

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٣١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثاني - العقد العادي الثاني الجلسة التاسعة

يوم الاثنين الواقع في ٧ كانون الأول سنة ١٩٣١
الساعة الثالثة بعد الظهر

فهرست

- ١ - افتتاح وتلاوة محضر الجلسة السابقة
 - ٢ - الأوراق الواردة (عريضة شكري يزبك وعريضة أهالي عين داره وبمهرين في شأن تخفيض ضريبة الماعز)
 - ٣ - جواب الحكومة على سؤال فضل بك الفضل في شأن تخفيض بدل تذكرة النفوس
 - ٤ - جواب الحكومة على سؤال قبلان بك فرنجية في شأن القروض الزراعية
 - ٥ - تقرير الاستاذ دموس المقرر العام على مشروع موازنة سنة ١٩٣٢
- عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد العادي الثاني سنة ١٩٣١ يوم الاثنين في ٧ كانون الأول سنة ١٩٣١ الساعة الثالثة بعد الظهر برئاسة سماحة الاستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر.
- في مقعد الحكومة أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة وزير العدلية والزراعة والاستاذ موسى بك نمور وزير الداخلية والصحة وحسين بك الاحدب وزير الاشغال العامة وصبحي بك حيدر وزير المالية والاستاذ جبران تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة.
- النواب الحاضرون: الاستاذ طراد، الدكتور قدورة، عبد الله بك بيهم، الدكتور نقولا فياض، الاستاذ هنري فرعون، ابراهيم بك حيدر، الاستاذ دموس، صبري بك حمادة، الاستاذ السيد الحسيني، حسين بك قزوعون، الياس بك سكاف، يوسف بك الزين، جورج بك يعقوب، الامير خالد شهاب، علي نصرت بك الاسعد، فضل بك الفضل، نجيب بك عسيران، الشيخ يوسف الخازن، الاستاذ أنيس الخوري، الاستاذ ميشال زكور، الاستاذ نصار، اسكندر بك البستاني، الامير مجيد ارسلان، رشيد بك جنبلاط، الدكتور سليم تلحوق، حبيب باشا السعد، الاستاذ بشارة الخوري، قبلان بك فرنجية، عبود بك عبد الرزاق، الدكتور يونس، عبد الله بك نوفل.
- المتغيبون: الاستاذ اميل اده، جورج بك تابت، محمد بك الفاخوري، الاستاذ اسحاق، الاستاذ كنعان، عبد

اللطيف بك الاسعد، الاستاذ السودا، الاستاذ أبو ناضر، نقولا بك غصن، الشيخ يوسف اسطفان، رشاد بك أديب.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: فتحت الجلسة فليتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل لاحد اعتراض على المحضر

الرئيس: المحضر صدق

٢ - الأوراق الواردة

الرئيس: تلقيت عريضة بامضاء شكري يزبك أحد تجار بذر القز تتلى عليكم

فتلا السكرتير الموظف العريضة الآتية:

لجانب رئاسة المجلس النيابي الموقرة

عطوفة الرئيس الافخم

بعد الاحترام

تهتم الحكومة اللبنانية بتنشيط صناعة الحرير وتربية دود القز وقد قررت مشتري كمية من البزر لتوزيعها مجاناً على المربين وهو عمل مشكور وان لم يكن بالدواء الذي يزيل العلة.

وحيث كنت من المتاجرين بهذا الصنف من نيف وثلاثة وثلاثين سنة وقد خبرته علمياً وعملياً في فرنسا وسوريا فتفوقت بالاعمال الموهى اليها بما أفاد هذه الصناعة والمربين عموماً كما هو مشهور لدى الملاكين وعموم أصحاب الفبارك الحرير الذين يفضلون بزوراتي على غيرها لذلك أتشرف بالفات نظركم إلى الامور الآتية:

أولاً: أعلنت لجنة الحرير في بيروت. وبواسطة الجرائد انها بالاتفاق مع غرفة التجارة قررت كيفية توزيع البزر على الملاكين دون ان تعلق مواد تلك الكيفية ليبيدي أصحاب الحقوق رأيهم بها.

ثانياً: ان هذا المشروع هو مؤقت بطبيعة الحال وقد يزول بزوال الاسباب التي أوجبت اقراره فإذا لم تشتتر الحكومة كافة البزورات الموكولة إلى عهدي من قبل فبارك افرنسية لها شهرتها ومركزها في لبنان وسوريا وان لم تكلفني الحكومة اسوة بغيري بأن أتولى بنفسني توزيع بزوراتي على زبائنها ضماناً لعلاقتي وحفظاً لمركزي حاضراً ومستقبلاً ولمصلحة الفبارك التي أمثلها تكون قضت على هذه المصالح وبالاخص على مرتزقي

الوحيد بعد ما بذلته من الوقت والمال والدروس حتى وصلت بهذا الفن لخبرة مشهورة في فرنسا وسوريا - فعليه احتفظ منذ الآن بكل عطل وضرر ومطالبة الحكومة بثمان بزوراتي أيضاً أن كسدت عندي من جراء الترتيبات الجديدة التي لم نستعد لها من قبل .

ثالثاً: بلغنا أن لجنة الحرير ستشتري كمياتها على قاعدة نسبية من وكلاء الشركات - فالضرر هو هو إذ تبتاع الحكومة قسماً مني وتترك لي القسم الآخر عرضة للكساد المؤكد (طالما توزع البزر مجاناً) وهذا أمر احتج عليه أيضاً .

رابعاً: إني أمثل أهم شركات افرنسية كما تقدم فمصلحتي ومصلحتها واحدة وكلانا نلتمس ضماناً حقوقنا على الوجه المبين أعلاه ونحتفظ بها مدركين مسؤولية الحكومة .

خامساً: التمس أن يتولى وكلاء الفبارك توزيع بزوراتهم مجاناً على زبائنهم تحت اشراف الحكومة وطبقاً لأوامرها والحكومة تدفع الثمن للوكلاء المفوضين أيضاً منها عندما يبرزوا افادات رسمية موقعة من المختارين والملاكين وبعد أن تتحرى لوائح التوزيع وتطبقها على الكميات الواردة أصلاً من فرنسا والمسجلة قيودها في دائرة الاقتصاد بالمفوضية العليا فهذه الوسائل يبقي الميدان مفتوحاً لكل اجتهاد وابتكار فحفظت حقوق وحرية الجميع ونفذ مشروع الحكومة طبقاً لرغبتها وأزيل عنه صيغته الاحتكار .

وان شاءت الحكومة أن تقوم بعمل حاسم لاعادة هذه الصناعة إلى مركزها السابق فما عليها إلا أن تكلف من ينشئ معملاً كبيراً للمنسوجات الحريرية يستهلك معظم محصول الفبالج في البلاد ويشترك به أصحاب الاموال من المهاجرين اللبنانيين الذين طالما تمنوا أن يجدوا في لبنان باباً لاستثمار أموالهم فيفيدون ويستفيدون على نجاح المشروع لن يتم إلا إذا رmqته الحكومة بعنايتها ورقابتها ليطمئن أصحاب الأموال وإلا إذا حمته بوضع المكوس على المنسوجات الاجنبية التي تستوف معظم أموال البلاد كما تفعل جميع حكومات العالم .

فعلى أمل أن تتنازل الحكومة باجابة التماسي هذا وان تصان الحقوق بحكمتها وحسن تديرها أرفع لمعالكم شعائر الاحترام .

بكفيا في ٢ ك ١ سنة ١٩٣١

شكري يزبك

الرئيس: أظن أن مشروع توزيع بذر القز تدرسه الحكومة وستتقدم به إلى المجلس .

وزير المالية: ما في مشروع سوى أن فتح الاعتماد اللازم سيقدم طلب به إلى المجلس بعد غد

الرئيس: لدينا عريضة من أهالي عين دارة وبمهرين بخصوص تخفيض ضريبة الماعز تتلى عليكم

فتلا السكرتير الموظف العريضة التالية :

لجان معالي رئيس مجلس النواب الافخم

نشرف نحن أصحاب المواشي من نواحي الجمهورية اللبنانية أي أهالي عين دارة وبمهرين بعرض ما يأتي:

إننا منذ القديم لا نعرف لنا مهنة ولا مورد رزق إلا تربية الماعز والغنم لنعيش مع عيالنا من مواردها على إننا راضون بهذا العيش الشاق الضيق لأننا نؤثر البقاء في لبنان العزيز مع الفقر على المهاجرة منه قصداً لكننا بعد أن وضعت على ماعزنا ضرائب باهظة وسدت في وجوها سبيل المريع.

وان أصحاب الاراضي من أي فج ان كان لا يسمحون بدخول الماعز إليها الا ببذل كبير خلافاً للقديم، فبهذا أصبح عيشنا مرأ وموردنا ضئيلاً ونحن اليوم نستهلك رأس مالنا لأن ريعه لا يكفينا مع عيالنا رغباً عن شطف العيش والاكتفاء بالقليل اللازم لحفظ حياتنا فحيث إننا نبيع الماعز بأسعار بخسة ونأكل ثمنها لأن موردنا قل نظراً لضيق مرعاها فتدني اثمان اللحوم والالبان والسماذ إلى نصف معدلها السابق فأصبحنا وشبح الهلاك يتهددنا جاري لا نعرف كيف نتخلص من أنياب الفاقة.

لهذا جئنا ملتجئين إلى حكومتنا الراقية نقرع باب رحمتها لننظر في حالتنا البائسة ونحن لا نطلب منها أن تهتم باعاشتنا كما تفعل كل حكومة ساهرة على راحة رعاياها فتعول الفقراء والعاطلين منهم بل نسترحم أمرين بسيطين:

١ - اباحة الاراضي الخالية والمزروعة حيويأ بعد الحصاد للمريع الماعز عملاً بالقانون فإن هذا الامر مع مساعدته لنا ففيه كبير فائدة للزراعة في البلاد لأن الماعز تحمل سماده إلى الاراضي فيخصبها خلافاً لسائر الحيوانات التي تستغرق أجرة نقل سمادها وتوزيعه للفائدة منه.

٢ - تخصيص رسم الماعز إلى نصفه وحصره بالعدد المنتج منه أي ما يزيد عمره عن الستين فإن هذا الرسم هو بمثابة يجب أن تراعى في وضعه نسبة الارباح وموردها.

ان غلة رأس الماعز عامل مع عاطل لا تزيد بالسنة عن الليرتين السوريتين على أكبر تعديل ولو خصمت من هذا المبلغ أجرة الراعي والمراعي فما أن ما يبقى لنا عنه رسماً لندفع للحكومة أربعين قرشاً ان هذه الضريبة تزيد على الخمسين في المائة من الارباح مع قطع النظر عن الموت والامراض التي تعتري الماعز والوحوش التي تفترس عدداً منها. أهذا عدل. وأية ضريبة تبلغ هذا القدر الفاحش هل يجوز أن يؤخذ من التاجر المشتري تمتع بنسبة عشرة بالمائة عن أرباحه المقدرة وقد تبلغ بالحقيقة اضعافاً ويؤخذ منا نحن الفقراء بمعدل خمسين بالمائة وأزود.

نرى الحكومة تهتم بالمحافظة على الموارد الوطنية حفظاً لاقتصاديات البلاد فتضع رسماً باهظاً على الواردات الاجنبية ترويحاً للمنتوجات الوطنية نراها تقرض الزراع بفوائد قليلة.

نراها توزع البذور على الفلاح. نراها تبذل في سبيل تربية دود الحرير انهاضاً لاقتصاديات الوطن وتأمّر باسقاط رسوم التمتع عن التجار إلى الحد الاليق وضريبة الاعشار عن الاملاك إلى أقصى درجة التساهل تنشيطاً

للتجارة والزراعة فلم يبق في الشعب طبقة لم يشملها عطف الحكومة إلا نحن مع أن تربية المواشي هي من الموارد المهمة ذات الربح الوافر للحكومة وللشعب. ولرب قائل يقول بوجوب اباداة الماعز بحجة أنه حيوان قاصر ان الماعز والغنم ويستنتج ما لا يفيد غيره من الحيوانات التي لا يحمل سماده إلى الاراضي فيخصبها خلافاً لغيره منها ولا يخص ما في ذلك من الاقتصاد ومنه لا يضر إلا إذا أطلق بالاحراش القصيرة والاراضي المزروعة وهذا قد حماها القانون من فوره وغرم مخالفة بالجزاء الثقيل وهل تجد اباداة الطيارات والسيارات وما شبه لأن بعضها يضر بعض الاوقات بنفوس وأرواح العباد. كلا وأين ضرر الماعز والغنم مثل هذا الضرر نحن لا نطلب زيادة رسوم على الواردات الاجنبية لا نطلب قروضاً بفائدة قليلة لا نطلب اغراساً ونصبواً وبزوراً بلا بدل لا نطلب بذل مال الحكومة في سبيلنا بل نطلب عدلاً ومساواة نطلب أن تأخذ منا الحكومة رسماً متناسباً مع أرباحنا وبمعدل ما تأخذ من غيرنا وأن تنتج لمواشينا ما اباحته العناية الالهية من أراضى خالية وأصول الزروع بعد الحصاد أي ما لم تنتجه يد انسان واهتمامه.

نحن مظلومون حتى الهلاك من الفاقة فرحمة أيتها الحكومة العادلة بل عدلاً ومساواة لنا نحن الفقراء بالاغنياء الاقوياء.

فعلى أمل أن تحرك الرحمة قلوب أولي الامر فيما نطلبه نخصهم سلفاً خالص الشكر ونرفع اليهم فائق الاحترام.

الامضاءات

يوسف ناصيف يمين، شاكر ناصيف يمين، ابراهيم ناصيف يمين، نايف شاهين عطا الله، سليم أسعد الحداد، أسعد عباس يمين، سليمان عباس يمين، حنا الياس يمين، بولص مخايل يمين، الياس خليل يمين، سعيد شاهين يمين، طانيوس جريس يمين، نجم يوسف يمين، رشيد يوسف يمين، شهيد يوسف يمين، شهيد تامر يمين، داود شاكر يمين، نجيب يوسف يمين، جميل خليل يمين، فارس يمين، حبيب خليل يمين، الياس يمين، الياس فارس يمين، سعيد يمين، فريد يمين، جريس فارس يمين، دياب بو ملح، نمر بو ملح، بمهرين، شبلي بو رحم ملح، يوسف راشد، شكري أبو عبود، يوسف أبو عبود، أسعد صقر، علي البعيني، ملح حسين، حسين ملح، ناصيف يوسف، ابراهيم شارل.

في ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٣١

الشيخ يوسف الخازن: عند البحث في ميزانية الواردات ندرس مثل هذه العرائض لأن الواجب يقضي بأن لا يؤخذ رسم إلا على الحيوانات المنتجة.

الاستاذ نصار: في باب الايرادات وضعت ضريبة على الاغنام عموماً فنحن نريد أن نعلم كم تبلغ الضريبة على الماعز التي هي حيوانات وطنية بمعزل عن الاغنام.

الرئيس: ان قانون الميزانية لسنة ١٩٢٩ قد بين الضريبة على كل نوع من أنواع الحيوانات أما مشروع قانون الميزانية لسنة ١٩٣٢ فقد اجمل الماعز والغنم تحت اسم الاغنام.

الاستاذ نصار: يجب أن نعلم عدد الماعز وكمية الضريبة عليه لنرى أي تأثير يحدث في الموازنة من تخفيض هذه الضريبة إلى نصفها.

الرئيس: لا يمكن ذلك في هذه الجلسة إلا إذا كان يوجد احصاء لعدد الماعز في وزارة الزراعة وعند ذلك يقتضي أن يطلب العدد من الوزير.

الاستاذ دموس: أظن أن سوريا تستوفي ضريبة على الاغنام التي تأتي إلى بلادنا.

الرئيس: لا أظن

الاستاذ دموس: أقول عن الغنم التي تأتي إلينا برسم الذبح أما الاغنام الموجودة عندنا فهي فئتان المعزى والغنم وكلها تتوالد هنا وكلها وطنية (ضحك)

٥ - تقرير المقرر العام الاستاذ دموس على الموازنة.

الرئيس: الاستاذ دموس يتلو تقريره العام على مشروع موازنة سنة ١٩٣٢.

تقرير عام

عن موازنة عام ١٩٣٢

أيها السادة

هذه موازنة عام ١٩٣٢ أمامكم الآن وهذه أرقامها في الجدولين ألف وباء متوازنة وقد بلغت ٥١٦٨٠٠٠ ليرة لبنانية سورية ورقاً ويتضمن جدول «ألف» الواردات وجدول «باء» الاعتمادات المرصدة لنفقات الحكومة. ولما كان جدول «ألف» يتضمن الواردات وكانت الواردات مؤلفة من عنصرين مختلفين أحدهما يتعلق بالمكلف اللبناني مباشرة والثاني لا علاقة له به ولا يمس جيبه بأذى رأيت أن أبحث في هذا الجدول أولاً وغرضي من ذلك تبيان مبلغ الموازنة الحقيقي فيما يتعلق بالمكلف الذي يؤدي الضريبة.

ان واردات الحكومة ثلاثة أنواع أولها ما تجبیه من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها الواردة في الباب الأول وقيمتها ١,٤٤٦,٠٠٠ ليرة والضرائب والایرادات غير المباشرة الواردة في الباب الثاني ما عدا الملح وحصتنا من ایرادات المصالح المشتركة وقيمتها ١٥٤٠٠٠٠ ليرة ثم جميع الرسوم والضرائب الواردة في الباب الخامس وقيمتها ٢١١٠٠٠ ليرة ومجموعها معاً ٣١٧٩٠٠٠ وهل تلحق المكلف اللبناني فنخرج من جيبه وتدخل في

صندوق الحكومة بضرائب مباشرة وغير مباشرة والنوع الثاني هو إيرادات مصالح الاستثمار الواردة في الباب الرابع وقيمتها ٤٤٥٠٠٠ ليرة وإيرادات أملاك الدولة الواردة في الباب الثالث وقيمتها ٤٠٠٠٠ ومجوزات التقاعد وإيرادات المستشفيات والموانيء وفائدة الاموال المحفوظة في المصارف وحصتنا من تغطية ورق النقد وكلها واردة في الباب الخامس وقيمتها ٢٢٥٠٠٠ ليرة وإيرادات الملح الواردة في الباب الثاني وقيمتها ٢٢٠٠٠٠ ليرة ومدفوعات البلديات والإيرادات المتنوعة لتسديد النفقات الواردة في الباب السادس وقيمتها ٤١٠٠٠ ليرة وجميع هذه لا تمس جيب المكلف اللبناني بشيء على الإطلاق وإنما هي واردات استثمار أو تجارة تقوم هي ذاتها بمصارفاتها على نحو قولك «من دهنه سقي له» وتعود فوائدها على المجموع وقيمتها مجموعة ٩٧١ ألف ليرة. والنوع الثالث هو إيرادات الجمارك وهو يدخل في حساب المصالح المشتركة مع سوريا وبقية الدول الواقعة تحت الانتداب وقيمة ما يدخل منها في حساب الموازنة يبلغ ٨٠٠٠٠٠ ليرة فإذا حذفنا من الموازنة مبلغ ٩٧١ ألف ليرة التي هي إيرادات مصالح الاستثمار وأخواتها التي تقوم هي بنفقات ذاتها وحذفنا أيضاً حصتنا من إيرادات المصالح المشتركة تبقى أمامنا الميزانية الحقيقية عريانة وقيمتها حينئذ ٣٤٩٧٠٠٠ وإذا حذفنا منها أيضاً ما ورد قيده فيها اعتباراً وهو مبلغ ٢٠٠ ألف قيمة الضريبة الجديدة التي رغبت الحكومة في أن تفرضها على المأمورين تسمي قيمة الموازنة ٣٢٩٧٠٠٠ ألف ليرة لا أكثر ولا أقل وهو مبلغ لو حول إلى ليرات عثمانية ذهباً لكان ستمائة ألف ليرة فقط لا غير وهو عدد النفوس في الجمهورية اللبنانية لعشر أعوام مضت فإذا وزع على المجموع لحق النفس الواحدة ليرة ذهباً واحدة وهو مبلغ زهيد جداً بالنسبة إلى ما تؤديه البلدان المتقدمة الأخرى لا في أوروبا وآسيا فقط بل والتي سلخت عن تركيا بعد الحرب لا نستثني منها واحدة أبداً، نعم ليس هذا الرقم كل ما يؤديه المكلف اللبناني فهو يؤدي أيضاً ضريبة الجمرك التي تدخل في حساب المصالح المشتركة ويلحقنا منها ٤٧ بالمائة بحسب ما ينالنا من ريعها وهي قد بلغت في التسعة أشهر المنتهية بالثلاثين من شهر أيلول الماضي حسب بلاغ إدارة الجمرك المنشور في الصحف ٦٦٦٣٤٠٦ وسيكون دخلها في الثلاثة أشهر الباقية مثل ثلث القيمة فيكون مجموع الدخل ٨٨٨٤٥٤١ ويكون ما يلحقنا منها ٤٧ بالمائة كناية عن ٤١٧٥٧٣٤ ليرة فهذا المبلغ إذا ضم إلى مجموع صافي الموازنة تبلغ به ٧٤٧٢٧٣٤ أو ما يعادلها ذهباً عثمانياً وقيمتها ١٣٥٨٠٠٠ على التقريب فيلحق كل نفس لبنانية نحو من ٢١٥ قرشاً ذهباً وهو أيضاً نحو نصف ما يلحق النفس الواحدة من أهالي شقيقاتنا المنسلخات عن تركيا ويجب أن لا يغرب عن البال إننا نسدد من هذه الاموال ما أصابنا من الديون العمومية التي لا مهرب لنا منها ونقوم بنفقات الوحدات السورية اللبنانية ونفقات الحكومة بإدارتها المتنوعة ونفق على تحسين الطرقات العمومية وعلى الامور الصحية والأسعاف العام والمعارف والزراعة ونوظف ثلاثة آلاف وسبعمئة رجل من أبناء البلاد عدا موظفي الجمرك يصرفون رواتبهم في اعاشة لبنانيين.

نعم أيها السادة ان هذا المبلغ ليس بالحمل الذي يثقل الكاهل ويقصم الظهر لولا أنه موزع على المكلفين اللبنانيين توزيعاً غير عادل، توزيعاً فرضه الجهل علينا يوم كان أجدادنا ومن ولي أمرهم مجهلون المبادئ الاقتصادية ولم يزل الجهل الذي ساد حينئذ يقود خطواتنا اليوم لسوء الحظ. إننا نسمع الشكوى عالية من فداحة

الضرائب ويجب أن نغير القضية اهتمامنا ومتى نظرنا في القضية بعين نقادة واعملنا الفكر وقومنا اعوجاج الغرض تظهر الحقيقة أمامنا جلية واضحة كالشمس فنصدق الشكوى في البعض ونكذبها في البعض الآخر. ان الشكوى والتبرم من الضريبة نعمة تعودها القوم فهي كنغمة الندابات في مآتم الجبل تقع من نفوسهن موقع اللذة على رغم كآبتها فإذا ما شكى متظلم من فداحة الضريبة اللاحقة به ردد القوم شكواه فتضيع الحقيقة بين القول والردادين .

نعم ليس بالمعقول أن يتأفف شعب برمته مهما بلغ الفقر مبلغه منه مثل ما تتأفف نحن ونشكو ما نشكوه من فداحة الضرائب إلا ويكون للحقيقة نصيب من هذه الشكوى ان الضريبة مهما تفهت قيمتها تكون وقرأ عظيم على عاتق الفقير الذي لا يستطيع تأديتها إلا بتعريض نفسه ومن في عهده من صغاره وحرime لمعانة الام التقير والجوع . ان الضريبة عندنا بسبب عدم مراعاة المصلحة الاقتصادية العمومية في أصل وضعها من جهة وبسبب سوء التدبير في كيفية تحققها وجبايتها من جهة أخرى تقع على فقيرنا فتقضم ظهره فيئن من شدة وطأتها وما يكاد يرتفع صوته بالشكوى حتى يرتفع صراخ القادرين على الدفع مرددين الشكوى معه فيضيع صوته بين الاصوات وتذهب شكواه كما تذهب الصرخة في الوادي السحيق لقد كان سكان آشور فيما مضى من القرون البعيدة يعبدون الآلهة وكان عندهم صنمٌ عظيم يقال له مولوك كان له على ما أذكر رأس حصان ويذا انسان مبسوطتان مصنوعتان من النحاس وكانوا يقدمون أطفالهم ضحايا لهذا الصنم وكانوا يضرمون النار تحت اليدين النحاسيتين حتى تبلغ حرارتهما درجة البياض ويلقون الطفل عليهما ضحية من لحم مشوي فيرتفع صراخ الجمهور لكي لا يُسمع صراخ الطفل المسكين على نحو ما يرتفع صراخ القادرين على الدفع عندنا خنقاً لصوت المظلوم مخافة أن يسمع صوته وتتكشف الحالة وتسوء عقابهم وهم إنما يؤدون للخرانة القليل الذي لا يشعرون به لتفاهته بالنسبة للمغانم التي بها ينعمون . إذا راجعتم أيها السادة جدول «الف» من الموازنة أي جدول الإيرادات ترون أن هنالك ست ضرائب من النوع المسمى ضرائب مباشرة وهي التي تستقر نهائياً على الذين يؤدونها ما عدا الأولى منها فإنها تستقر على المستهلك ولا تنال من يؤدونها بسوء وهي ضريبة المسقفات فهي عندنا تؤخذ من المالك متى كان ملكه مأجوراً والمالك يضيفها إلى المستأجر وربما أضافها مضاعفة فيؤديها هذا صاغراً متى كان الطلب أشد من العرض والعكس بالعكس . أما الضرائب الأخرى وهي ضريبة الاملاك غير المبنية وضريبة التمتع وضريبة الاغنام وضريبة الطرق وضريبة . . . فهي تلحق بالفلاح المسكين منها ماهي عليه برمتها كالاغنام وتعداد الاغنام والوبركو أي الاموال غير المبنية ومنها ما هي عليه ببعضها كالطرق وترون أيها السادة أيضاً في الباب الثاني الضرائب غير المباشرة وهي التي تستقر نهائياً على المستهلك ولها من هذا الفلاح نصيب عظيم ولا سيما في ضريبة الملح الذي يكثر من مزجه في طعامه لسد الجوع ورسم الجمرك والاحصاء وتذاكر النفوس والتسجيل . فهذا الصنف من سكان هذه الجمهورية الذي هو عماد الوطنية الحقيقي المرتبط بأرض هذا الوطن هو الحامل أثقال هذه الضرائب وهو العضو الحساس الذي يتناوله الالم من جراء ضغط هذه الضريبة وهو الطفل المسكين الذي يشوى على يدي مولوك النحاسيتين المضطرتين ناراً أكلة ولا يسمع صراخه .

نعم أيها السادة إنني أستطيع أن أريك بالارقام التي لا تقبل الجدل حالة هذا الفلاح الحقيقية وأريك أيضاً

من الوجهة الاقتصادية أن سبب شقاء الفلاح وهو عنصر ذو شأن عظيم بعدده وبالمهمة الحيوية الملقاة على عاتقه يسبب شقاء عاماً في الأمة كلها وان شل هذا العضو في جسم الأمة يقعد بها في وهدة الشقاء والفقر والتعاسة ولكنني سأترك الكلام مفصلاً من هذه الجهة ريثما نصل بالبحث إلى الإيرادات ونتناول به ضريبيتي الأعشار والأغنام.

ترون أيها السادة أن الموازنة لعام ١٩٣٢ تتضمن لسوء الحظ ضريبة جديدة مباشرة تلحق بفئة مخصوصة من سكان هذه الجمهورية يبلغ عددهم ثلاثة آلاف وبضع مئات من أصل ستمائة ألف نسمة يعني أن هذه الضريبة تلحق بواحد فقط من كل ١٦٠ شخصاً وهم المأمورون وقيمتها مائتا ألف ليرة لبنانية أو هي تبلغ تقريباً جزءاً واحداً من أصل ستة عشر جزءاً من مجموع ما تجبیه الحكومة من المكلف اللبناني وبعبارة أخرى أن هذه الضريبة تحمل كل واحد من مكلفيها ما يعادل محمول ١٦٠ نفساً وهي تتناول الموظفين ذوي الرواتب الصغيرة بثلاثة أرباعها وهم الجنود والبوليس والحجاب وصغار الكتبة في جميع دوائر الحكومة أي أنها تتناول جميع حاملي الأثقال في خدمة الدولة في حين أن قانون التمتع يعني مثل هذه المداخل من ضريته باعتبار أن ما لا يستغنى عنه الناس لمشتري قوتهم الضروري لا يجوز فرض ضريبة عليه لأن الأصل في تكوين العالم جماعات وأماً هو الاستعانة على البقاء لا الفناء وبالنتيجة ليس هذا المشروع ما يبرره من حاجة أو منطق أو اقتصاد أو عدل ثم إن هذه الضريبة التي كان من واجب الحكومة أن تفكر فيها ألف مرة وأن تدرسها ألف مرة قبل أن طرحها جزافاً على مجموعها المأمورين لم نر موجباً لطرحها لأن الموازنة تامة بدونها ونحن بعني عنها لولا أن الحكومة اعتادت فيما مضى أن تجاري في نفسها سحيتين متناقضتين أولاهما التقدير وثانيتهما الإسراف فهي كمنشار السقالة تأكل على الرأسين صعوداً ونزولاً هي مسرفة جداً في جدول «ب» وهي مقتررة جداً في جدول «ألف» وبعبارة أخرى أنها تحتار الأرقام الصغيرة لموازنة الواردات والأرقام الكبيرة لموازنة المصروفات وهي حكمة تفسرها حكاية اشتراك الدمشقي والاعرابي استئجار الدابة يتعاقبان عليها ركوباً بين دمشق وبيروت وكان الأول يعرف الطريق جيداً والاعرابي يجهلها فقسّمها الدمشقي على ما أحب وركب الدابة تسعة أعشار الطريق.

ويلوح لنا أن الحكومة لشدة رغبتها في وضع ذاتها في متسع مالي لتنفق منه كما تريد على ما تريد وضعت الجدولين في الموازنة الواحد في مدخل والثاني في جزرٍ مقل فنشأ من جراء ذلك عجز موهوم بلغ المئتي ألف ليرة ورأت أن تسد العجز فاخترعت البارود واكتشفت اللاسلكي وجاءتنا بالضريبة الحكيمة. وبينما نحن ننتظر وفاءها بالوعود القديمة أن تقيل الفلاح المسكين من عثاره ولو من ضريبة العشر أو على الأقل من بعضها إذا بها تأتيها بضغث على ابالة.

وتحقيقاً لما أوردته من حيث زيادة الواردات زيادة عظيمة جداً عما هو مقدر لها أورد لكم فيما يلي جدولاً نمرو (١) ترون فيه قيمة المقدّر لبعض الواردات لعام ٣٠ و٣١ وما جبي منه في عام ٣٠ وما جبي لغاية أيلول من عام ٣١ فتظهر الحقيقة بالأرقام التي لا تكذب.

جدول نمرو ١

الضرائب	المقدر لعام ٣١ ألف ليرات	المتحصل لعام ٣٠ ألف ليرات	المقدر لعام ٣١ ألف ليرات	المتحصل في ٩ أشهر ألف ليرات
الاملاك المبنية	٣٩٠	٤١٥	٣٩٠	٢٣٢
التمتع	٢٢٠	٣٢٩	٢٢٠	٢٨٦
الاغنام	١٤٠	١٧٠	١٤٠	١٦٠
البنزين	٢٠٠	٣٢٨	٢٠٠	٢٩٤
الرسوم القضائية	١٠٠	٢٢٥	١٠٠	١٠٨
الطوابع	١٧٠	٣٣٠	١٧٠	٢٥٧
التبغ	١١٠	٤٣٨	١١٠	٤٩٢

فترون أيها السادة من هذا الجدول أن الزيادة على اضطراد مستمر ولا يهولنكم ما ترون من الأرقام القليلة في إيرادات ضريبة الاملاك المبنية عن التسعة الأشهر التي مضت فإن الحكومة في خلالها أخذت بتخمين الاملاك المبنية فتوقفت جبايتها كل مدة الصيف حتى الآن ولكن الجباية ستستأنف وقد استأنفت وستأتي بـ ٥٠٠ ألف في العام الحالي وفي عام ١٩٣٢ ستأتي بسبب التخمين الجديد بمبلغ هائل في ضخامته لاسباب جهة أولها أنه بعد أزمة المساكن الخائفة التي أصابت بيروت بعد الحرب رأت الحكومة والمجلس تخفيفاً للضائقة حينئذ أن تشجع أصحاب الاموال على بناء البيوت فوضعت قانوناً حكيماً يعفي البيوت التي تبنى جديداً من ضريبة المسقفات لثلاث سنوات وتخرجها من حكم قانون الاجور الاستثنائي فأقبل الناس على البناء وقد بلغ ما بني من المساكن حتى الآن نحواً من عشرة آلاف بيت بين ما يتضمن منها مسكنين وما يتضمن ثلاثة أو أربعة بحيث أنه تجدد في بيروت وحدها نحو من ثلاثين ألف مسكن غير مقيدة بقانون الأجور ومعدل متوسط ايجارها سبعون عثمانية ذهباً في العام وقد استحق منها للضريبة في عام ٣٢ أكثر من خمسة وعشرين ألفاً على أقل تقدير. وثانيها ان لجان التخمين قد حررت كثيراً من بيوت الجبل المعدة للايجار وكثيرها لم يكن مقيداً في دفاتر المالية من قبل وهذا سيزيد في إيراد الضريبة وثالثها ان اللجان في تحريها الاخير قد نبشت خبايا ومطامير لم تكن معروفة من رجال التحقق من قبل وهذا سيزيد في الإيراد زيادة تبلغ الحد المدهش ولذلك نرى الحكومة على شدة امساكها قد رفعت تقديرها من ٣٩٠ ألفاً إلى ٤٤٠ ألفاً وهي لو انصفت لرفعت التقدير خمسين ألفاً أخرى وتركت مع ذلك متسعاً على الهامش عظيماً.

وترون أيضاً أن ضريبة التمتع على رغم التواء القصد منها وعلى رغم ما فيها من مساويء وأغلاط تأتي بريع

كبير جداً لا يتناسب بشيء مع ما هو مقدر له في الموازنة فإنها كما ترون في الجدول (١) مقدرة لعام ٣٠ بـ ٢٢٠ ألفاً فجاءت كما تشهد أرقام قطع الحساب بـ ٣٢٩ ألفاً وفي عام ٣١ قدرت لها الحكومة ٢٢٠ ألفاً فجاءت في خلال تسعة أشهر انتهت في ٣٠ أيلول بـ ٢٨٦ ألفاً وإذا جاءت في الربع الأخير من العام بمثل معدل الارباع الثلاثة الاولى فإنها تصبح ٣٨١ ألفاً ولو أنصفت الحكومة لقدرتها بـ ٣٣٠ ألفاً بدلاً من ٣٠٠ ألف ولكنها تحمست كثيراً لترفع تقدير هذه الضريبة فخانتها طبيعتها وتآبى الطباع على الناقل مع أنها تعلم أن قانون التمتع الجديد الذي تعده سيشمل دائرة عظمى من المكلفين.

وترون أيضاً ضريبة البنزين فقد قدرتها الحكومة لعام ٣٠ بـ ٢٠٠ ألف ليرة فجاءت كما شهدت أرقام قطع الحساب بـ ٣٢٨ ألفاً وفي عام ٣١ قدرت لها الحكومة ٢٠٠ ألف فجاءت في ٩ أشهر بـ ٢٩٤ ألفاً ولا شك في أن الربع الأخير من السنة سيأتي بمثل معدل الارباع التي سبقت فيصبح مجموع ما تحجيء به ٣٩٤ وهذه الضريبة قدرتها لعام ٣٢ بعد ما أجهدت نفسها كثيراً بـ ٢٢٠ ألفاً وحقها أن تقدر بـ ٣٠٠ ألف إذا لم نقل بـ ٣٥٠ ألفاً.

وترون ضريبة الطوابع فقد قدرتها الحكومة لعام ٣٠ بـ ١٧٠ ألفاً فجاءت كما بينه الحساب بـ ٣٣٠ ألفاً وقدرتها لعام ٣١ بـ ١٧٠ ألفاً فجاءت في تسعة أشهر بـ ٢٥٧ ألفاً وستأتي في الربع الأخير من العام على مقياس الثلاثة الارباع السابقة بـ ٨٧ ألفاً فيصبح مجموع المتحصل منها ٤٣٤ ألفاً وقد رفعت الحكومة معدل تقديرها إلى ٢٥٠ ألفاً وكان يجب أن ترفعه إلى ٢٨٠ ألفاً ومع ذلك فيظل لها هامش عظيم يسع ألوف الليرات. وترون أن محجوزات التقاعد لا تقبل الجدل لأنها قضية أرقام إذ أن الرواتب التي يتقاضاها الموظفون تبلغ كما يظهر في الجدول رقم ٣ الوارد في هذا التقرير نحواً من مليونين و٧٨١ ألفاً فإذا فرضنا أن بعضها أي بعض الرواتب غير خاضع لنظام التقاعد فهذا لا يزيد عن ٢٨١ ألفاً فإذا أخرجنا هذه القيمة يبقى لدينا من مبلغ الرواتب ٢٥٠٠٠٠٠ خاضعة لنظام التقاعد فإذا أخذنا منها سبعة بالمائة قيمة رسم التقاعد فإنها لا تأتي حينئذٍ بـ ١٦٥ ألفاً بدلاً من ١٣٥ ألفاً المقدرة لها ولا أرى للحكومة مبرراً في تقديرها هذا ولا عذراً مشروعاً لأنه مردود بالارقام على ما رأيتم فإذا كان فعلها بالمعلوم هكذا فكيف يكون فعلها بالمجهول. والآن وقد اتضح لكم أيها السادة ان الحكومة لم تبعث إلينا بميزانية تتحمل الامتحان بل هي موازنة لعب فيها الاستحسان غير المسند دوراً هاماً. والاستحسان كما تعلمون والحقائق المسندة إلى الأرقام ضدان في موازنة الدول لا يجتمعان.

وعليه نرى أنه إذا تعدلت أرقام بعض الواردات بتقريبها من الصواب ولو قليلاً على نحو ما هو مبين في جدول (ألف) المعدل الوارد تحت نومرو (٤) في هذا التقرير تستطيعون حينئذٍ أن تحذفوا من الموازنة الضريبة التي رغبت الحكومة في احداثها وهي ضريبة الـ ٢٠٠ ألف ليرة وتستطيعون أيضاً تخفيض بعض الضرائب الجائرة الماسكة بخلاق الفلاح كالاعشار وتعداد الاغنام ولو ٥٠ بالمائة لهذا العام فقط تفادياً من تقصير الفلاح عن الدفع بداعي العدم المسيطر عليه الآن لئلا تستفيق الروح النائمة في صدره يوم يرى أن عدم تأدية الضريبة لا يتلوه قطع الرأس فيهن عليه عدم الدفع ويتخذ قاعدة بعد اليوم ويستسهل للتمرد فالعصيان والمثل يقول «لا تلز الفائن فنعلمه المراحل» وإني لألفت نظركم العالي إلى ما أتت به ضريبة الاعشار هذا العام فهي لم تأت بأكثر من ٧٦ ألف ليرة في حين أن المقدر لها في كل عام من الاعوام الثلاثة الاخيرة هو ٢٥٠ ألفاً نعم أيها السادة لم تأت الاعشار

بأكثر من ربع ما هو مقدر لها على رغم الشدة والقسوة التي تلجأ إليهما الحكومة من مثل ذبح الدجاج وحجز المنقول وبيع الاثاث والمواشي التي ليس للفلاح المسكين ولصغاره من غذاء يسوى درهم ومن مال لمشتري حاجته الضرورية بسوى كراء ظهرها. وهذه موازنة العام الماضي أكبر دليل على شدة اغراق الحكومة في طلب الاعتمادات الكبيرة لحقل النفقات فهي قد اضطرت في العام الماضي إلى وضع رقم وهمي في الباب السابع من جدول (١) أي جدول الواردات تحت عنوان «فضلات الاموال الجاهزة» قيمته ٤٢٤ ألفاً لتسد العجز الذي نشأ عن اغراقها في تكبير الاعتمادات في الجدول «ب» أي جدول النفقات ولم نستطع اخفاءه في حين أنها خالفت بذلك الاصول المتبعة في تنظيم الموازنات لأن المأخوذات المصرح بها هي كناية عما يبقى فضلة من الاعتمادات المرصدة للنفقات ولم تجرأ الحكومة على الالتجاء إلى هذا التقدير إلا لأنها كانت على يقين تام من بقاء هذه الفضلة في الصندوق مهما تفتنت في طرق التبذير لانها تعلم أن الهامش في هذه الاعتمادات كبير جداً يسع أكثر من نصف مليون وإننا نستطيع أن نأخذها الآن باقرارها ونخفض من جدول باء ربع مليون ليرة أو على الاقل مائة ألف ليرة دون احداث أي خلل في حسن الادارة واليكم البيان في الجدول نمرو (٢) التالي إذ يتضح لكم منه أنه سيبقى في الصندوق من فضلة الاموال المصرح بها أي من فضلة اعتمادات نفقات السنة الحالية ما يغطي الرقم الوهمي الذي توازنت به الموازنة للعام الحالي ويزيد، بقرب من ٣٤٠ ألفاً. هذا إذا لم تستنزف الاعتمادات الاضافية هذه القيمة.

جدول نمرو ٢

الدوائر	الاعتمادات المرصدة لسنة ٣١	المبالغ المصروفة لغاية أيلول سنة ٣١	المبالغ المقدر صرفها لغاية نهاية السنة	مجموع ما سيكون مصروفاً في آخر السنة	الفضلة التي ستبقى باسم مأخوذات مصرح بها
رئاسة الوزراء	١٧٢٢٨	١٠٥٩٠	٣٥٣٠	١٤١٢٠	٣٠١٨
العدلية	٥٤٤٧٠٨	٣٠٣٧٨٧	١٠١٢٦٢	٤٠٥٠٤٩	١٣٩٥٩١
الداخلية والصحة	١٤٢١٧٠١	٨٢١٤٩٤	٢٧٣٨٣١	١٠٩٥٣٢٥	٣٢٦٣٧٦
المالية والزراعة	١٥٣٣٦٠٤	٩٧٨١٧٧	٣٢٦٠٥٩	١٣٠٤٢٣٦	٢٢٩٣٦٨
المعارف	٢٧٦١٤٢	١٦١٦٩٧	٥٣٨٣٢	٢١٥٥٢٩	٦٠٥١٣
					٦٥٩٨٥٧

وعليه ستكون فضلة الاعتمادات ٧٥٨٩٥٦

ثم ان توازن هذه الموازنة دون الالتجاء إلى طرح ضريبة جديدة سهل جداً لأنه موجود بطبيعة الحال عدا امكان رفع المقدر في الايرادات ليقرب من الصواب فإننا نستطيع تشذيب النفقات بما يقرب من المعقول والاقتصاد الصحيح يدل على ذلك ما تراه من نفقات تأتي بها الحكومة وأكثرها مما يستغنى عنه حيث تطلب لها اعتمادات اضافية فتأخذها بالنقل من بند إلى بند من فصول الموازنة مما لا يترك ريبة في العقل ان كثيراً من هذه الاعتمادات يوضع في الموازنة احتياطاً (لتبقى الحكومة في الوسعة) كما يقولون وقد يستغنى عن جميع هذه المناورات باعتماد احتياطي لمصاريف غير ملحوظة يتوجب على الحكومة والمجلس أن لا يتجاوزاه في طلب الاعتمادات الاضافية وتصديقها. وعليه ولما كانت فضلات أموال المأخوذات المصرح بها لا تقل عاماً فعاماً عن النصف مليون فقد توجب أن تنزل الاعتمادات المرصدة في موازنة ٣٢ ان لم يكن بمقدار ما تبين منها في الجدول نمرو (٢) المار بيانه فبمقدار نصفه على الأقل فيتوفر معنا في الموازنة مبلغ ضخم لا يستهان به يرصد نصفه تحت عنوان احتياطي عام للمشاريع الخطيرة. ويلاحظ في جدول المصارفات «ب» زيادة مطردة في كل بند تقريباً باضافات صغيرة أدخلتها الحكومة على الرواتب وغرضها من ذلك جعل أرقام الآحاد مستديرة اما صفراً واما خمسة يهون عليها الحساب ولا نرى لذلك مبرراً إلا الرغبة في ائصال ذوي الخطوى إلى محتويات الصندوق بكل الوسائل وبجميع الطرق ولا عجب «فالكرم من كيس الغير فطنة» وهذه حسابات الدولة لا تتناول البارات والدوائق لتجعل آحاد أرقامها مستديرة ولا هي بالوف المليارات ولا هي مما يقتضي لضبطه بالدقة الكثير من أوقات الموظفين الثمينة لتسعى في توفير أوقاتهم بمثل هذه الاختصارات التي تطلبها الحكومة في استدارة الارقام ولا يجوز هذا التبذير على نفقة المكلفين. ومن راقب سير هذه الحكومة منذ نشأتها حتى الآن لا يرى من أعمالها إلا وسائل واختراع طرق للوصول إلى غرض واحد وهو صندوق الحكومة الامر الذي صير الوظيفة هدف الشباب الاسمى يتهافت عليها الناس توصلوا إلى الصندوق وقد قعد بهم هذا الهدف عن السعي إلى تحصيل المعاش بالطرق المشروعة الاخرى.

ثم إننا نرى في فصل الاحتياطي اعتماد ترقى الموظفين وهو يبلغ الثلاثين ألفاً وهو اعتماد مفروض بموجب قانون ولا مهرّب منه ويعز علي أن أقول بهذه المناسبة أن القانون الذي أوجب الترقى غير معمول بموجباته إلا بما ينطبق على رغبات الوزير التي لا ضابط لها فيلتوي القانون كالغصن الرطب ويفسر على ما يُشتهى منه وكثيراً ما تحل الخطوى والهوى (والخاطرشان) منه محل الموجبات. وليس بمناقض للحكمة أن يربط ترقى الموظفين بقانون جديد تنسق فيه وظائف الدولة على نمط واحد ويكون هذا القانون قليل الدرجات قليل الرتب محدود الترقى لا بيتدي فيه الحديد حيثما انتهى القديم بل يرث الموظف القديم في مركزه الشاغر من يليه في الدرجة والرتبة ولا يترك فيه لارادة الوزير ذي الشأن الحبل على الغارب فيكون القانون حاجزاً دون الشفاعات والوصايات ويتحرر أيضاً الوزير نفسه من طلاب النعم ومن نفوذ ذوي الوساطات.

الدوائر العامة	الرواتب ليرات لبنانية	النفقات الادارية ليرات لبنانية	المنافع العادة ليرات لبنانية	المجموع ليرات لبنانية	عدد الموظفين
رئاسة الجمهورية	٢٤٨٢٠	٣١٠٠		٢٧٩٢٠	٣
مجلس النواب	١٣٦٠٠٠			١٣٦٠٠٠	٥٦
رئاسة الوزارة	١٣٩٦٨	٤٠٠٠		١٧٩٦٨	١٢
العدلية	٥١٠٦٥١	٤٨١٤٠		٥٥٨٧٩١	٥٠٣
الزراعة	٣١٧٣٦	٥٩٧٥	٥٣٥٠٠	٩١٢١١	٣٥
الداخلية	١١٥٤٤٢	١٧٢٠٠		١٣٢٦٤٢	١٠٧
السجون		٥٢٣٠٠		٥٢٣٠٠	
الدرك	٦٦٢٢٧١	١١٥٥٤٣		٧٧٢٨١٤	١٣٢٨
الشرطة	٢٣٩٩٤٤	٤٠٥٠٠		٢٨٠٤٤٤	٤٢٩
الصحة والاسعاف	٤٣٧٣٢	٩٦٧٠	١٢٥١٨٢	١٧٨٥٨٤	٥٠
المالية	٣٥٣٩٨٧	١٠٠٠٨٢	٤٠٠٠	٤٥٨٠٦٩	٢٧١
وكالة باريس	٥٥٠٠			٥٥٠٠	١
التقاعد		٣٦٠٠٠٠		٣٦٠٠٠٠	
					٢٧٣٩
مدرسة الفنون	٢٧٠٨٩		٣٦٠٠٠	٦٣٠٨٩	٣٣
الدوائر العقارية	٧١٣٠٢	٩٧٥٠		١٦٩٣٥٢	٩٤
الدوائر الاقتصادية	١٠٣٦٨	٨٤٠٠	٢٠٠٠٠	٣٥١٦٧	١٢
البريد والبرق	٢٥٩١٥٣	١٣٦٠٨٧		٣٩٥٢٤٠	٤١٦
الاشغال العامة	٧٥١٠١	٢٥٨٠٠	٨٢٦٠٠٠	٩٢٦٩٠١	٥٧
رئاسة المواشي	٩٦٠١	٨٧٥		١٠٤٧٦	١٦
المعارف	١٧٦٤٥	١٧٩٥٠	٢٠١٧١٤٦	١٤٢٣٤١	

الآثار					
والكتب	١٩٥٠٧	٥٦٧٥	٢٤٠٠٠	٢٨١٩٤	٣٦١
والموسيقى					
	٢٦٢٧٤١٧	١٠٤٥٧٤٩	١٢٩٥٨٢٨	٤٩٦٩٠٢٩	٣٧٠٨

ولقد تمكنت اللجنة من تنزيل مهم في بعض أرقام الاعتمادات بموافقة ذوي العلاقة من الوزراء ولكن هذا التنزيل ليس كافياً لسد الخلل وعلى المجلس الموقر أن يوجب حسم مبلغ من مجموع موازنة النفقات يتناسب مع معدل ما يبقى فضلة منها في كل عام أو على الأقل حسم ما يذهب بمثل نصف الضريبة التي رغبته الحكومة في طرحها العام هذا العام وهو أمر ميسور ولا يؤدي إلى خلل في سير الإدارة كما ثبت لدينا في الجدول نمرو (٢) وكما أثبتته الحكومة باقرارها الوارد في موازنة العام الفائت بوضعها رقم المأخوذات المصرح بها.

وقد بقي أيها السادة أن ألفت نظركم العالي إلى الجدول التالي نمرو (٣) وهو يتضمن خلاصة الموازنة بشكل يدعونا إلى التفكير في قضية ادارات الدولة وعدد الموظفين وما يستهلكونه من مال الخزنة رواتب وما يستهلكونه في قضاء الحاجات العامة وما يستهلك في المنافع العامة كاصلاح الطرق والاسعاف العام والمعارف والزراعة ونسبة كل من هذه المبالغ إلى مجموع الموازنة ونسبة بعضها إلى البعض الآخر.

وأخيراً ألفت نظر المجلس الموقر إلى الجدولين (ألف باء) الواردين بجدول نمرو (٤) وهما تعديل الموازنة من حيث أرقامها بناءً على الاسباب الموجبة والحجج التي أوردناها فترون الأرقام وموازنة مضمونة الخطأ في التقدير وخطر الخلل في معاملات الدولة.

وبالنتيجة لقد تبين معنا بالأرقام التي لا تكذب أن الحكومة لجأت في العام الماضي إلى الهامش ذي المتسع العظيم في حقل النفقات فوافقت به موازنتها بادخالها ٤٢٤ ألف ليرة على وارداتها مما قدرت انها توفره عن الاعتمادات ومتى طلبتها وتبين معنا أنها نجحت في توفير المبلغ المذكور وزادت عليه ومع ذلك فإننا نراها في الموازنة التي بيدنا قد زادت اعتمادات النفقات بنحو من ثلاثة وخمسين ألفاً عنها في السنة السابقة على أن نظرة صغيرة في مشروع موازنة سنة ١٩٣١ بلغت نفقاتها ٥١١٥٠٠٠ ليرة لبنانية وموازنة عام ٣٢ بلغت ٥١٦٨٠٠٠ فإذا كانت الموازنة قليلة بلغت فضلة نفقاتها نحواً من سبعمائة ألف فليس الاخرى بالموازنة الكبيرة أن تبلغ فضلة نفقاتها ما يزيد على ذلك وبعد هذا أيجوز لنا أن نصدق الموازنة التي بين أيدينا كما وردت؟ إنني أعتقد بعد ما تبين لكم أيها السادة ما تبين إننا نعمل بمقتضى الواجب فنعدل البنود وننزل الاعتمادات ٥ بالمئة فيتوفر لدينا ٢٥٠ ألفاً وان يزداد تقدير الواردات بمثل ما هو مبين في الجدول نمرو (٤) وندون الفرق الحاصل بين حقلي الموازنة في جانب الاحتياطي في حقل «ب» أي النفقات.

الخاتمة: ولا بد لي قبل الانتهاء من هذا التقرير أن أنبه فكر المجلس الكريم إلى وجوب اتخاذ كل التدابير الممكنة لتشكيل ديوان محاسبات ووضع نظام له فإن فيه ما يضمن وضع الموازنة عادلة وصحيحة في تقديراتها ويضمن أيضاً وقاية الصندوق فلا تفتح فيه الثقوب بالاجتهادات والتفاسير غير المنطبقة على القانون أو المصلحة العامة فترتاح الحكومة ويرتاح المجلس ويطمئن المكلف.

وأما فيما يتعلق بحصتنا من أموال المصالح المشتركة فهي لا يدخل منها في موازنتنا سوى ٨٠٠ ألف ليرة لأن الباقي يؤدي منه أولاً ما يلحقنا من مصاريف المصالح المشتركة ثانياً ما يلحقنا من الديون العمومية ثالثاً ما يلحقنا من نفقات الوحدات السورية اللبنانية ثم يحفظ الباقي لحسابنا ولا يصرف إلا في مشاريع عمرانية كبرى وخير لهذه المبالغ أن ترصد لمثل مشاريع الري وإنشاء سكك الحديد وترميم خراب الهيكل في بعلبك الذي يجذب الناس إليه من أربعة أقطار المعمور وإن نفق في سبيل مصلحة الكل من أن ترد إلى صندوق الخزانة ونقتل الوقت في التآمر على تبذيرها بغير حساب.

المقرر العام

شبل دموس

الرئيس: في جلسة الغد يباح الكلام في الميزانية من الوجهة العامة دون التعرض للأرقام ولا يمكن أن يقترح تعديل رقم إلا عند البحث في فروع الميزانية أما البحث غداً فيتناول سياسة الحكومة العامة والموازنة من الوجهة العامة.

قبلان بك فرنجية: أرجو تعيين يوم للتناقش في جواب الحكومة على سؤالي.

الرئيس: متى ترى الحكومة أن تعين يوماً للتناقش في جوابها.

رئيس الوزارة: الخميس إذا شئتم.

الرئيس: يوم الخميس. . . والآن رفعت الجلسة إلى الغد.

رئيس المجلس

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري الملاط

الجلسة الحادية عشرة

يوم الاربعاء الواقع في ٩ كانون الأول سنة ١٩٣١

الساعة الثالثة بعد الظهر.

فهرست

- ١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة المرسوم ٨٧٥٤ باسترجاع المشاريع الواردة بالمرسومين ٨٠١٠ و ٧٧١٠.
- ٣ - الأوراق الواردة.
- ٤ - قرار لجنتي الموازنة والاقتراحات على اقتراح الاستاذين زكور ونصار في شأن أحداث الوظائف بقانون.
- ٥ - رد حضرة رئيس الوزارة على الاقتراح المذكور.
- ٦ - اقتراح السيد الحسيني بتعديل المادة ٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧.
- ٧ - مرسوم رقم ٨٥٠٨ بحالة مشروع موازنة سنة ١٩٣٢ على المجلس.
- ٨ - التناقش في موازنة رئاسة الجمهورية.
- ٩ - التناقش في موازنة مجلس النواب.
- ١٠ - التناقش في موازنة رئاسة الوزارة.
- ١١ - التناقش في موازنة الاشغال العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشر من العقد العادي الثاني سنة ١٩٣١ يوم الاربعاء في ٩ كانون الأول سنة ١٩٣١ الساعة الثالثة بعد الظهر برئاسة سماحة الاستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر.

في مقعد الحكومة: أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة وزير العدلية والزراعة والاستاذ موسى بك نمور وزير الداخلية والصحة والاستاذ صبحي بك حيدر وزير المالية وحسين بك الاحدب وزير الاشغال العامة والاستاذ جبران تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة.

النواب الحاضرون: الاستاذ اده، الدكتور قدورة، الاستاذ طراد، محمد بك فاخوري، عبد الله بك بيهم، الدكتور فياض، ابراهيم بك حيدر، الاستاذ اسحاق، الاستاذ دموس، صبري بك حمادة، الاستاذ السيد أحمد

الحسيني، حسين بك قرعون، يوسف بك الزين، الاستاذ سامي كنعان، جورج بك يعقوب، الامير خالد شهاب، علي نصرت بك الاسعد، فضل بك الفضل، نجيب بك عسيران، الشيخ يوسف الخازن، الاستاذ أنيس الخوري، الاستاذ ميشال زكور، الاستاذ جبرائيل نصار، الامير مجيد ارسلان، رشيد بك جنبلاط، الدكتور سليم تلحوق، حبيب باشا السعد، الاستاذ يوسف السودا، الاستاذ بشارة الخوري، الاستاذ روكوس أبو ناضر، قبالان بك فرنجية، عبود بك عبد الرزاق، نقولا بك غصن، الدكتور مسعود يونس، عبد الله بك نوفل، الشيخ يوسف اسطفان.

المتغيون، جورج بك ثابت، الاستاذ هنري فرعون، الياس بك اسكاف، عبد اللطيف بك الاسعد، اسكندر بك البستاني، رشيد بك أديب.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة فليتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلا السكرتير الموظف ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل لأحد اعتراض على المحضر

الرئيس: المحضر صدق

٧ - مرسوم رقم ٨٥٠٨ بحالة مشروع موازنة سنة ١٩٣٢

على المجلس

مرسوم عدد ٨٥٠٨

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور الصادر بتاريخ ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ وعلى القانون الدستوري المؤرخ في ١٧ تشرين الأول

سنة ١٩٢٧ والقانون الدستوري الصادر في ٨ أيار سنة ١٩٢٩.

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

وبعد موافقة مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يحال إلى مجلس النواب ليتناقش به أثناء عقد تشرين الأول مشروع قانون موازنة سنة ١٩٣٢ وتفرعاته المربوطة بهذا المرسوم.

المادة الثانية - ان رئيس مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ هذا المرسوم

بيروت في ٢ تشرين الأول سنة ١٩٣١

الامضاء - شارل دباس

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: أوغست أديب

وزير الاشغال العامة بالوكالة

الامضاء: أوغست أديب

وزير الداخلية والصحة

والاسعاف العام

الامضاء: موسى نمور

وزير المالية

الامضاء: صبحي سليمان حيدر

وزير المعارف العامة والفنون الجميلة

الامضاء: جبران تويني

الرئيس: لقد وصل إلينا هذا المرسوم في ٢ تشرين الأول سنة ١٩٣١ أي قبل الموعد المحدد له قانوناً
بثمانية عشر يوماً.

الاستاذ زكور: لم أتمكن من درس موازنة كل الوزارات فأرجو تأجيل تلاوة تقرير العام إلى جلسة مقبلة لاتمكن
من أن أعرض على المجلس الموقر نتيجة درسي على كل فرع من فروع الموازنة.

الرئيس: لا بأس والآن الكلام مباح من الوجهة العامة.

الاستاذ نصار: إنني في كلمتي هذه لا أوجه انتقاداً للحكومة الحاضرة غير إنني أريد أبدي ملاحظة عامة عن
أعمال الحكومات التي تعاقبت في هذه الجمهورية. إنني رأيت أن الحكومات كلها جرت على
وتيرة واحدة دون تفكير في مصلحة الشعب البتة وهي قاعدة التوظيف وصرف الايرادات فلم
يكن لدى احدي هذه الحكومة انشائية. قلت وأكرر القول إنني لا أقصد الحكومة الحاضرة ولكن
كل الحكومات التي وجدت عندنا تأتي فتهتم بجمع الضرائب والأموال وتضع موازنة تشبه التي

قبلها ترقم فيها الدخل والصرف ولا تهتم بمصلحة الاهالي إلا من جهة الاشغال العامة والامن العام والمعارف ولم أجد ما يؤول حقيقة إلى مصلحة البلاد سوى مدرسة الفنون والصنائع وهي نوعاً ما العمل الصغير الوحيد الذي وضعته الدولة لمنفعة الاهلين فهو يخرج رجالاً تمارنون على الاشغال اليدوية ومن جهة أخرى نرى الشكوى عامة وان لم تكن مصيبة من كل جهاتها. ومن هذه الشكايات ان الحكومة تتغاضى عن مصلحة العامل. فالعمال في الدينا قاطبةً عندما يشكون البطالة تبادر حكوماتهم إلى اتقاء الازمات بعكس حكومتنا. ففي الميزانية السابقة كان ذكر عدة مشاريع لانشاء الطرق فانقصت هذه المشاريع دون مراعاة القاعدة القائلة بوجوب تشغيل العمال وكان المبلغ المرصد لهذه الاعمال هاماً يفيد البلاد من جهتين الجهة العمرانية بزيادة الانشاءات والجهة الاقتصادية بتوزيع هذه الاموال على العمال. قلت وأعيد القول أن الحكومات المتعاقبة لم تعن بعمل مستمر من أعمال الري وغيرها من الاعمال العمرانية التي لم تزل قيد الدرس على ما يقولون ولم تأت بفكرة جديدة لتخفيف الضائقة عن العامل بايجاد عمل له بل انقصت اعتمادات الاشغال العامة ويوجد أمور أخرى أظهر المجلس رغبته فيها ولم تراعها الحكومة بالرغم من كونها وعدت بأكثر من مرة بانجازها.

رئيس الوزارة: مش فاهم فصل فصل!

الاستاذ نصار: أظن أن حضرة رئيس الوزارة فهم ما أريد أن أقول.

الرئيس: يجب أن يفهم المجلس أيضاً لأنه ربما أحجم عن تصديق الميزانية غداً إذا لم يطلع على ما تشير إليه.

الاستاذ نصار: المجلس صدق على ايجاد محكمة التمييز بالاجماع هذا ما أريد أن أقوله...

رئيس الوزارة: لي كلام فيها عند درس ميزانية وزارة العدلية.

الرئيس: المرة الماضية قلت يا دولة الباشا أن القانون المتعلق بمحكمة التمييز لم يزل قيد الترجمة.

رئيس الوزارة: القانون وضعناه ثم أرسلناه إلى المفوضية العليا لنأخذ موافقتها عليه بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب.

الرئيس: نعم بموجب صك الانتداب يجب أن يكون التنظيم القضائي بالاتفاق بين السلطات الوطنية والدولة المنتدبة.

رئيس الوزارة: إذاً ما قصرنا...

الاستاذ نصار: إنني أود من معالي رئيس الوزارة أن يكون ارحب صدرًا...

رئيس الوزارة: أنت يجب أن تكون أرحب صدرًا (ضحك).

الاستاذ نصار: لانني اعتبر أن الوزير الذي لا يكون في صدره رحابة وسعة ليحمل انتقادات نواب الشعب ليس جديراً بثقة الامة.

رئيس الوزارة: صار لي سنتين وأنا حامل. انفزرت. ما بقاش عندي قوة! (ضحك).

الاستاذ نصار: واغرب ما في هذه الموازنة أن الحكومة تفرض ضريبة على فئة خاصة من الاهالي بدعوى عجز الميزانية. إني ألاحظ وأرجو أن يؤخذ بهذه الملاحظة أن الحكومة لم تقصد مصلحة البلاد والمستهلك والعامل بهذه الضريبة لانها لو الغت ضريبة أخرى مباشرة مقابل هذه الضريبة الجديدة لعذرناها على انشاء ضريبة على فئة مخصوصة من الناس فالاعشار وضريبة الطرق وضريبة الأغنام لم تزل على حالها فلا أرى إذاً مبرراً لهذه الضريبة الجديدة لانه يعقل أن تحل ضريبة ولكن أن تنشأ ضريبة جديدة لغير مسوغ فهذا لا يمكن القبول به وإني سأحتفظ بالكلام لدي درس كل موازنة على حدة لظهار الخلل في النفقات والايادات وخصوصاً خطل الحكومة في انشاء ضريبة الموظفين.

رئيس الوزارة: تفضل حضرة النائب وقال ان الحكومات لم تأت بعمل مفيد منذ انشاء الجمهورية وقال إننا انقصنا اعتمادات الاشغال العامة فالاعتمادات المرصدة للاشغال ليست المرصدة في الميزانية وحدها بل يوجد اعتمادات أخرى نأخذها من الاموال الموجودة لحسابنا في المفوضية فقد انشأنا منها دار الآثار والبرلمان وأرصدنا مبلغاً لترميم هيكل بعلبك ومشروع ري اليمونة. . .

الاستاذ نصار: صار لك ٣ سنين تقول مشروع ري اليمونة جيوه.

رئيس الوزارة: انتهينا من درسه وبعثنا إلى المفوضية نطلب مصريات. . . ومشروع نبع العسل.

الاستاذ نصار: أين صار مشروع نهر ابراهيم.

الشيخ يوسف الخازن: شو صار بمشروع نبع العسل.

رئيس الوزارة: الدروس انتهت وبعثنا نطلب المال.

الرئيس: انتهى مشروع نبع العسل.

رئيس الوزارة: انتهى

الاستاذ نصار: متى يجيء للمجلس.

الرئيس: بعثوا يطلبون المال من المفوضية العليا والمفوضية لها عطف خاص على البلاد وتريد أن تساعد على انجاز كل مشروع عمراني فلا ريب إذاً في اجابتها طلب الحكومة.

رئيس الوزارة: فتحت لنا المفوضية اعتماداً عمومياً بمليون ليرة ولكن يلزم أن نقدم لها كل مشروع على حدة ونطلب المال اللازم له.

الرئيس: أظن أننا انتهينا الآن من الكلام في الوجهة العمومية فهل للحكومة أن تجاوب.

رئيس الوزارة: سنأخذ علماً بكل الخطب ونجاوب.

الرئيس: عند المناقشة العمومية يأخذ وزير المالية علماً بما قيل ويجاوب...

رئيس الوزارة: سأطلع على كل المعلومات التي ذكرها حضرة النواب وأجاوب. الدستور يعطيني كل الحقوق ان أجاوب خطأ.

الاستاذ زكور: للحكومة الحق أن تجاوب ونحن لنا الحق أن نناقشها دون انتظار جوابها.

الرئيس: في كل حال. لأن مناقشات المجلس غير متوقفة على جواب الحكومة.

يوسف بك الزين: نسأل الحكومة عن مسألة الاعشار هل قررت انزال شيء منها عن سنة ١٩٣٢.

وزير المالية: لا

يوسف بك الزين: جاء في الميزانية نقص ٥٠ ألف ليرة من الاعشار فعلى أي أساس بني هذا النقص لأن معدل الاعشار عن كل قرية باق على حاله.

الرئيس: أنزلوه من مجموع التقديرات ولم يخففوه في التحصيل. هذا ما أشار إليه حضرة الامير خالد.

رئيس الوزارة: خفنا من عدم امكاننا تحصيل كل المبلغ.

يوسف بك الزين: من أين جاء هذا الخوف من عدم التحصيل. الجبابة يبيعون أثاث الفلاحين لتحصيل الضريبة.

الشيخ يوسف الخازن: الملاحظات العمومية لا تتركب عليها عندما ندخل في تفاصيل الميزانية نقرر ما نراه موافقاً وأرى من الواجب أن نسمع رد الحكومة على الطلبات والانتقادات الموجهة إليها.

وزير المالية: وزير المالية مستعد للجواب غداً.

الرئيس: لوزارة المالية أن تجاوب ساعة تشاء وأنا بحسب وظيفتي سأطرح الميزانية للدرس.

رئيس الوزارة: ورد في الخطب أرقام يجب أن ندرسها.

الرئيس: لا نقدر أن نؤخر مناقشاتنا بهذا السبب.

عبود بك عبد الرزاق: سأل حضرة الزميل يوسف بك الزين حضرة وزير المالية عما إذا كان حاصل تخفيض

بالاعشار فأجابه سلباً فأنا أسأل الحكومة لماذا في سوريا خفضوا ٣٦ بالمئة وفي اللاذقية ٤٥ بالمئة

وفي جبل الدروز ٣٥ في المئة وفي لبنان لماذا لم يخفضوا شيئاً.

وزير المالية: حضرنا جواباً خطياً على سؤال حضرة النائب سنرسله غداً.

عبود بك عبد الرزاق: أنت تحملني ضريبة الاعشار وأنا أحملها للمزارع فتكون بالنتيجة على الفلاح.

فضل بك الفضل: اسأل الحكومة هل ذهب حق الفتح عن البلاد التي امتلكتها الدولة العثمانية عنوة بقوة السيف وهل صاحب الارض لا يزال مملوكاً أم أصبح مالكاً.

وزير المالية: حق الفتح لا نعلم عنه شيئاً.

الفضل: أقصد بحق الفتح أن سلاطين بني عثمان فتحوا هذه البلاد وامتلكوا الارض بقوة السيف وفرضوا عليها ضريبة العشر ولم تزل هذه الحكومة تتقاضى ضريبة العشر فإذا كان ذهب حق الفتح فيجب أن تزول الضريبة.

وزير المالية: في قوانين تقضي بجباية الاعشار ما تغيرت وعلى كل حال سنقدم مشروعاً في هذا الشأن بالقرب العاجل.

الرئيس: مشروع بالغاء ضريبة الاعشار.

وزير المالية: نعم

الامير خالد شهاب: اقترحت سابقاً تنزيل قسم من الاعشار وقدم اقتراحي للجنة الموازنة ورأت اللجنة استطلاع رأي الحكومة بهذا الامر فماذا حصل.

وزير المالية: غداً نجاب والحكومة لا يمكنها الآن أن تعد بتنزيل شيء من الاعشار.

الامير خالد شهاب: لا يمكن للحكومة أن تحصل من هذه الضريبة أكثر من ثلثها لأن الفلاح بحالة عجز واضح فهو يدفع عن جملة وعنزته ويدفع عن مروره على تلك الطرقات التي لا يستطيع الوحوش أن يمرروا عليها ضريبة طرقات.

وزير الداخلية: بكره بتعمل وزير مالية وما يعود تقدر تعمل شيء من هذا.

الامير خالد شهاب: هلق مش طالب اعمل وزير! كنا في الماضي ننزل من معدل ضريبة العشر رحمة بالفلاح وغيرنا نزل كثير.

وزير الداخلية: هذا السؤال اجيب عليه الآن. لقد سمعنا كثيراً أن الحكومات المجاورة أنزلت مقادير كبيرة من ضريبة العشر أما السبب في ذلك فهو انه عند تغيير العملة من سورية إلى ذهبية زيدت ضريبة العشر ٧٠ بالمئة في سوريا فإذا خفضوا منها هناك ٣٥ بالمئة فلا تكون الزيادة باقية ٣٥ بالمئة بالفعل.

الرئيس: يوجد عندهم مشروع جديد تصبح الضريبة فيه عندهم مثلها عندنا.

وزير الداخلية: لو كان بإمكان الحكومة أن تنزل شيئاً من هذه الضرائب الآن لفعلت ولكنها تنوي في المستقبل تخفيض عدد من هذه الضرائب فالاعشار أولاً وضريبة الطرق ثانياً وخلاصة القول أن الحكومة غيرة على مصلحة الشعب كمثليه ونحن منهم ولكن الضائقة المالية لم تسمح بتخفيض

الضرائب عن سنة ٣١ أما في سنة ١٩٣٢ فالمالية تنوي تقديم مشروع لتوحيد ضريبي الاعشار والويوركو.

ابراهيم بك حيدر: الحكومة ما بتقدر والفلاح خليه يموت.

الاستاذ زكور: قالت الحكومة انها لا تقدر ولماذا لا تقدر فلتخفف الضريبة ولتجعل مصروفها على قدر الدخل.

قال الزميل فضيل بك الفضل أن ضريبة الاعشار قديمة تابعة لحق الفتح.

وزير الداخلية: لا. أبداً. هذه وضعت من زمن قريب.

الامير خالد شهاب: على زمان أبي يوسف.

الاستاذ زكور: كان السلطان صاحب الملك والرايا مستأجرين يدفعون العشر هذا ما أعلمه.

وزير الداخلية: معرفتك غلط.

الاستاذ زكور: إذا أرادت الحكومة مساعدة الفلاح فيمكنها رفع هذه الضريبة عنه أو انقاصها ووضع ضريبة

أخرى تحل محلها تابعة للأساس الذي يُعامل بموجبه كل مالك فلا يضطر الفلاحون أن يدفعوا ضريبة ربما بلغت على أحدهم عشر ما يجوز أن يدفع وعلى آخر عشرة أضعاف ما يجوز أن يفرض عليه.

الرئيس: الفرق ليس كبيراً بيننا وبين الحكومة. الحكومة لا يمكنها أن تتقدم بمشروع إلغاء ضريبة دون

وضع ضريبة مكانها لاجل توازن الميزانية إنما الخطأ وفداحة الضريبة ناتجان عن طريقة التبريع فإذا أرادت الحكومة أن تعمل تريبياً ثانياً عن سني ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ لعدلت الضريبة على أساس عادل ولكن التبريع الذي أجري سنة ١٩٢٤ يوم كنت في مجلس النظار فقد بني على أساس سعر الشنبل ١٠ ليرات عثمانية وهذا لا يجوز القياس عليه اليوم.

فضيل بك الفضل: قال معالي وزير المالية ان ضريبة الاعشار لم تفرض بحق الفتح فإذا كان هذا صحيحاً فلماذا لم تفرض الضريبة في لبنان.

الرئيس: سنة ١٢٧٧ صدر قرار من مجلس الوكلاء بامتنياز لبنان. والمقصود الآن خفض ضريبة العشر

والعشر هو حصة الحكومة من ريع الارض التي لها عليها حق ملك الرقبة ولما كان الشريك يشارك قسيمه بالربح والخسارة فليس على الحكومة إلا أن تنظر في حالة الشريك وإذا شاءت المحافظة على ضريبة العشر فلها ذلك على أن تعتمد إلى تريبيع آخر.

وزير المالية: طيب سيدي ندرسها.

ابراهيم بك حيدر: الاعشار خاضعة لقانون وقانون الاعشار يقول أنه عندما يحصل آفة سماوية تنزل الضريبة.

السنديك وضع للنظر في حالة المديون فاعتبروا أنفسهم سنديكاً وانظروا في حالة الفلاح

والكساد الذي أصاب المحصولات فهل هذا الكساد يعتبر آفة سماوية. انظروا وانصفوا.

الرئيس: في سهول عكار صار آفة سماوية.

ابراهيم بك حيدر: مش بس هيك. ما صبروا على الفلاح ولم يؤجلوا التحصيل لأن التحصيل دار له حصة مما يحصله. فدار الآثار ودار البرلمان مش أبدى من حياة مئة ألف فلاح لبناني.

الخازن: كانوا يطلبون من تركيا منع سوء الادارة في جباية الاعشار أو الغاءها بيوم واحد وإلا يرسلون الاسطول إلى الدردنيل وهنا لنا ١٢ سنة والاعشار لم تزل كما هي.

يوسف بك الزين: هل للحكومة مليون وأربعمائة ألف ليرة متأخرات أم لا.

وزير المالية: بلى

الزين: بيسوى تأخروا الاعشار مدة

وزير المالية: حضرة النائب ارسل سؤالاً خطياً سنجيبه عليه غداً.

وزير الداخلية: مؤجلة بطبيعة الحال قلت أن ثلثين القيمة مش محصله.

الرئيس: الزميل يطلب أن يكون التأجيل قانونياً.

وزير الداخلية: التأجيل مضر بمصلحة الفلاح الحكومة ترحمه إذ تقاضت منه الضريبة سنة فسنة.

إبراهيم بك حيدر: التأجيل بيضره أما التحصيل وخراب بيته حالاً ما بيضره (ضحك).

وزير الداخلية: المسألة بسيطة فليصوت المجلس على قانون والحكومة تنفذه.

الرئيس: ننتقل إلى درس الميزانية وقد ورد علينا ملحق يتضمن الاصلاحات الواجب ادخالها على مشروع القانون المالي وأرقام الموازنة وهي هذه.

الاصلاحات الواجب ادخالها على نص مشروع القانون المالي.

ورد في المادة الثامنة: تستوفى الضريبة المنصوص عليها في المادة الخامسة أعلاه من الموظفين والمستخدمين الذين يتقاضون مرتباتهم من موازنة الدولة وموازنة البلدية والاقواق الخ.

والصواب: تستوفى الضريبة المنصوص عليها في المادة الخامسة أعلاه من الموظفين والمستخدمين الذين يتقاضون مرتباتهم من موازنة الدولة وموازنات البلديات وجمارك لبنان والمحاجر الصحية الخ... الخ.

ويلغى من آخر نص المادة المذكورة عبارة (وميزانية المحاجر الصحية).

ورد في تأخر المادة التاسعة: تبقى ملغاة المواد ٢ و ٣ و ٤ من النظام المذكور وتبقى أيضاً اجازة الصيد ملغاة.

والصواب: تبقى ملغاة المواد ٢ و ٣ و ٤ من النظام المذكور وتبقى أيضاً اجازة الصيد البحري ملغاة.

الاصلاحات الواجب ادخالها على جدول الايرادات المقدر حصولها وعلى جدول ب الاعتمادات المرصدة

١: يقتضي فصل القسم الثاني العائد للواردات الاستثنائية وللمصارفات الاستثنائية عن القسم الأول الخاص بالواردات العادية والمصارفات العادية الذي يظل مجموعه ٥,١٦٨,٠٠٠ ليرة بلا زيادة ولا نقصان.

٢: يدون تحت عنوان القسم الثاني: الواردات الاستثنائية

مأخوذات من الاموال الاحتياطية ٦٠٠٠ ليرة

ويدون تحت عنوان: القسم الثاني. المصارفات الاستثنائية.

نفقات دروس مشاريع الري ٦٠٠٠ ليرة

وزير المالية

الامضاء: صبحي سليمان حيدر

٨ - موازنة رئاسة الجمهورية

الرئيس: نشرع في درس موازنة رئاسة الجمهورية

الاستاذ أبو ناضر: القرار ٧٣٠٥ ماذا تعتبره الحكومة

الرئيس: كنا الآن قبل أن يحضر حضرة الزميل نبحت في هذا الامر وقد اشرت إلى الاستجواب الذي وضعه وعند البحث في استجوابه نلم بكل هذه الأمور.

رئيس الوزارة: طلبنا زيادة مخصصة لموظف في رئاسة الجمهورية.

الرئيس: أظن أن اللجنة التي درست الموازنة تحترم وتقدر الشخص الذي وضعت له الزيادة والمجلس لا يمانع بالزيادة ولكن بعد أن تعرض عليه بقانون.

رئيس الوزارة: هذه مسألة دستورية تتعلق بالسلطة الاجرائية

الرئيس: ولكن أصول الترقية يجب أن تطرح على المجلس بقانون.

وزير الداخلية: نظام المأمورين الاخير يعتبر القرار ٧٣٠٥ ملغى.

الرئيس: المجلس يحترم كل المراسيم ولكنه يقول أنه لا يقبل زيادة تصرف من الميزانية إلا بقانون.

الامير خالد شهاب: لماذا لم يطبق هذا النظام على المأمورين

رئيس الوزارة: لأنه يقتضي له شغل طويل عريض

الخازن: التطبيق ليس بذكر الزيادة في الميزانية بل بوصولها إلى جيب المأمور.

الرئيس: ربما كان المجلس يريد أن يوصل هذه الزيادة إلى جيب المأمور بطريقة مضمونة أي بالقانون والآن

اعتمادات رئاسة الجمهورية تحت البحث. فليتلى تقرير لجنة الموازنة عليها.

فتلا السكرتير الموظف التقرير الآتي:

تقارير لجنة الموازنة

على موازنة سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

اعتمادات رئاسة الجمهورية

اجتمعت لجنة الموازنة وشرعت بدرس موازنة الحكومة عن سنة ١٩٣٢ مبدئة باعتمادات رئاسة الجمهورية فرأت فيها زيادةً يبلغ قدرها ٦٤ ليرة لبنانية سورية نتجت عن تنسيق الموظفين فرأت حذف هذه الزيادة لأنها ترى أن نظام التنسيق الصادر تحت رقم ٧٣٠٥ لم يرد على المجلس ولم ينظر فيه. ولأن هذا النظام في مادته الرابعة يطلق يد الأمر بترقي الموظف بحيث يرفعه أربع درجات أو ست درجات أحياناً بلا قيد ولا شرط لذلك اتخذت اللجنة قراراً بحذف كل رقم للتنسيق في جميع الدوائر يرثما ترسل الحكومة مشروعاً لترقي الموظفين يصدق عليه المجلس. وقد صدقت اللجنة على بقية الاعتمادات فأصبحت اعتمادات رئاسة الجمهورية كما يأتي:

مخصصات رئيس الجمهورية ٢٢١٤٠

موظفو غرفة الرئاسة ٢٦١٦

لوازم ونفقات ادارية ٣١٠٠

المجموع ٢٧٨٥٦

الرئيس: البند الأول مخصصات رئيس الجمهورية ٢٢١٤٠ وهذا مقرر بقانون

من يقبلها يرفع يده اجماع

الرئيس: قبل المجلس

البند الثاني ٢٦١٦

من يقبل يرفع يده اجماع

الرئيس: قبل المجلس

٣٠٠٠

البند الثالث لوازم ونفقات ادارية

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل المجلس فيكون مجموع موازنة رئاسة الجمهورية

٢٧٨٥٦ ليرة

٩ - موازنة مجلس النواب

والآن ننتقل إلى البحث في موازنة مجلس النواب وربما يتبادر إلى الذهن أن المجلس زاد نفقاته في هذه السنة لاضافته ٦٠٠٠ ليرة على ميزانيته والحقيقة أنه في السنة الماضية رغب إلى فخامة رئيس الجمهورية أن أتقدم بانقاص اعتمادات المجلس مراعاة للحالة العمومية باعتبار أنه يوجد في الوزارة ثلاثة نواب يستوفون مرتباتهم من الوزارة وقد صدق طني يومئذ وبقي الزملاء في الوزارة إلى أن صدر القانون الذي تفضل بوضعه دولة الباشا وهو قانون التقاعد الجديد وقد كان القانون القديم يبيح للوزير النائب الجمع بين معاش الوزارة ومعاش التقاعد أما القانون الجديد فإنه حظر ذلك وسمح أن يتقاضى النائب معاش التقاعد مع تعويضات النيابة فاختار حضرة حسين بك الاحدب أن يتقاضى بدلاً من مرتب الوزارة معاش التقاعد وتعويض النيابة فأصبحنا نؤدي له مرتبه من ميزانية المجلس وبعد ذلك قدم حضرة السيد أحمد أفندي الحسيني استقالته من الوزارة لأسباب صحية وبدأ يتناول تعويضات النيابة من موازنة المجلس ولهذا وجب على الادارة المالية في المجلس أن تعتبر المجلس مؤلفاً من ٤٤ نائباً ورئيس فتكون رواتب النواب والرئيس وتعويضات السيرة ١١٤٩١٢ أما موظفو المجلس فيتقاضون ١٤٤٦٠ والباقي للمطبوعات واللوازم والنفقات الادارية فيكون مجموع مخصصات المجلس ١٣٦٠٠٠ ليرة.

والآن يتلى عليكم تقرير لجنة الموازنة على ميزانية المجلس وهو التالي.

اعتمادات مجلس النواب

شجعت اللجنة بدرس موازنة مجلس النواب فرأت فيها زيادة تبلغ ستة آلاف ليرة لبنانية سورية نتجت عن تحويل تعويضات النائب السيد أحمد الحسيني الذي كان وزيراً للعدلية وأصبح يتقاضى تعويضه من اعتمادات المجلس وكذلك حسين بك الاحدب فقد أصبح يتقاضى تعويضه من المجلس بعد نشر قانون التقاعد الاخير. فصدق الاعتماد كما ورد فأصبحت اعتمادات المجلس هكذا:

ليرة ل.س.

١٣٦٠٠٠

تعويضات الرئيس والاعضاء ورواتب الموظفين ولوازم ونفقات ادارية

الامير خالد شهاب: موظفو المجلس لم ينسقوا وليس لدينا رقم يدلنا على تنسيقهم.

الرئيس: يوجد عندنا مأمور دخل متدرجاً وسينسق آخر السنة

والآن الباب الثاني البند الوحيد تعويضات الرئيس والاعضاء ورواتب

١٣٦٠٠٠

الموظفين ولوازم ونفقات ادارية

من يقبل ذلك يرفع يده

اجماع

الرئيس: قبل المجلس

١٠ - موازنة رئاسة الوزارة

الرئيس: ننتقل إلى البحث في موازنة رئاسة الوزارة وهاكم تقرير اللجنة عليها

اعتمادات رئاسة الوزارة

درست اللجنة موازنة رئاسة الوزارة فحذفت أولاً تنسيق الموظفين البالغ ٢٤٠ ليرة لبنانية سورية ثم ألغت الزيادة المطلوبة في هذه السنة عن السنة الماضية البالغة ٥٠٠ ل.س. في الفقرة السابعة من البند الأول، ثم انقصت مبلغ ٥٠٠ ليرة من البند الثاني من اللوازم والنفقات الادارية وصدقت بقية البنود فأصبحت موازنة رئاسة الوزارة كما يأتي:

ل.س.

١٣٧٢٨ البند الأول

٣٠٠٠ البند الثاني

١٣٧٢٨ المجموع

لجنة الموازنة

الرئيس: أطرح اعتمادات رئاسة الوزارة للتصويت

١٣٧٢٨ ل.س.

البند الأول

من يقبل اعتمادات هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس

٣٠٠٠ ل.ل.س

البند الثاني

من يقبل ذلك يرفع يده

١٦٧٢٨ ل.ل.س

الرئيس: قبل المجلس . المجموع

١١ - موازنة الاشغال العامة

الرئيس: نتقل إلى البحث في موازنة الاشغال العامة الكلام لمقرر اللجنة الخاص .

يوسف بك الزين: عهد إليّ درس موازنة الاشغال العامة عن سنة ١٩٣٢ ولدى البحث والتدقيق وجدت أن بها نقص عن سنة ١٩٣١ مبلغ لا يقل عن المائة ألف ليرة مع أن هذا المبلغ كان ضرورياً لهذه الموازنة نظراً لما يقوم به وزير الاشغال العامة ومعاونيه من الهمة والنشاط في تحسين طرق الجمهورية الظاهرة كالشمس في رابعة النهار في جميع مناطق الجمهورية عدا المنطقة الجنوبية ولله الحمد إلا أن الازمة الحاضرة دعت للاقتصاد واقتصاد عشرة آلاف ليرة أيضاً من الفصل الثالث وإني أورد بعض ملاحظات على أنظار معالي وزير الاشغال ومعاونيه للنظر فيها .

أولاً - إني ألفت نظر معالي الوزير إلى المنطقة الجنوبية وما صرف ويصرف عليها وما تدفعه هذه المنطقة من الضرائب وما صرف ويصرف على سواها وما يدفعه سواها من الضرائب .

ثانياً - جاء في البند الثاني تحت عنوان لوازم ونفقات ادارية (٩) شراء صفائح للسيارات فهذه الصفائح تباع ويؤخذ أثمانها اضعاف ولا أرى لزوماً لوضعها في هذا البند بل أرى لزوماً لنقلها للفصل الثالث البند الثالث تحت عنوان انشاء طرق جديدة .

ثالثاً - جاء في الفصل الثالث البند الأول (١) شراء محدة (٣) قطع تغيير للمحادل (٥) شراء كسارتين (٧) أدوات شتى فأرى الاستغناء لهذا العام عن شراء محدة والاكتفاء بشراء كسارة عوض كسارتين والاكتفاء بشراء قطع تغيير للمحادل بمبلغ ٩٠٠٠ ليرة عوض عشرة وبشراء أدوات شتى بمبلغ ٧٥٠ ليرة عوض ألف فيكون توفر من هذا الفصل مبلغ عشرة آلاف ليرة .

رابعاً - جاء في البند الثالث تحت عنوان انشاء طرق جديدة ووضع مبلغ سبعة آلاف ليرة سورية لفتح طريق صور - بنت جبيل - الناقورة فإني أشكر الحكومة لافتكارها بشق طريق بالجنوب إلا أن اتمام الطرق المباشر بشقها منذ عشر سنين أفضل من شق طرق جديدة وهذه الطريق لم يكن لها تلك الضرورة القصوى كاتمام طريق بنت جبيل - مرجعيون المباشر بها والمشغول منها نحو عن عشرة كيلومترات لهذا واتماماً لمنفعة المنطقة مادياً واقتصادياً ولوجود ضرورة قصوى لاتمام شق طريق بنت جبيل - مرجعيون فيلزم ابدال كلمة بنت جبيل - الناقورة بكلمة بنت جبيل -

مرجعون وقد سقط سهواً من البند المذكور الفقرة الأخيرة طريق الدييه فعوض عن الدييه تصبح الدييه دير المخلص مزرعة الشوف.

خامساً - بتقرير سنة الماضية عن وزارة الاشغال العامة ألفت أنظار الحكومة إلى ضئالة معاش المهندسين والمسؤولية المرتبة عليهم ووعدت الحكومة بزيادة معاشاتهم وبلغني أنه صدر مرسوم بزيادة معاشاتهم ولكنهم لم يقبضوا شيء حتى الآن من هذه الزيادة فألفت نظر معالي وزير الاشغال لهذه النقطة.

سادساً - بتقرير سنة الماضية عن وزارة الاشغال البند الحادي عشر ألفت نظر معالي وزير الاشغال إلى الطرق المشقوقة من سنين طويلة أمثال طريق صور - بنت جبيل وطريق النبطية - جزين فوعدنا بتعبيد هذه الطرق وأمثالها وإنشاء الجسر الواقع على طريق النبطية - جزين إلا أنه مع الاسف لم يتم شيء من هذه فألفت نظر معالي الوزير لهذه النقطة المهمة.

هذا ما ارتأيته مفيداً للمصلحة العامة بوزارة الاشغال أبديته وللمجلس الموقر الرأي الأخير وتصبح موازنة وزارة الاشغال ٩٢٥٠٦٣ ليرة سورية.

الرئيس: الكلام لمعالي الوزير

وزير الاشغال العامة: لا بد لي أن أشكر حضرة النائب عواطفه وإن اعاتبه على قوله أن طرق الجنوب مهمة والواقع خلاف هذا الوهم ففي العام الماضي صرفت دوائر الاشغال العامة في سبيل طرق الجنوب مبالغ لا يستهان بها وفي الروغرام الذي يطبق هذه السنة يصيبها اعتماد لا يقل عن مئة ألف ليرة ومن المعلوم أن الطفرة محالة وأنه لا يمكن أن تتسع ميزانية الاشغال لاصلاح ٢,٢٠٠ كيلومتراً دفعة واحدة وإنما يمكن أن يصلح منها أربعمئة كيلومتراً على الأكثر وقد صرفت ادارة الاشغال جهوداً كبيرة في سبيل اصلاح طريق الناقورة بيروت طرابلس حمص أما قري الاصطياف فقد أخذت قسماً وافراً من الاصلاح ومن الآن وصاعداً يتم اصلاح الطرق السنوي ويصيب الشمال والجنوب أوفر نصيب من هذا الاصلاح. لقد جاء في تقرير المقرر أن تبدل طريق بنت جبيل الناقورة بطريق بنت جبيل مرجعون فوزارة الاشغال لا ترى مانعاً من هذا الأبدال أما الغاء عشرة آلاف ليرة المخصصة لشراء محدة فلا نراه مضرراً لاننا اتخذنا قاعدة ان نستبدل المحادل تباعاً لا دفعة واحدة وقد رأت اللجنة تأجيل شراء المحدة إلى العام المقبل فلا بأس بذلك.

يوسف بك الزين: من جهة كون الجنوب محروماً فهذا لا ريب فيه. كل المناطق من يوم الاحتلال إلى اليوم شق فيها طرقاً جديدة ما عدا الجنوب. معالي الوزير يحسب علينا الطريق العمومية. نشكر الله أنها تمر بالجنوب لتحسب من طرقنا جبل عامل لم يشق فيه طريق من عشر سنوات إلا طريق صور

بنت جبيل ولم يَعد فيه متر واحد طريق أبو الاسود النبطية والنبطية جزين ما تعبد فيها كيلومتر وقد وعدني معالي الوزير انه يعمل جسر النبطية جزين وأنا قبلت بهذا الوعد.

وزير الاشغال العامة: طريق مرجعيون المطلة تعبدت في السنة الماضية وكذلك طريق مرجعيون بانياس. يوسف بك الزين: هذه طرق عمومية

وزير الاشغال العامة: طريق بنت جبيل عبد منها ٤٥ كيلومتراً وفي هذه السنة سيعبد قسم عظيم منها.

الشيخ يوسف الخازن: الذي لاحظته أن عدد المهندسين في وزارة النافعة قليل.

الرئيس: عددهم ٤٣ على ما أذكر.

الشيخ يوسف الخازن: نعم ولكنهم لا يكفون فأرى ان الاعتمادات الموجودة قيد الصرف تقتضي وجود عدد أكبر من المهندسين لمنفعة الاهالي الذين يشكون من تأخير الاشغال.

وزير الاشغال العامة: أشكر المجلس الكريم على اهتمامه وأشاطره الرأي أنه لا يوجد لدي مهندسون يكفون لإدارة الاعمال كلها ضمن نطاق واسع من الاعتمادات المالية يبلغ المليون ليرة فضلاً عن المشاريع الإضافية الكبرى.

الرئيس: لقد أظهر المجلس رغبته ليعمل حضرة الوزير قانوناً إذا رأى وجوباً لزيادة مهندسيه.

علي نصرت بك الاسعد: الحكومة مهتمة بالطرق العمومية ولا بأس بذلك ولكن أريد أن أعلم المنفعة التي تجنيها سائر أقطار الجمهورية اللبنانية من تعبيد طرق الاصطياف.

وزير الاشغال العامة: لأن ذلك يدر أموالاً من الخارج على البلاد وبالتالي على خزانة الحكومة.

علي نصرت بك الاسعد: إنني آخذ على الحكومة ابقاء أعمالها في دائرة منحصرة.

وزير الاشغال العامة: لقد انفق على طرق جبل عامل ثلاثمائة ألف ليرة في ظرف سنتين.

علي نصرت بك الاسعد: الحزن يرجو من الحكومة أن تعامله بالحنان والشفقة والعدل والمساواة.

وزير الاشغال العامة: لقد أعطينا الايضاح الكافي إننا لم نهمل طرق الجنوب وفي هذه السنة سيصبيه اعتمادات كافية.

الرئيس: من المؤكد أن معالي الوزير سيهتم بطرق الجنوب كما يهتم بسواها.

الاستاذ ديموس: ان المجال متسع لمدح حضرة وزير الاشغال فأعماله باهرة ملموسة تتكلم بذاتها وليس في موازنته إلا عشرة بالمئة للموظفين وربما كانت هذه النسبة أقل من نسبة اعتمادات كل دائرة لموظفيها

ولكن بند النقل والانتقال ينص على اعتماد قدره ١١٣٠٠ ليرة فإذا اعتبرنا السنة ٣٠ يوم شغل

لكان لنا ٤٠ ليرة يوماً نستأجر بها أكثر من ٤ أوتوموبيلات.

الرئيس: ويومية المهندسين

الاستاذ دموس: أعتقد أن معالي الوزير يسمح لنا بكم ألف ليرة.

الرئيس: يجب أن يُقترح جعله ١٥ ألف ليرة لو جاز لنا ذلك لأن قلة هذا الاعتماد تعطل على الخزينة.

وزير الاشغال العامة: لقد تفضلتم سماحتكم بالحقيقة.

الاستاذ دموس: يمكن إذا اقتضت الحال أن يتقدم معالي الوزير بطلب اعتماد اضافي.

الرئيس: لا يجوز أن يتقدم وزير بطلب يقل عما يعتقده واجباً ولازماً للمصلحة العامة والآن.

الفصل الأول - الوزير

٤٢٢١ بند وحيد - تعويض الوزير

من يقبل هذا البند يرفع يده

- اجماع -

الرئيس: قبل المجلس

الفصل الثاني - ادارة الاشغال العامة

٦٨٥٦٦

البند الأول - الموظفون الفنيون والاداريون

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس

١٥٨٠٠

البند الثاني - نفقات ادارية

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس

وزير الاشغال العامة: هنا لاحظنا وجوب احداث وظيفة مراقب معمار بستين ليرة شهرياً فهل يسمح المجلس بانشاءها.

الرئيس: لا بأس في ذلك وستتخذ مادة قانونية باحداث وظيفة هذا المراقب.

٤٠٠٠

البند الثالث - نفقات دروس

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس. فيكون مجموع الفصل الثاني

٨٨٣٦٦

الفصل الثالث - مشاريع وأشغال

١٩٥٠٠

البند الأول - شراء أدوات ونفقاتها

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس

٦٥٠٠٠٠

البند الثاني اصلاح الطرق والجسور وتعبيدها

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس

١٤٠,٠٠٠

البند الثالث - انشاء طرق جديدة

رئيس الوزارة: هنا زيادة في الاعتماد وهذا مخالف للدستور

الرئيس: العشرة آلاف التي زيدت هنا أخذت من بند اللوازم والنفقات الادارية والمجلس يعرف واجباته

وهو وحده حافظ الدستور وليس لأحد أن يراجعه في هذا الامر مطلقاً.

١٠,٠٠٠

البند الرابع - صيانة مباني الدولة

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس

٢,٥٠٠

البند الخامس - تحديد الاملاك العمومية البحرية

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس. يكون مجموع الفصل الثالث ٨٢٢٠٠٠ ليرة.

الفصل الرابع - رئاسات الموانئ

٩٦٠١ ليرة

البند الأول - موظفو رئاسات المواني

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس

٦٠٠

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس

١٢٥

البند الثالث - جوائز

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس

١٥٠

البند الرابع - أدوات بحرية

من يقبل هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس. فيكون مجموع الفصل الرابع ١٠٤٧٦ ومجموع الباب السابع ٩٢٥,٠٦٣ ليرة

من يقبل هذا المجموع يرفع يده

اجماع

الرئيس: قبل المجلس

والآن فرغنا من درس ميزانية النافعة

الشيخ يوسف الخازن: التقرير الذي تلي يتضمن شكراً للوزير الذي قام بالاعمال الباهرة التي ذكرها المقرر وأظن أن المجلس يشارك المقرر في هذا الشكر.

الرئيس: بالطبع ما من أحد ينكر مزايا حضرة الوزير وأعماله الجليلة المفيدة.
والآن ارفع الجلسة على أن تعقد غداً الساعة العاشرة صباحاً ورفعت الجلسة

رئيس المجلس

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثانية عشرة

يوم الخميس الواقع في ١٠ كانون الأول سنة ١٩٣١

الساعة العاشرة قبل الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة

٢ - الأوراق الواردة

٣ - اقتراح ليوسف بك الزين وبعض النواب بوضع حسم خمسة في المئة على الذين يدفعون الضريبة باكراً

٤ - اقتراح بتنزيل ٤٠ بالمئة من الاعشار

٥ - تمة تقرير الاستاذ ميشال زكور عن الموازنة

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٠ كانون الأول سنة ١٩٣١ برئاسة سماحة الشيخ محمد أفندي الجسر وحضور حضرات أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة وزير العدلية والاستاذ موسى بك نمور وزير الداخلية وصيحي بك حيدر وزير المالية وحسين بك الاحدب وزير الاشغال العامة والاستاذ جبران أفندي تويني وزير المعارف .

وحضر أكثر أعضاء المجلس وتغيب السادة - اميل اده، اسكندر البستاني، جورج تابت، رشاد أديب، عبد اللطيف الاسعد، هنري فرعون .

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة

الرئيس: فتحت الجلسة . ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلاه السكرتير الموظف

الرئيس: هل لأحد أن يقول شيئاً (سكوت) صدق المحضر

٢ - الأوراق الواردة

الرئيس: تتلى الأوراق الواردة

فتليت وكانت

١ - استدعاء مقدم من أهالي بعبداء بخصوص تعبيد طريقهم.

الاستاذ ميشال زكور - هذا الطلب حق وقد رأيت بعيني في وزارة الاشغال جدول الطرقات المزمع تعبيدها في خلال السنة القادمة وفي رأسها طريق بعبداء فقد قررت الوزارة تزفيتها.
الرئيس: يحال الاستدعاء إلى الحكومة

٢ - استدعاء من أهالي بحدون يطلبون فيه تخفيض الرسم على العرق إلى أقل من عشرين قرشاً.

الرئيس: هذا الاستدعاء يحال أيضاً إلى الحكومة.

الاستاذ نصار: هذه الشكوى ليست الأولى من نوعها. غاية ما أريد أن أقول أن موسم العنب هو من جملة أسباب معيشة عائلات كثيرة ويجب حمايته ولا يجب أن نضع عليه رسماً باهظاً فأرجو أن يظهر المجلس رغبته بعدم وضع ضريبة عليه.
حبيب باشا السعد: أهالي بحدون يقولون أن عليهم ضريبة أكثر من غيرهم فاسأل الحكومة هل الضريبة متساوية؟

الاستاذ أمين مشحور: (رئيس قسم الواردات في وزارة المالية) - ان الضريبة بأساس وضعها متساوية لكنها تختلف وتنقسم إلى فئات باختلاف المناطق.
الرئيس: من يقدرها.

الاستاذ مشحور: لجنة تتألف من أهل المحلة قوامها المحاسب وعضو بلدية والمختار واللجنة تقرر.

الرئيس: يعني كل بلدة تقرر من أي فئة هي.

الاستاذ مشحور: نعم. وفي بعض القرى والمدن يغالون في اسقاط الاسعار فيستأنف قرار اللجنة العليا في الوزارة نجتمع بوجود مندوبين عن المحلة وبعدها تقطع الفئة وتأخذ ثلاثين بالمئة من ثمن الكيلو المقطوع. كانت منطقة بحدون وقد حددتها لجنتها بفئة واطيه فاستأنف المحاسب القرار إلى الوزارة وأتى مندوبان من قبل أهالي بحدون فبرهنوا لهما بأخذ حسابات ثلاث سنين ان فئة بحدون أدنى من الحقيقة وتمسكنا بسعر متوسط فتشبت مندوبا بحدون فأخذ القرار بالاكثريه وجعل الرسم عشرين قرشاً عن كيلو العرق.

الاستاذ نصار: أريد أن أعرف هل قيد وضع الضريبة بقانون؟

الرئيس: نعم. قانون الديون العمومية وهو قديم

حبيب باشا السعد: لم يكن عندنا بالجليل ديون عمومية.

الاستاذ نصار: يجب أن تفرض الضريبة بقانون.

الرئيس: طالما الحكومة تجري على قانون معمول به فما لك إلا أن تعدله.

وزير الداخلية: والحكومة لا ترى مانعاً من تعديله.

الامير خالد شهاب: هل اللجنة المشكلة في المالية التي صحت ضريبة التمتع وسواها نظرت في قضية ضريبة المسكرات التي ليس لها مبرر.

وزير الداخلية: هي تحت البحث.

الامير خالد شهاب: لدينا معمل أو اثنان للسيروتو نستفيد منهم والمالية تستوفي منهم الضريبة وقد علمت أن بلدية بيروت تستوفي على الطون الوارد إلى بيروت ثماني ليرات ذهبية فإذا كان هذا صحيحاً فإني ألقت نظر الحكومة إلى هذا الأمر. هذا النوع من السيروتو لما يأخذ عنه الجمرك رسماً هل تأخذ عنه البلدية؟ كلا. إذن إذا كان المعمل اللبناني يدفع ٨ ليرات ذهبية ثم يدفع رسوماً للمالية فهذا ليس تشجيعاً لذلك المعمل. ثم ان مديرية الصحة تستورد كمية كبيرة من السيروتو المطهر وتوزعه على الصيدليات فإذا كان لدى هذه المعامل منه فلماذا لا تساعد الحكومة وتأخذ منها فيكون من البلاد وإلى البلاد.

وزير الداخلية: لا أستطيع اجابة الزميل الامير خالد عن رسم البلدية إما أن تكون الحكومة فكرت بحماية السيروتو الوطني فقد فكرت فعلاً وعلى فرض أن البلدية تستوفي رسماً فإنه يظل قليلاً جداً بالنسبة لرسوم السيروتو الاجنبي وهو ٣٠٠ في المئة.

الاستاذ زكور: إلا الملون

وزير الداخلية: بلى. جميع الكحول مقسومة إلى قسمين، أولاً السيروتو المستخرج من قصب السكر وهو يدفع ٣٠٠ بالمية، ثانياً السيروتو المستخرج من الشمندر وهو يدفع ١٥٠ بالمية. روجعنا من قبل أصحاب المعامل في زحلة فتوجهت يومذاك مع الزميل الاستاذ ديموس إلى عند المسيو دريفي وطلبنا رفع الجمرك على السيروتو الاجنبي فجعل ٣٠٠ بالمية على السيروتو المستعمل للمشروب. على كل حال رسوم الجمرك فاضحة جداً. بقيت مسألة هي مسألة الكحول المستخرجة من العنب ومن السكر ومن الدبس وهي أساس الشكوى عرض على اللجنة في المالية مشروع وهو تحت الدرس.

الاستاذ نصار: ألقت نظر الحكومة إلى الشكاوي المتعددة

الامير خالد شهاب: أنبه معالي رئيس الوزارة بصفته وزير الزراعة ان في البلاد حشرة الفيلو كسيرا فقد قضت هذه

الحشرة على الكروم في إيطاليا. ومنذ ثلاث سنوات جاءت هذه الحشرة من الجنوب إلى جبل عامل فمحت الكرم. وفي سنة ١٩٣٠ انتقلت إلى حاصبيا فقتلت كروم ٤٠٠ فدان وسارت إلى راشيا وهي منتقلة إلى زحلة. أرى أن تنشيء الحكومة في هذه المنطقة مشتلاً للكرمة الأميركية.

الرئيس: لقد جاء في قول بعض الزملاء أن السبيرتو يؤخذ عليه رسم دخولية. فهل في البلاد دخولية؟
الاستاذ زكور: قيل رسم بلدية

الرئيس: لا بل رسم دخولية. وأذكر إنني لما نزلت من الجبل وأرسلنا أغراض المنزل أخذوا عنها في مدخل بيروت رسماً.

الاستاذ زكور: بمناسبة الحديث عن الدخولية يعرف الجميع أن الحكومة ساعدة للبناء لا تأخذ من معدات البناء الواردة من الخارج بل تعفيها لكن مواد البناء التي تخرج من مقالع لبنان عندما تدخل إلى بيروت تدفع ضعف ثمنها.

الرئيس: أعتقد أن بلدية بيروت استندت على القانون العثماني الصادر سنة ٣٣٣. لكن الحكومة العثمانية ألغته فظلت البلدية متمسكة بالاصل.

يوسف بك الزين: يأخذون دخولية من الزلي إذا كان معه زوادة وكذلك عن السيارة إذا كانت محملة شيئاً.
الرئيس: هذه ضرائب بدون قانون

الاستاذ زكور: أظن أن حضرة وزير الداخلية له طلبات منذ ان كان نائباً تتعلق بمسألة الدخولية وبما أنه اليوم مسيطر على البلديات فإننا نرجو أن يتابع طلباته.

الرئيس: هل نستوفي ضريبة الدخولية بموجب قانون. الرسوم التي يجوز للبلدية أن تستوفيها حسب القوانين والتقاليد معروفة وليست هذه منها. هل في مدينة زحلة دخولية.
وزير الداخلية: كلا.

الرئيس: كيف توجد إذن في مدينة أخرى.

ابراهيم بك حيدر: وضعت المفوضية العليا ضريبة على السبيرتو قدرها ٣٠٠ بالمئة فصاروا يستخرجون السبيرتو من السكر. الغرض حماية السبيرتو الذي تخرجه البلاد لذلك يجب وضع رسوم واطيه على السبيرتو المستخرج من العنب حتى يعم استعماله وحده. كم هي واردات رسوم السبيرتو؟
الرئيس: نبحثها عند درس الموازنة

٣ - اقتراح يوسف بك الزين وبعض النواب بوضع حسم خمسة في المئة على الذين يدفعون الضريبة باكراً.

الرئيس: يتلى اقتراح بعض حضرات النواب

فتلي وهذا هو:

بالنظر للازمة المالية المستحكمة في البلاد عامة وبالنظر لعجز المكلفين عن تعجيل تأدية الضرائب بسبب الازمة المذكورة فإن هذا المجلس بناء على الدستور الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ يقرر تعديل المادة العاشرة من المرسوم الاشتراعي عدد ١٤ المؤرخ في ١٧ آذار سنة ١٩٣٠ بحذف الفقرة الثانية منها.

مادة وحيدة - كل مكلف يؤدي الضريبة المفروضة عليه بكاملها في خلال شهرين من تاريخ ايداع جداول التحقق يستفيد من حسم خمسة في المائة على المبلغ المدفوع.

في ١٠ ك ١ سنة ١٩٣١

نائب البقاع

شبل دموس

ابراهيم حيدر

سامي كنعان

نائب الجنوب

نجيب عسيران

فضل الفضل

خالد شهاب

يوسف الزين

علي نصرت بك الاسعد

حسين قرعون

يوسف بك الزين: موضوع جزاء ١٠ بالمئة على المتأخرين. نقترح حذفه وحذف الضم.

الرئيس: سنرسل الاقتراح إلى لجنة الموازنة ولجنة الاقتراحات

٤ - اقتراح بتنزيل ٤٠ بالمئة من الاعشار

الرئيس: لبعض حضرات الزملاء اقتراح يتعلق بتخفيض الاعشار أربعين بالمئة. وهذا هو الاقتراح:

بالنظر للازمة المالية المتحكمة في البلاد عامة ومن المزارعين خاصة وبالنظر لتدني أسعار الحاصلات بحيث لم تعد قيمتها تسد حاجة واحدة من حاجات الفلاح الضرورية لحياته وبالنظر لكون الموسم في عام ١٩٣١ لم يكن مقبلاً وعدم الاقبال زاد في الازمة إلى حد مؤلم جداً فإن هذا المجلس بناء على الدستور الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ يقرر ما يأتي:

مادة أولى - ينزل بالمائة ٤٠ من أصل ضريبة الاعشار لسنة ١٩٣١

مادة ثانية - يستفيد كل من أدى ضريبة الاعشار بكاملها أو في بعضها مما يكون اداه زيادة عن ستين بالمائة

وذلك بأن يحسم له الزيادة المذكورة من أصل الضريبة ذاتها لسنة ١٩٣٢ .

في ١٠ ك ١ سنة ١٩٣١

نائب الجنوب	نائب البقاع
نجيب عسيران	شبل دموس
خالد شهاب	حسين قرعون
على نصرت بك الاسعد	صبري حمادة
يوسف الزين	
سامي كنعان	
فضل الفضل	

الرئيس: نرسله كذلك إلى اللجنة والحكومة

٥ - تتمتع تقرير الاستاذ زكور عن الموازنة

الرئيس: نسمع بقية خطاب الزميل ميشال أفندي زكور عن الموازنة
فتلاه الاستاذ زكور وهذا هو:

تقرير عام على موازنة عام ١٩٣٢
للنائب ميشال زكور مقرر لجنة المالية

القسم الثاني:

الداخلية

لا ريب أن وزارة الداخلية هي الركن الاقوى من أركان هذه الحكومة، لذلك كان لزاماً علينا أن نتوسع قليلاً في درس شؤونها العامة بمناسبة درس الموازنة .

ان المركزية الضيقة في ادارة الحكومة اللبنانية تغلّ، في كثير من الاحوال أيدي المحافظين والقائمقامين . وقد يعترض معترض على أن ضيق نطاق الجمهورية وتقارب حدودها يساعدان على تفضيل طريقة الحكم المركزي .

ولكننا نرى من سير الامور في المحافظات والقائمقاميات أن عدم ربط الدوائر الادارية فيها بسلطة المحافظ أو القائمقام تؤخر الاعمال وتضعفها، وتقلل في الوقت نفسه من هيبة الحكومة.

ونذكر ان الوزارة السابقة عندما وضعت التنظيم الاداري الحالي وعدت بتوسيع صلاحية المحافظين والقائمقامين - ولو للاشراف فقط - على الدوائر الموجودة ضمن مناطق حكمهم. ولكن هذا الوعد اصطدم بعقبات كثيرة ولم ينفذ.

ومما لا ريب فيه أن جعل هذه السلطة الادارية في يد المحافظ والقائمقام يسهل أمور الناس ويعجل سيرها ويحصر المسؤولية عن حسن انتظام العمل وسير الامور.

إننا نرى في الموازنة تخصيصات لمفتشين افرنسيين في الداخلية ولا نرى أثراً في الواقع لاعمال هذين المفتشين في حين أن التفتيش هو الصلة الوحيدة بين الحكومة المركزية والملحقات لحسن سير الاعمال. إلا إذا كان هذان المفتشان يشغلان في الحكومة غير مهمة التفتيش، وهذا لا يتفق مع الغاية من وجودهما.

ثم نتقل إلى مصلحة السجون. ولا بد لنا أن نذكر هنا أن تفتيش اللجنة البرلمانية التي عينها هذا المجلس في العام الماضي لمراقبة حالة السجون قد أتى بفائدة كبرى، فقد أنزلت الحكومة ملاحظاتها منزلة الاعتبار، ولم تمر برهة حتى رأينا اصلاحات جمة في حالة السجون الادبية والمادية، فصار المسجونون يشتغلون داخل السجن بحرفهم فيستفدون ويفيدون ويلتهون عن البطالة الاجبارية التي كانت تريد في فساد اخلاق المحكومين بدلاً من اصلاحهم.

وتحسنت أيضاً بعض التحسين أحوال السجون الصحية ولكنها ما برحت حتى الآن في حالة تستوجب الاهتمام لزيادة هذا التحسين أيضاً.

ولا بد لنا هنا من تكرار المطالبة بوجوب فصل الاحداث عن السجون العمومية وجعلهم في سجن خاص بهم إذ لا يجوز الواجب الانساني أن نلقي هؤلاء الصغار، الذين يمكن اصلاحهم، في بؤرة الجرائم والشروع، بينما قضت حكمة الشارع أن يكون السجن مرشداً لنفوسهم ومصلحاً لاخلاقهم ما دام هذا الاصلاح سهلاً وممكناً بسبب حداثة سنهم.

وإذا انتقلنا إلى ميزانية الدرك رأينا المجال واسعاً لانتقاد وضع هذه الميزانية ويمكننا الاستفادة من كثير من بنودها لتوفير المال اللازم في سبيل بناء ثكنة للجنود، وإننا نرى مع الاسف أن الحكومة اللبنانية لا تملك في عاصمتها ولا في جوار العاصمة ثكنة عسكرية يمكنها أن تجمع فيها ولو للمبيت فقط، مئتي جندي إذا اضطرت الحالة إلى وجود هذا العدد الضئيل في بيروت زيادة عما فيها من رجال الدرك السيار.

وإننا إذا راجعنا عدد رجال الدرك على مدار السنة رأينا أن النقص في هذا العدد يتراوح دائماً بين ثلاثين وخمسين عن العدد المعين في الموازنة على أقل تعديل، هذا إذا أردنا أن نتغاضى عن الحد الاعلى في هذا النقص.

كما ان العدد المحدد لضباط البعثة هو أقل من العدد الموجود، فهناك بوزباشي مسافر لم يعين مكانه أحد

وهناك أيضاً صف ضابط واحد بدل الاربعة المذكورين في الموازنة .

وإننا لا نفهم معنى لهذه التعويضات التي يأخذها الضباط مقابل مراقبتهم للسجون ما دامت السجون موكولة إلى ادارة الدرك . فرجال الدرك الموجودون في السجون هم تابعون لقيادة الفيلق ومراقبتهم مرتبطة حتماً بالقيادة سواء أكانوا في ادارة السجون أو في غيرها .

كما إننا لا نفهم معنى لهذا التفاوت بين تعويضات الضباط الافرنسيين من رجال البعثة وتعويضات الضباط الوطنيين اللبنانيين فبينما يأخذ الكولونيل الافرنسي المفتش ٣٠٠ ليرة تعويضاً عن مراقبة درك السجون يأخذ الكولونيل اللبناني القائد ١٨٠ ليرة فقط .

كما انه يمكن للحكومة أن تقتصد اقتصاداً وفيراً في عدد الخيول ونفقاتها وما يلزمها، إذ أن الخيول كانت تستخدم قديماً في الجندية لتسهيل التنقلات والمواصلات وسرعة حركات الجند، أما وقد سهلت السيارة هذه الامور فلم يعد من حاجة إلى هذا العدد الكبير من الخيول . وتقدر الحكومة أن تكتفي بعدد لا يتجاوز الثلاثمائة حصان فتوفر مئة وخمسين حصاناً إلى المتئين .

فمن كل هذه الاقتصادات السهلة التناول في ميزانية الدرك تقدر الحكومة أن تبني ثكنة لاثقة لجنودها في العاصمة أو في جوار العاصمة، وتستغني عن دفع هذه المبالغ الطائلة التي تدفعها كل سنة بدل ايجارات والتي تبلغ التسعة آلاف والخمسمائة ليرة .

ولما رأينا أن موازنة وزارة الداخلية خلو من اعتماد لقلم المطبوعات تقدمنا إلى هذا المجلس بمشروع قانون يتعلق بهذا الشأن، ولا ريب أن الحكومة ستنظر إلى المشروع بعين الاعتبار لضرورة ايجاد هذه الرابطة بين الحكومة والصحافة .

أما البوليس فلا يسعنا إلا الثناء على ما نراه فيه من تقدم ظاهر، في تنظيمه وتعليمه، كما إننا نلاحظ أن عدده الحالي لا يفي بالحاجة المطلوبة .

الصحة والاسعاف العام

أرادت الوزارة السابقة أن تحقق بعض الاقتصاد في نفقات الحكومة فرأت باب الصحة والاسعاف العام سهلاً فحققت فيه هذا الاقتصاد، ولا نريد أن نتعرض الآن لهذا العمل ولكننا رأينا هذه السنة، مع الاسف، كم هو ضروري للصحة العامة وجود ميزانية كافية تقدر أن تقوم بالمهمة الملقة على عاتق هذه الادارة .

ان الميزانية الضعيفة المخصصة لهذه الادارة قد جعلت المسؤولين عنها مكتوفي الايدي امام ما كان يطلب منهم لمقاومة بعض الوبئة، ولمحاربة جيوش الحشرات المضرة التي كادت تقتل هذه السنة موسم الاصطياف رغم اهتمام الحكومة به بعناية مديرية الاقتصاد النشيطة .

وقد سمعنا الكثيرين من كبار المصطافين في لبنان يشكون من وباء البرغش الذي عجزت ادارة الصحة عن محاربته بسبب قلة المال المخصص لها، وكانت التقارير الموضوعه بهذا الخصوص تبقى غير نافذة للسبب نفسه. ولا بد لنا هنا من ان نلفت نظر الحكومة إلى الخطأ الكبير في الغاء مستشفى الحكومة والانفاق على عدد معين من الاسرة في كل مستشفى من المستشفيات، في حين أن مستشفى الحكومة كان يمكنه أن يجمع كل هذه الاسرة الموزعة على المستشفيات بأقل مما ينفق عليها هناك؛ عدا عما يستفيدة اطباؤنا الوطنيون من التمرين والاختبارات الطبية في هذا المستشفى الوطني الرسمي.

المالية

عندما تكلمنا في الايرادات المحنا إلى وجود تعديل النظام المالي المعمول به في الحكومة اللبنانية، وإلى وجوب ضبط المعاملات الحسابية في وزارة المالية ضبطاً دقيقاً، فلا يطالب المكلف بالضريبة الواحدة مرتين. وكان من الواجب أن نعيد الكرة مرة ثانية على هذا الموضوع عند مواجهتنا لميزانية وزارة المالية التي هي أساس حسابات الحكومة ومحور الدائرة فيها.

ان في وزارة المالية عدداً من المفتشين، ولكنهم مفتشون بالاسم فقط، أما دوائر المالية، خصوصاً في الملحقات، فلم تعرف لهم وجهاً من سنوات. والتفتيش ضروري جداً في دوائر المالية على الاخص، لأن فيها الطعم الشهوي لاغواء النفوس الضعيفة. فالمالية أولى دوائر الحكومة بالاعتماد على التفتيش الدائم.

وقد لاحظنا أن المستشار المالي الجديد زيد راتبه عن سابقه ١٣٧١ ليرة فأصبح راتب المستشار ٥٩٢٠ ليرة أي أكثر من رئيس الوزارة. وإننا نريد أن نؤمن بمقدرة المستشار مقدرة تستحق أكثر من هذا المبلغ ولكن الموازنة اللبنانية وحالتها العمومية لا تسمح لنا أن نأخذ مستشارين يمثل هذه الرواتب الكبيرة، بل لا يجوز أن يكون راتب المستشار ضعفي راتب الوزير والوزير في التسلسل الحكومي أعلى درجة. هذا مع احترامنا لكفاءة الرجل الذي يشغل هذا المنصب، واعتراف رجال المالية بمقدرته.

ولا يمكننا أن نمر في وزارة المالية بباب مدرسة الصنائع والفنون حتى نشيد بما تقدمه هذه المدرسة من الفوائد للبلاد وبما تخرجه من الرجال العاملين، وحبذا لو سعت الحكومة إلى ايجاد فروع لها في المحافظات فيكون في كل محافظة مدرسة صناعية أو زراعية حسب طبيعة المنطقة يتعلم بها الأولاد مع العلوم الابتدائية مبادئ الصناعة على اختلافها وأصول الزراعة الحديثة.

المعارف

ان لبنان ما برح بحاجة إلى تعميم التعليم الابتدائي في جميع مناطقه، خصوصاً النائية منها، ومن أهم واجبات وزارة المعارف أن تصرف عنايتها إلى هذا الفرع من العلم لأن التعليم العالي، على ما يحمله إلى البلاد من

فوائد ورقي، قد صار يضر نوعاً ما بأبناء الزراعين والفلاحين الذين تركوا الارض، مورد رزق آبائهم وأجدادهم، بعد حصولهم على قسم من التعليم العالي، في حين أن لبنان بحاجة قصوى إلى اليد العاملة، القابضة على المحراث في سهوله وحقله، وإن أفضل ما يتعلمه مجموع الشعب اللبناني هو العلوم الابتدائية مع بعض أصول الزراعة والصناعة.

ولا ريب أن الناس سيتسائلون عن مشاريع البكالوريا اللبنانية وما حل بها.

إن مشروع البكالوريا سيتقرر في هذا المجلس بما فيه اعلاء لمكانتها ومكانة اللغة العربية فيها وذلك بعد أن تنقش تلك الغمامة التي أعرضت المشاريع خارج هذا المجلس ورأى حضرة الوزير من الحكمة والمصلحة أن يتلافها فوافقته اللجنة الخاصة على رأيه ونزلت عند طلبه، وقد كانت وما برحت من أشد المؤيدين لمشاريع البكالوريا اللبنانية كما جاءت بها الحكومة بعد أن يزال التعارض بينها وبين القوانين المعمول بها وهي ثني على فكرة الوزير بوضعها.

المعاهدة

وهناك أيضاً بعض مسائل هامة تتعلق بسياسة الدولة العامة تركنا التعليق عليها إلى أن تأتي المعاهدة المنتظرة وتحل هذه المسائل بالاتفاق بين الحكومتين.

هذه نظرات سريعة عامة على موازنة سنة ١٩٣٢ نأمل أن تنظر الحكومة إلى مبادئها بعين الاعتبار لأننا لم نتوخّ منها إلا حسن الصلة والتفاهم القائم على تبادل المصلحة وتبادل الثقة بين الحكومة والشعب.

ميشال زكور

مقرر اللجنة المالي

٦ - الكلام في الهيئة العمومية عن وزارة المعارف

الرئيس: ننتقل الآن إلى درس موازنة المعارف وقبل أن ننتقل إلى الأرقام نتكلم في الهيئة العمومية.

فضل بك الفضل: كنت أتمنى أن تكون موازنة وزارة المعارف أوفر حظاً حتى يتيسر لمعالي وزيرها النشيط القدير أن يتمم ما كان مغلقاً من المدارس لا سيما في الجنوب وقد شرف معاليه الجنوب واطلع على حالة التعليم فيه ووعد بفتح أربع مدارس جديدة فأسأله هل هو باقٍ على وعده.

سامي بك كنعان: أريد أن ألفت نظر معالي وزير المعارف إلى قضاء جزين. إن أهالي قضاء جزين يدفعون من الضرائب ضعف ما يدفع الباقون لتعليم ابنائهم وذلك لأن بعض الجمعيات الخيرية انشأت مدارس ابتدائية غير مجانية وقضاء جزين مؤلف من ٧٠ قرية ولا يوجد فيه للحكومة إلا مدرستان

فقط. وأظن معالي الوزير لا يضمن علينا بمدرسة أو اثنتين. هذه نقطة أولى ثانياً يعطى بعض التلاميذ منحة مدرسية ويبقى سنة وستين راسباً في صفه وهذا لا يجوز. ان الامة تدفع عن التلميذ ليسير في طريق الفلاح لا أن يبقى وغيره يسير.

الرئيس: أعتقد أن قانون المنح المدرسية ينص على أنه إذا أمضى للتلميذ سنتين في صف واحد تقطع عنه الاعانة.

الاستاذ نصار: إنني أشارك زميلي الاستاذ زكور بالثناء على وزير المعارف غير إنني ألفت نظر الحكومة إلى أمر يتعلق بمكتب الصنائع. ان هذا المكتب الذي اتفق المجلس والحكومة على حسن الخدمات التي يؤديها للبلاد مرتبط بوزارة المعارف أكثر من وزارة المالية فهل فكرت الحكومة بالحاقه بالمالية. ثم إنني أرجو من معالي الوزير أن يفيدني عما إذا كانت المنح للهيئات التعليمية توزع توزيعاً صحيحاً لأنني أعرف خمس أو ست مدارس لم تصلها الاعانة وهي مدارس الشوير للروم ومدارس بسكتا وبصالييم الخ فهل بإمكان الوزير افادتي هل تسلم هذه المنح من يده إلى مديري المدارس أم لا؟ يوسف بك الزين: العشرين ألف ليرة التي تعطيها الحكومة لأصحاب المدارس من أي طريق تصرفها. الرئيس: داخلة بالميزانية.

يوسف بك الزين: بأي نوع توزعها. وهل من مانع إذا أبدلناها عن أن نعطيها اعانات نفتح بها مدارس. وزير المعارف: أشكر لحضرة المقرر وللزملاء الذين تفضلوا بارسال الثناء إلي وأجيب على الاسئلة التي وجهت لي: ليسمح لي المجلس بكلمة صغيرة في موضوع المدارس الخاصة فقد طلب الاستاذ زكور في مثل هذا الشهر من السنة الماضية أن يعرف إذا كانت وزارة المعارف هي التي تشرف على المدارس الخاصة أم أن لهذه المدارس مرتبطة بالمفوضية العليا وتمنى أن تكون مرتبطة بوزارة المعارف العامة. إننا حققنا هذه الامنية بما تفضل به فخامة العميد المسيو بونسو والمستشار المسيو بونور فأعطيت الحكومة اللبنانية حق فتح المدارس الخاصة والاشراف عليها وها أنا أريد أن أوجه إليهما كلمة شكر بشاركني بها المجلس ولا شك.

سأل فضل بك الفضل إذا كان خصص شيء للجنوب فلا يخفى على حضرته أن كل الاعتماد الذي زيد على العام الماضي لا يتجاوز رواتب عشرة معلمين ولا أعتقد إننا نستطيع أن نفتح أكثر من خمس أو ست مدارس توزع على جميع المناطق. وسيصيب الجنوب منها واحدة أو اثنتان لا أربع كما سبق ووعدت.

أما في قضاء جزين فهناك مدارس خصوصية عديدة نتقاضى رسوماً على الطلبة وليس لنا سلطة لنمنعها عن ذلك وقد سهلنا للذين يريدون فتح مدارس ونحن نوصي أصحابها أن يتقاضوا رواتب قليلة، غرضنا من فتح المدارس نشر التعليم في المناطق المحرومة منه تماماً. في جزين

يوجد مدارس خصوصية أما في بعض الانحاء فهناك قرى عديدة ليس فيها مدرسة واحدة لا خاصة ولا رسمية.

أما المنح المدرسية فقد أشار سماحة الرئيس إلى وجود قانون بها. والقانون فعلاً ينص على أن الطالب الذي يرسب في الامتحان سنة بعد سنة تقطع عنه المنحة فإذا وصل إلى علم حضرة النائب أن هناك طالباً رسب أكون شاكراً له إذا أخبرني.

أما ما تفضل به الاستاذ نصار عن مساعدات المدارس الخاصة فهذه مشكلة من المشاكل التي لا يمكن أن نحلها إلا إذا توفر لدينا مال يفوق الاعتماد المخصص وذلك كي نفتش المدارس الخصوصية. جرت العادة أن يتقدم الرؤساء الروحيون بكشوف عن المدارس الخاصة ونحن ملزمون أن نأخذ هذه الكشوف كما وردت. ولو أردنا ارسال مفتشين لوجب أن يتناولوا مقدار الاعانة أما إذا كانوا يسيئون التوزيع فليس لنا مراقبة إلا إذا شكنا البعض من عدم وصول الاعانة إليهم وهذه الاعانة توزع بموجب قانون صادر في هذا المجلس الكريم سنة ١٩٢٨ وصدر شروطاً لاعطاء الاعانة منها ان الاعانة لا تعطى لمدرسة تتقاضى رسماً شهرياً أكثر من نصف ليرة سورية من الطالب والرؤساء الروحيون يقدمون بالمدارس كشوفاً.

الأستاذ دموس: وهؤلاء لا يكذبون.

وزير المعارف: أما مسألة مدرسة الصنائع فعائدة على وزارة المالية.

رئيس الوزارة: سننظر في مجلس الوزراء ونتقدم بمشروع إلى المجلس.

الاستاذ زكور: كلفني الزميل حسين بك قزوعون أن أتلو عنه هذه الكلمة:

إنني ألفت نظر وزير المعارف لاعادة معلم ديني إلى مدرسة قب الياس كما كانت سابقاً لما به من الفائدة للأولاد الصغار ولا أهمية إلى معاشه الزهيد بل فائدته أكبر من المصرف فإنني أرجو وجوباً لارجاعه.

حسين قزوعون

الأستاذ دموس: في الصفحة الثانية من الموازنة عندنا في البند الأول من فصل التعليم تعويضات عائلية ١٩٠٠ ليرة. هذه التعويضات عادة لا نراها إلا للساتذة الافرسيين.

وزير المعارف: نعم

الأستاذ دموس: عندهم ولاد بها القيمة؟ وعندهم زيادة ٢٢٤٠ ليرة وهم يتقاضون رواتب ١٨٤١٩ ليرة نسبتها عشرة بالمئة فهل هذه الزيادة قانونية؟ وهل هي واردة بالاتفاقية؟

وزير المعارف: يوجد للاستاذة الافرنسيين ملاك خاص في وزارة المعارف الافرنسية وهم تابعون له. إذا مرت عليهم مدة من الزمن وجب أن نرقيهم.

الاستاذ روكز بك أبو ناضر: بعد أن أعطيت حكومة لبنان حق فتح المدارس هل فكرت بعمل قانون بكيفية تنسيق المعارف.

وزير المعارف: صدر مرسوم ٧٩٦٢ تاريخ أول أيار سنة ١٩٣١

الاستاذ أبو ناضر: هل الغى ما قبله

وزير المعارف: بالطبع أخذ استناداً إلى المادة الأولى لقرار رقم ١٦ صادر من المفوض السامي.

الرئيس: لم يبق لدينا متسع من الوقت. نؤجل درس الارقام إلى الاثنين.

ورفعت الجلسة

رئيس مجلس النواب

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

خليل تقي الدين

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة يوم الاثنين الواقع في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٣١

الساعة الثالثة بعد الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة

٢ - التناقش في ميزانية وزارة المعارف

٣ - التناقش في ميزانية وزارة الصحة والاسعاف العام

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد العادي الثاني سنة ١٩٣١ الساعة الثالثة بعد ظهر الاثنين في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٣١ برئاسة سماحة الاستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر .

في مقعد الحكومة : أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة وزير العدلية والزراعة والاستاذ موسى بك نمور وزير الداخلية والصحة والاستاذ صبحي بك حيدر وزير المالية والاستاذ جبران أفندي تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة وحسين بك الاحدب وزير الاشغال العامة .

النواب الحاضرون : الاستاذ بترو طراد، الدكتور حليم قدورة، محمد بك الفاخوري، الدكتور نقولا فياض، الاستاذ عبد الله اسحاق، ابراهيم بك حيدر، الاستاذ شبل دموس، صبري بك حمادة، السيد أحمد الحسيني، حسين بك قزعون، يوسف بك الزين، سامي بك كنعان، جورج بك يعقوب، الامير خالد شهاب، علي نصرت بك الاسعد، فضل بك الفضل، نجيب بك عسيان، الشيخ يوسف الخازن، الاستاذ أنيس الخوري، الاستاذ جبرائيل نصار، الامير مجيد ارسلان، رشيد بك جنبلاط، الدكتور سليم تلحوق، الاستاذ يوسف السودا، الاستاذ بشاره الخوري، قبال بك فرنجية، الدكتور مسعود يونس، عبد الله بك نوفل، الشيخ يوسف اسطفان، الاستاذ ميشال زكور .

الغائبون : الاستاذ اميل اده، جورج بك تابت، عبد الله بك بيهم، الاستاذ هنري فرعون، الياس بك سكاف، عبد اللطيف بك الاسعد، اسكندر بك البستاني، حبيب باشا السعد، الاستاذ روكوس أبو ناضر، عبود بك عبد الرزاق، نقولا بك غصن، رشاد بك أديب .

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : فتحت الجلسة فليتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي ملخص محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل لأحد اعتراض على ما جاء في المحضر

الرئيس: المحضر صدق

٢ - التناقش في ميزانية وزارة المعارف

الرئيس: لدينا الآن موازنة وزارة المعارف وقد ورد علينا كتاب من الحكومة تطلب فيه تصحيح اعتمادات

هذا الباب. يتلى عليكم

فتلا السكرتير الموظف الكتاب الآتي:

حضرة وزير المالية المحترم

تحت اشراف حضرة رئيس مجلس الوزراء المحترم

تبين لنا من الاطلاع على مشروع موازنة عام ١٩٣٢ المقبل أنه لم يرد فيه بعض اعتمادات كانت وزارتكم الجليلة قد وافقت عليها بموجب كتابها رقم ٨٩٠٠ المؤرخ في ٥ أيلول سنة ١٩٣١. وترون فيما يلي جدول التعديلات التي يجب ادخالها على مشروع موازنة وزارة المعارف العامة والفنون الجميلة عن سنة ١٩٣٢ المقبلة.

الباب الثامن الفصل الثالث البند الأول موظفو المدارس الابتدائية.

الفقرة الثالثة «الخدم» زيادة ٤٥٠٠ ليرة لراتب ٢٥ خادماً

الفصل الرابع البند الثاني «لوازم ونفقات ادارية»

الفقرة الخامسة «جديدة» «أجور» ١٤٨٢ ليرة لبنانية

الفصل الرابع البند السادس «جديد»

لوازم ادارية ونفقات بناء غرفة في مدخل القلعة ٥٠٠ ليرة

فأرجو من حضرتكم التفضل بمخاطبة سماحة رئيس مجلس النواب لزيادة الاعتمادات المبينة أعلاه وقدرها ستة آلاف وأربعمائة وثمانون ليرة لبنانية على اعتمادات موازنة وزارة المعارف العامة والفنون الجميلة لسنة ١٩٣٢ المقبلة. وأعتقد أن هذه الاعتمادات لم تدرج سهواً لا سيما وقد وافقتم عليها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٩ كانون الأول سنة ١٩٣١

وزير المعارف العامة والفنون الجميلة

جبران تويني

الرئيس: وهذا هو قرار اللجنة

تقرير لجنة المعارف والفنون الجميلة على موازنة وزارة المعارف والفنون الجميلة

اجتمعت لجنة المعارف لدرس موازنة هذه الوزارة لسنة ٣٢ - ١٩٣١ وبعد أن دققت اللجنة في هذه الموازنة ورأت أن تبدي عليها بعض الملاحظات قررت ما يأتي:

زادت موازنة هذا العام عن العام الماضي ١٥٦٠٠ ل.ل.س. فأصبحت ٢٩١٥٢٣ ل.ل.س. بدلاً من ٢٧٦١٤٢ ل.ل.س. وقد تناول البنود الأول والثاني من الفصل الثاني مبلغ ٢٢٩١ ل.ل.س. وذلك لما يأتي: أولاً لاحتاد وظيفة مفتش جديد براتب سنوي قدره ١٠٨٠ ليرة ل.ل.س. و ٣٥٠ ل.ل.س. لنفقات النقل والانتقال و ٨٦١ لتنسيق الموظفين. فاللجنة لا ترى ضرورة لاحتاد وظيفة مفتش معاون لأنها وجدت في الموازنة ثلاثة مفتشين وهم في نظرها كافون للقيام بمهام التفتيش وكذلك الاعتماد المرصد للتنسيقات والزيادة المرصدة لنفقات النقل والانتقال فيصبح اعتماد الفصل الثاني ١٤٧٣٣ ليرة ل.ل.س.

وقد بلغت مخصصات البند الأول من الفصل الثالث ٨١٢١ ل.ل.س. أي لموظفي المدارس الابتدائية وسبب هذه الزيادة هو احداث مدارس جديدة اقتضى لها تعيين معلمين جدد وقد حذفت اللجنة الاعتماد المخصص لترقي الاساتذة القدماء. فبقيت البنود الثاني والثالث والرابع كما هي:

البند الخامس - قد زيدت تعويضات الهيئة الفاحصة في هذا البند ٢٥٠ ل.ل.س.

الفصل الرابع - صدق هذا الفصل كما ورد

وقد زيد على الاعتماد المخصص للعلبك مبلغ ٢٧٠٠ ل.ل.س. لانشاء وظائف جديدة بموجب قانون خاص.

الفصل الخامس - حذفت اللجنة من هذا الفصل مبلغ ١١٧٩ ل.ل.س. لاحتاد وظيفة محرر جديد في دار الكتب الاهلية ووضع اعانات جديدة للكتب المدرسية بقيمة ٥٠٠ ل.ل.س.

الفصل السادس - زيدت تعويضات الاساتذة في مدرسة الموسيقى ٢٥٠ ل.ل.س.

هذا كل ما استطاعت اللجنة تخفيضه في هذه الموازنة لأن البلاد على الرغم من المدارس الموجودة لا تقوم الحكومة بما يجب عليها من نشر التعليم فهناك قرى كثيرة حرمت نصيبها منه أما المدارس الموجودة الآن فهي مع عدد اساتذتها وطلابها.

عدد المعلمين	عدد المعلمات	عدد المدارس	عدد الطلاب والطالبات
١٩٥	١٥	١٣٣	١٣٣٨٥

وهذا تفصيلها

	للبنين	للبنات	عدد البنين	عدد البنات
بيروت	١	٦	٣٦٥	١٦٩٢
لبنان الشمالي	٢٣	٥	١٩٦٨	٨٨٣
لبنان الجنوبي	٤٣	٧	٣٦٧٦	٩٢٦
البقاع	٢٨	٤	٢١٨٨	٣٢٢
جبل لبنان	١٥	١	١٢٦٧	١٠٨

أوقات التدريس ٦ ساعات يومياً باعتبار الساعات ما خلا يومي الاحد والجمعة وأيام العطلة ١٩ يوماً في الاعياد ما خلا الثلاثة أشهر وهي العطلة الكبرى و ١٠ أيام رخصة لعشرة أعياد مختلفة.

كذلك ترى اللجنة امكان زيادة المنح المدرسية نظراً للحاجة إليها وتخصيص مبلغ تتمكن الحكومة بواسطته من ارسال بعثات علمية إلى أوروبا كما تجري الحال في الممالك الشرقية الأخرى الراقية.

وهي مع شكرها لوزير المعارف تلفت نظره إلى ضرورة انشاء مدارس زراعية وصناعية في مراكز القرى تضم الفقراء وترغبهم فيها ما دام العلم متعزراً عليهم ولا سيما لانه اليوم أصبح فتح المدارس من حق الوزارة. فتصبح موازنة وزارة المعارف ٢٨٥٨١١ ليرة.

مقرر اللجنة

الدكتور نقولا فياض

الشيخ يوسف الخازن: لم يحذف التنسيق بموجب قرار اللجنة

الرئيس: أنزل مقدار التنسيق أي ٣٠٦ ليرات وقد أبت اللجنة وظيفة مدير والاعتماد المرصد لها وألغت وظيفة المفتش.

وزير المعارف: لقد مست الضرورة لاحداث وظيفة معاون مفتش على اثر ما عرضته في جلسة سابقة وهو اعادة فتح المدارس اللبنانية وتجاه زيادة عدد المدارس رأت الوزارة أن الضرورة تقضى باحداث وظيفة مفتش معاون ليتمكن من تفتيش هذه المدارس.

الرئيس: عند البحث في الارقام يرى المجلس في وجوب احداث هذه الوظيفة أو عدم احداثها والآن نشرع في درس البنود:

الباب الثامن: وزارة المعارف العامة والفنون الجميلة

الفصل الأول: الوزير

٤٢٢١

بند وحيد تعويض الوزير

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

الفصل الثاني الادارة المركزية للمعارف العامة

١١٦٣٩

البند الأول موظفو الادارة المركزية

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٣٦٥٠

البند الثاني لوازم ونفقات ادارية

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٥٢٨٩ ل.

فيكون مجموع الفصل الثاني بعد التعديل

من يقبل هذا الرقم يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

الفصل الثالث - التعليم

البند الأول موظفو المدارس الابتدائية

١٨٥٧٤٦ ليرة.

طلبت الحكومة

الامير خالد شهاب: لو راجعنا الموازنة لرأينا زيادة عشرة آلاف ليرة لعشرين معلماً أضيفوا هذه السنة ورأينا أيضاً اعتماداً آخر لزيادة عشرة معلمين ملازمين فأريد أن استعلم من الحكومة هل عين المعلمون والملازمون وهل يتقاضون مرتباتهم وكيف ادرجوا في موازنة سنة ١٩٣١ .

وزير المعارف: المعلمون الملازمون يعطون أجوراً مؤقتة فإذا مرض أحد المعلمين عين أحد الملازمين مكانه إلى أن يشفى بأجر يعين بقرار من وزارة المعارف وبعد انتهاء مهمته يستغنى عنه .

الرئيس: لم يبق للفظ «عشرة» من محل هنا . فيجب أن يقال مخصصات لمعلمين ملازمين وللوزارة أن تعين العدد الذي ترغب فيه ضمن نطاق الاعتمادات المخصصة .

وزير المعارف: لا مانع . كنا أرسلنا كتاباً نطلب فيه تصحيح غلطة مطبعية وقعت سهواً في الميزانية وهي مخصصات خمسة وعشرين خادماً أدرجت في موازنة سنة ١٩٣١ .

الرئيس: ورواتب المتدرجين التسعة

وزير المعارف: عينوا في اكتوبر

الرئيس: هذه الامور ستوقعنا بمشاكل عديدة فالأوفق أن كل وزارة تأتينا بجدول مفصل يحتوي على مرتبات كل موظفيها الحاليين ويصدقه المجلس بحيث يصبح بمثابة كادرو أي ملاك لكل موازنة غير منفصل عنها .

الرئيس: يصدق الرقم الآن مؤقتاً ولا يعتبر هذا التصديق نهائياً ولا يصدق قانون الموازنة قبل أن ترد على المجلس جداول مأموري الوزارات كلها . فمن يقبل العمل بهذه الخطة يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

الأستاذ دموس: ان شاء الله يكون فيها الدواء الشافي والآن لدينا ميزانية تقول لزيادة الايضاح شو بيأخذ كل معلم وتقول ان مجموع المعلمين ١٧٧ (باش أوسنته افندم) على الراس! ففي بحر السنة كيف قدرنا فصلناهم ٢٨٧؟ الرجل يمكن أن نعمل منه كثير إذا زوجناه (ضحك) .

وزير المعارف: يضل في فضلات ناس بيدشروا وناس ييموتوا . ومجرد ادراج الراتب في الميزانية لا يفيد الصرف . هذا افتراض .

الأستاذ دموس: نحن نريد أن ننزل من الميزانية ٢٠٠,٠٠٠ ليرة ويجب أن تكون كل ميزانية تقدم إلينا مقطعه منصفه للجرن رأساً . لا يجوز إلا أن نعطي ميزانية لا توجب احداث ضريبة جديدة من أجل ذلك اطلب من الرئاسة أن لا تقرر ميزانية على الاطلاق إلا بعد أن نأخذ علماً بكل كادرو أو ما يسمونه ملاكاً عن كل وزارة .

الرئيس: الآن اتخذ المجلس قراراً أن لا يبلغ قانون الميزانية للحكومة إلا بعد أن نأخذ علماً بملاك المأمورين واسمائهم ومرتباتهم وتقاعدهم ونصدقه في هذا المجلس ونجعل منه جزءاً غير منفصل عن الموازنة العامة وعند ذلك نبلغ قانون الميزانية والميزانية على هذا الشكل.

رئيس الوزارة: وإذا كان يوجد وظيفة شاغرة.

الرئيس: قولوا في الجدول وظيفة شاغرة والآن تطلب الحكومة في الملحق أن يزداد ٤٥٠٠ ليرة على فقرة الخدم فتصبح هذه الفقرة ١٢١٦٤

وزير المعارف: ١٥ ليرة بالشهر لكل خادم

الرئيس: وتطلب الحكومة اعتماداً للاجور من أين جاءت هذه الاجور.

وزير المعارف: ايجار بناية دار الآثار

الرئيس: كم عدد الخدم

وزير المعارف: ٥١

الرئيس: نريد اسمائهم. الفقرة الرابعة رواتب المتدرجين التسعة الذين نالوا شهادة التعليم «القسم الأول».

الاستاذ اسحاق: من هؤلاء.

وزير المعارف: عندما الغيت دار المعلمين جعلنا متحماً مدرسية لمن يريد أن يتعلم ليكون معلماً. فالذين يرغبون في التعليم يدرسون في المعاهد الخاصة ثم يتقدمون للامتحان أمام لجنة حكومية تمتحنهم وفقاً لمنهاج التعليم الرسمي حتى إذا نجحوا عينوا معلمين والآن لدينا تسعة من هؤلاء تقدموا للامتحان ونجحوا وقد نالوا الشهادة التي تحولهم الحق أن يكونوا معلمين.

الاستاذ اسحاق: وهل عين لهم مرتبات لقاء تعليمهم.

وزير المعارف: نعم ومعايش كل منهم ٣٢ ليرة و ٧٠ قرشاً على ما أذكر.

الاستاذ زكور: هل يعين الاساتذة الافرنسيون بعقود

وزير المعارف: هؤلاء معلقون بملاك موظفي المعارف في فرنسا والحكومة الفرنسية تضعهم تحت تصرف المفوضية العليا والمفوضية تعينهم عندنا.

الاستاذ زكور: هل رواتب هؤلاء متفق عليها مع المفوضية.

وزير المعارف: نعم.

الرئيس: يعني انهم يعاملون بموجب كادرو وزارة المعارف الفرنسية.

وزير المعارف: الفرنسية... .

الاستاذ زكور: لو تضاعفت مرتباتهم في ملاك وزارتهم الفرنسية فهل نجبر على الدفع

وزير المعارف: نخابر المفوضية إننا غير قادرين على الدفع إذا لم نشأ أن ندفع لهم بمقتضى ترقيةهم في وزارتهم

الاستاذ زكور: يوجد فرق بين الفرنسي وابن البلد في رواتب المعلمين الابتدائيين.

الاستاذ اسحاق: لماذا تقول التعليم الابتدائي

وزير المعارف: ما عندنا غير التعليم الابتدائي.

الرئيس: كان لدينا فيما مضى تعليم ثانوي والغي فبقيت الكلمة في الموازنة.

الامير خالد شهاب: هل يوجد في هذه الفقرة زيادة معلمين لسنة ١٩٣٢.

وزير المعارف: يوجد عشرة زيادة

الاستاذ اسحاق: والتسعة؟... .

وزير المعارف: هؤلاء عينوا سنة ١٩٣١ وقد أخذوا الشهادة في أوكتوبر

يوسف بك الزين: من هم هؤلاء العشرة

الرئيس: نحن لا ندخل بالاسماء

الشيخ يوسف الخازن: مش الاوفق يكون الفرنسيون واللبانيون في فقرة واحدة تحت عنوان «الاساتذة»

وزير المالية: هذا إيضاح لتعرفوا الصحيح

وزير المعارف: يوجد أساتذة ومعلمون فريق يحمل لقب معلم وفريق يحمل لقب أستاذ والاساتذة الفرنسيون لهم

تعويضات عائلية وغيرها... .

الدكتور سليم تلحوق: لماذا يوجد معلمون احتياطيون إذا مرض معلم في مدرسة يقوم رفيقه مقامه

وزير المعارف: ليس كل مدرسة فيها أكثر من معلم. لو مرض معلم في النبطية من أين تأتي بمعلم يقوم مقامه

الرئيس: يجوز تنزيل ١٨٠ ليرة من هذه الفقرة لأنهم لن يمرضوا كثيراً وليس في هذا الانزال ضرر على

المعارف.

وزير المعارف: ما منعود نقدر نصرف

الرئيس: يمكن أن يذكر في باب الاحتياطي فقرة تسمى «احتياطي للمعلمين الملازمين»

الأستاذ دموس: نعم طالما نحن مستعدون أن نصرف الاعتمادات الاضافية المبينة على قواعد منطقية

الرئيس: على كل حال هذه فقرة من بند فعند الموافقة على البند يمكن أن تلغوها

١٨٤١٩

موظفو المعارف الفرنسيون

١٤٦٢٣٢

الاساتذة والمعلمون اللبنانيون

الاستاذ زكور: لمصلحة العلوم اقتراح زيادة العدد

الرئيس: بحسب تعديل اللجنة يخفض من هذا البند ١٨, ليرة وقد طلبت الحكومة في كتابها الذي تلي عليكم زيادة ٤٥, ليرة للخدم أما رقم الحكومة الوارد في الموازنة فهو ١٨٥٧٤٦

يوسف بك الزين: أطلب أن تضاف العشرون ألف ليرة التي تعطي للمدارس الخاصة من موازنة المعارف إلى الفصل لتنفق على فتح مدارس رسمية جديدة لأنه يمكن أن نفتح بها خمسين مدرسة

صبيحي بك حيدر: هذه تعطى بموجب قانون

الاستاذ زكور: أخالف حضرة الزميل في فكرته أن العشرين ألف ليرة تعطى لعدد عديد من المدارس الابتدائية الخاصة لتتمكن من متابعة عملها فإذا منعناها عنها لا يعود بإمكانها متابعة سيرها وهذه المدارس تعد بالملئات وتقوم مقام مثل عددها من المدارس الرسمية فلا يمكن الاستغناء عنها كلها بعشرين مدرسة

محمد بك الفاخوري: لا خلاف في أن هذه الاعانات تحصل منها فائدة ولكن أسأل الحكومة كيف توزع هذه الاعانات

وزير المعارف: توزع بموجب قانون صدر سنة ١٩٢٨ وهي تعطى لكل مدرسة لا يتجاوز راتب التلميذ الشهري فيها نصف ليرة سورية وهذه الاعانة مخصصة بالمدارس المؤسسة قبل سنة ٢٦ إذا طلب أصحابها الاعانة

يوسف بك الزين: ليش هالقيد؟

وزير المعارف: قانون صدر من المجلس

محمد بك الفاخوري: وهذا القانون معمول به

الرئيس: قبل إعلان لبنان الكبير كان يوجد مدارس خصوصية ابتدائية في الجبل وفي الاراضي التي كانت تدعى ولاية فجاءت المفوضية العليا وأرصدت إعانات مدرسية تعطى لأكثر المدارس الخصوصية المعروفة في لائحة المفوضية العليا ثم نضب معين هذه الاعانات من المفوضية فرأت الحكومة اللبنانية أن هذه المدارس القائمة على هذه الاعانات ستقفل أبوابها إذا لم تتداركها بالمساعدة نفسها ولفتت المفوضية العليا نظر هذا المجلس إلى وجوب إرصاد الاعتماد اللازم لاعانة هذه المدارس فأرصد في السنة الاولى ١٥ ألف ليرة وفي السنة التالية ٢٠ ألف ليرة ثم أرسلت الحكومة سنة ١٩٢٨ مشروعاً طرح على بساط البحث في المجلس وقد جاء في ذلك أنه كان يوجد قبل سنة

١٩٢٦ مدارس خاصة تتقاضى إعانة مالية من المفوضية العليا وتخشى الحكومة أن تقفل هذه المدارس أبوابها إذا لم تتداركها الحكومة بالمساعدة فأقر المجلس هذا القانون مع علمه لأي شيء وضع ووافق على كيفية توزيع الاعتماد المطلوب فيه. وقد وزع قسم من هذه الاعانات في لبنان القديم وكان لبقية المدارس الخصوصية نصيب منه ولما كانت أكثرية المدارس الخاصة منوطة بالرهبان والاديار استغرقت مدارسهم أكثر هذا المبلغ. وفي وزارة المعارف يأخذون علماً بعدد التلامذة والاساتذة ويوزعون الاعانة على هذه القاعدة. فإذا كان المجلس يرغب أن تحصل المدارس الاخرى الخاصة التي أنشئت بعد سنة ١٩٢٦ على إعانات مالية من قبل الحكومة فليبدى رغبته بقانون إذا كان في وسع الحكومة أن ترصد اعتماداً لهذه الغاية

وزير الداخلية: هذه السنة لا يمكن

يوسف بك الزين: أنا أقصد منطقتي لأنه لم يصلها اعانات

محمد بك الفاخوري: أنا أطلب زيادة هذا الاعتماد لأن التقييد يحرم طائفة دون أخرى ويحدث من هذا الفرق الذي يشكو منه حضرة الزميل لأنه أحدثت مدارس خصوصية كثيرة بعد سنة ١٩٢٦ ولم تأخذ شيئاً

الشيخ يوسف الخازن: عدلوا هذا القانون وزيّدوا الرقم بحيث يوزع على كل المدارس الموجودة حالياً

يوسف بك الزين: جمعية المقاصد في صيدا طلبت مساعدة وما أعطيت

وزير المعارف: وصل طلبها بعد أن كانت الاعانات وزعت أما الآن فسندرس التوزيع حسب الطلب وبمقتضى القانون.

الرئيس: بعد الحذف الذي طلبته اللجنة والريادة التي طلبتها الحكومة أصبح رقم البند الاول «موظفو المدارس الابتدائية» ٥٧٣، ١٨٣

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند الثاني التعليم الديني والدروس الاضافية ٣٠٠٠

الاستاذ اسحاق: الاضافية؟

وزير المعارف: الموسيقى والرسم أما الآن فالاعتماد كله مستغرق للتعليم الديني

الرئيس: يوجد قسم لتعليم الصناعات المحلية في مراكز المحافظات وقد أبقوا الكل تحت إسم الدروس الاضافية. من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٣٢٠٠

البند الثالث رسوم ونفقات إدارية

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٨،٤٠٠

البند الرابع المنح المدرسية

محمد بك فاخوري: لو الاهالي عمروا مدرسة لمن تكون

وزير المعارف: تبقى ملك أصحابها

محمد بك فاخوري: هذا الاعتماد يمكننا أن نعمل به مدرسة

الرئيس: نريد أنه يمكن إنشاء مدرسة ثانوية بهذا المبلغ إنه لا يكفي لهذا العرض ولكن أسأل الحكومة هل

تعطي اعانات مدرسية خارجاً عن القانون

وزير المعارف: في قسم قليل

الرئيس: يجب أن تمنع هذه الاعانات لتكون كل إعانة تعطى بموجب قانون

وزير المعارف: الحكومة تأخذ علماً أن لا تعطي منحة إلا بموجب القانون

الرئيس: البند الرابع مطروح للتصويت من يقبله يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٧٥٠

البند الخامس تعويضات الهيئات الفاحصة

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٢١٨٩٢٣

فيكون مجموع الفصل الثالث

الفصل الرابع دار الآثار الوطنية

٧٨٣٤

البند الاول موظفو دار الآثار

الاستاذ إسحق: ما معنى لفظة مدرب

وزير المعارف: يدرب المتمرنين على أخذ النماذج

وزير المالية: الاصح «مرمم»

وزير المعارف: نعم مرمم أصلح

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٣,١٨٢ البند الثاني لوازم ونفقات إدارية

الرئيس: من يقبل هذا الاعتماد يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

الاستاذ زكور: زيد هذا الاعتماد بسبب بدل ايجار المتحف. روجوا بالمتحف الجديد

٢٥٠٠

البند الثالث شراء آثار

وزير المعارف: هذا الاعتماد ذو فائدة عظيمة لانه يوجد آثار مهربة فاذا رأى المهربون اننا لم نشتر منهم باعوها

للاجنبى فلاحسن أن نشترها نحن

الاستاذ زكور: مثل عملية فلسطين تشكرون عليها

وزير الداخلية: سجل

الأستاذ دموس: شو هيدى

الاستاذ زكور: آثار كانت مهربة وجابوها

الرئيس: من يقبل هذا الاعتماد يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٠٠٠

البند الرابع - تنظيم متحف بيت الدين

الشيخ يوسف الخازن: هذا نريد شرحاً عليه

وزير المالية: هذا تحت الدرس للنظر في ما يحتاج إليه قصر بيت الدين من الترميم

الشيخ يوسف الخازن: الترميم شيء وتنظيم متحف بيت الدين شيء آخر

وزير المعارف: يعمل في قصر بيت الدين متحف للازياء والاسلحة والملابس اللبنانية من عهد فخر الدين إلى آخر عهد المتصرفية ويجمع فيه الآثار الممتمة إلى تلك العهود من آثار فخر الدين والامير بشير الشهابي وغيرهما

الدكتور سليم تلحوق: ولكن كل ما هو موجود في قصر بيت الدين يؤتي به الآن إلى هنا

الأستاذ دموس: تصديق! مسألة وطنية

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٢٧٠٠

البند الخامس موظفو قلعة بعلبك

الامير خالد شهاب: هل تدر القلعة هكذا أكثر من التلزم

وزير المعارف: نعم أكثر

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

وزير المالية: طلبنا بنداً إضافياً زيادة على هذه البنود لبناء غرفة بالقرب من قلعة بعلبك

الرئيس: لا لزوم لهذه الزيادة

وزير المعارف: هذا الاعتماد لمهندس معمار من المفوضية

الرئيس: هل صرف الاعتماد

وزير المعارف: نعم

الرئيس: اذن لا يصح درجه في الميزانية. اطلبوا اعتماداً اضافياً عن سنة ١٩٣١ لانه صرف. اقول هذا
وفقاً لقانون المحاسبة

رئيس الوزارة: وهذا الصواب

١٧٧١٦

الرئيس: يكون مجموع الفصل الرابع

الفصل الخامس - دار الكتب الاهلية

البند الاول - موظفو دار الكتب

٦١١٩

١,١٧٩ ليرة

وقد انزلت اللجنة منه

وزير المعارف: لقد احدثت سنة ١٩٣٢ وظيفة محرر جديد في دار الكتب وهذا الاحداث نتيجة ارسال طالب خاص سنة ١٩٢٩ إلى أوروبا للتعلم بأصول تنظيم الكتب وبما أن الحكومة ارسلته على نفقتها فقد احدثت له هذه الوظيفة لتستفيد من علومه

الاستاذ اسحاق: منذ تعيينه يشغل بلا معاش

وزير المعارف: لم يصرف له شيء

الأستاذ دموس: هذه الطريقة لا تثبت مع الاختبار. علمناه ما بيسايل. ولكن بدنا نوظفه بصورة اجبارية. هذا غير معقول. لو افترضنا أن الرجل بطل يشغل فتكون الوظيفة احدثت لفني وبعد خروجه تبقى وتعطي لغير فني

الرئيس: يمكن الاستغناء عن موظف

الشيخ يوسف الخازن: بالحقيقة الموظفين مش قادرين يقوموا بالشغل. لقد احسنت الحكومة عملاً بأرسال هذا الموظف ليتخصص وقد عاد الآن وتريد الحكومة أن تستفيد من معارفه ووجوده مدة بين رفاقه يفيدهم ويدربهم لان مسألة ايجاد الكتاب المطلوب حالياً من المكتبة مسألة صعبة جداً فالمكتبة الشرقية بعد موت المرحوم الاب شيخو اصبح المشتغلون فيها ضائعين لانه رحمه الله كان يقوم مقام كتالوك حي

الرئيس: لقد درس ثلاث سنوات. سنتين في «الشارث» وسنة في «الارشيف» فإذا كان فعلاً قد تعلم فن «الارشيف» ووفقاً للاصول فيجب الاستفادة منه في «الارشيف» لانها «فالتة»

الأستاذ دموس: كم مجلد عندنا

الرئيس: لما تركت وزارة المعارف كان في المكتبة ١٣٠ أو ١٤٠ الف

وزير الداخلية: والمكتبة لا تفرغ من زوارها

الرئيس: يمكن تنزيل الاعتماد ١٢٠ ليرة والزوار أكثرهم من التلامذة وهم لا يقرأون الا الجرائد

وزير المعارف: ما بقى في جرائد

الشيخ يوسف الخازن: المكتبة مثل بقية الدواوين تقفل يوم الاحد وهذا اليوم هو الذي يتمكن فيه اصحاب الاشغال من مطالعة الكتب فلو ابدل هذا النهار بيوم عطلة آخر

الرئيس: البند الاول - موظفو دار الكتب انزلته اللجنة إلى
من يقبل هذا البند معدلاً كما تقدم يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس
البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية
من يقبل هذا البند يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس
مجموع الفصل الخامس
الفصل السادس - دار الموسيقى
البند الاول - موظفو دار الموسيقى
من يقبل هذا البند يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس
البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية
من يقبل هذا البند يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس
اصبح مجموع الفصل السادس
الفصل السابع - جوائز واعانات
البند الاول - اعانات للمدارس الخاصة
٢٠,٠٠٠

يوسف بك الزين: هذه تؤجل

الاستاذ زكور: بل تصدق وإذا كان القانون يعطى الاعانة لمدارس دون الاخرى فلك أن تتقدم بتعديل
الامير خالد شهاب: هل مستوثقة الحكومة أن هذه المدارس التي تأخذ الاعانة مطبقة خطتها على القانون أي انها لا
تأخذ مرتباً مدرسياً يفوق النصف ليرة

وزير المعارف: منها عدد كبير يدرس مجاناً والحكومة مستوثقة انها تطبق القانون جهد ما يمكن أن تستوثق وإذا اتصل بعلم احد النواب المحترمين أن احدى هذه المدارس لا تطبق القانون فليعلم بذلك الحكومة تمنع الاعانة

الأستاذ دموس: الذي اعلمه أن هذه الـ ٢٠ الف ليرة تعمل في مصلحة المعارف ما تعمله الـ ١٨٥ الف ليرة تماماً لان هذه المدارس تقوم على نفقات قليلة تسندها بها الحكومة واحشى من جراء الزيادة التي نطلبها في التعليم أن نقع في النقصان. يجب أن تشجعوا اصحاب المدارس الخاصة ليقتدي بهم سواهم من اجل ذلك اطلب ابقاء هذه الاعانات وأن يسعى المجلس إلى زيادتها

عبود بك عبد الرزاق: نسلم بما قاله الاستاذ لو كانت الاعانات تعطى وفقاً لاحكام قانون سنة ١٩٢٨ ولكني على يقين أنه يوجد بعض مدارس انشئت سنة ١٩١٠ ولا تعطى اعانة

الشيخ يوسف الخازن: هذا شيء نحن متفقون عليه إذا كان القانون لا يطبق أو غير واف بالغرض فلنا تعديله

الاستاذ زكور: هذه هي الطريقة الوحيدة

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٥٠٠

البند الثاني - اعانات لمؤلفي الكتب المدرسية

الاستاذ زكور: هل صرف منها شيء

وزير المعارف: كلا

الاستاذ زكور: هنا تدخل الاناشيد

وزير المعارف: لا

الرئيس: أعتقد أن قلة هذا المبلغ مخجلة جداً وفيه إهانة للمؤلفين فليقل «اعانات لطبع الكتب المدرسية».

الشيخ يوسف الخازن: لا بأس لأن بقاء المبلغ له قوة أدبية ومن جهة أخرى فهو اعانة للمؤلفين.

الأستاذ دموس: كل عمرنا بلاه

الرئيس: يبقى الاعتماد تحت عنوان اعانات لطبع الكتب المدرسية ٥٠٠.

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٢٠,٥٠٠

فيكون مجموع الفصل السابع

ومجموع الباب الثامن ٢٨٨٨٤٦

٣ - التناقش في ميزانية وزارة الصحة والاسعاف العام.

الرئيس: لقد فرعنا من درس موازنة المعارف ولا يعتبر تصديقنا عليها نهائياً إلا بعد أن ترد علينا لائحة

مفصلة بالوظائف والموظفين والاعتمادات التي تعطى لكل منهم وبعد ورود هذه اللائحة

والتصويت عليها وعلى أرقام موازنة المعارف مجدداً يعتبر تصويت المجلس عليها نهائياً.

من يقبل العمل بهذا المبدأ يرفع يده

(اجماع)

الرئيس: قبل المجلس

الرئيس: قبل المجلس

والآن وقد بقي لدينا متسع من الوقت فلنشرع في درس ميزانية وزارة الصحة والاسعاف العام

الكلام للدكتور نقولا فياض

الدكتور نقولا فياض

أيها السادة

بين أيديكم الآن ميزانية الصحة كما درستها اللجنة وأقرتها فاسمحوا لي قبل الشروع في المناقشة أن أقول كلمة عامة في هذا الموضوع.

مسكينة ميزانية الصحة ومسكينة الصحة العمومية في لبنان. الأولى أي الميزانية ضيقة الابواب واهية الاسباب خاوية الوطاب. والثانية أي الصحة العمومية محتقر نظامها منحط مقامها مخفور زمامها.

قال ديكارت الفيلسوف «ان المسائل التي تتعلق بها عظمة الانسانية ورخاؤها لا يحلها إلا الطب» يعني بذلك أن الصحة هي في طليعة ما يجب على الانسان الاهتمام به. يعني أن على الحكومات أن تجعل للصحة المكان الأول في كل المسائل الاجتماعية والعمرانية. يعني أن التبعة الملقاة على عاتق وزارة الصحة هي من أعظم التبعات ولهذا كان من الضرورة أن تكون هذه الوزارة مستقلة غنية على سعة من المال وسعة من الوقت والرجال.

فلننظر أيها السادة هل هذه الشروط متوفرة لدينا.

أما المال فمن العبث أن ندعي البسطة فيه وهذه الأرقام أصدق دليل: ١٧٠ ألفاً من الليرات اللبنانية ميزانية الصحة عندنا بينما هي في مصر مليون وسبعمائة ألف ليرة مصرية وفي فرنسا ملياران من الفرنكات وفي حكومة واشنطن ٤٠٠ مليون دولار. ولو وزعنا هذا المال على عدد السكان لكان نصيب اللبناني من ميزانيته ربع ليرة كل عام والمصري ثلاثة أضعاف ذلك والفرنسوي ١٠ أضعاف والاميركاني ما يربو على ذلك. بل ان الفرق هو في الحقيقة أعظم من هذا بكثير إذا قابلنا بين حالنا وحالهم فإننا وان نكن فئة قليلة العدد ففي حياتنا الاجتماعية وتربيتنا الصحية نقص عظيم يخلق لنا حاجات كثيرة فإذا هم أنفقوا على الصحة فكما ينفق صاحب البيت على الزيادة في تحسين منزله وتزويق أثاثه. أما نحن فالمنزل عندنا متداع والاثاث بال ولو بلغت ميزانيتنا خمسة أضعاف ما هي عليه لبقيت دون الغاية بالنسبة اليهم.

وأما الوقت والرجال فما كان من حظ وزارة الصحة أن تستقل بهما الا ترون أنها ادغمت بوزارة الداخلية الواسعة النطاق فكان من البديهي أن تبتلع الداخلية الصحة. ولو انها ادغمت بوزارة الأشغال مثلاً لهان الامر بعض الشيء لأن أكثر ما تتطلبه الصحة العمومية يدخل في أعمال النافعة ويمشي معها جنباً إلى جنب من بناء المنازل إلى حفر المجاري إلى جر المياه الصالحة للشرب، إلى تصريف الاقذار إلى تنشيف المستنقعات وزرع الاشجار المصلحة للهواء إلى غير ذلك ولا أدري وايم الله أية عقيدة تساور الحكومات المتعاقبة فلا تفكر واحدة منهن أن تعطي الصحة حقها من العناية. على أن الصحة يا قوم ليست مما يستهان به لانها ثروة البلاد وذخرها الثمين وما وزير الصحة في الواقع سوى وزير المال الخليق بهذا اللقب قبل سواه لأن بين يديه حياة الشعب ورفاه الامة.

ما هو الانسان أيها السادة إذا نظرنا إليه من الوجهة الاقتصادية؟ هو رأسمال وهذا الرأسمال لا يختلف عن سواه أي أنه لا يأتي بالفائدة المنتظرة إلا إذا عرفنا أن نستثمره ونحيطه بما يلزم من العناية ليصير قوياً منتجاً بل ان الرأسمال البشري أثمن كنوز العالم لأنه أساس غنى العالم والعامل القوي كالجواد القوي أو بتشييعه أصبح في هذا العصر الميكانيكي كالالة المحكمة الصنع البالغة الاتقان فاليه يرجع الفضل في انماء الثروة العمومية من أجل ذلك كان من مصلحة الجمهور السهر على صحة الفرد، من أجل ذلك كان اسعاف المرضى حقاً من حقوق الحكومات بل واجباً عليها. من أجل ذلك تروني أندب هذه الميزانية الفقيرة وأبكي عليها وارثي لحالها.

أما الصحة العمومية فما عساي أن أقول فيها وقد سمعتم كثيراً ورأيتكم كثيراً. لقد وقفت في العام الماضي مثل هذا الموقف وطلبت من الحكومة أن توليها عنايتها الخاصة وذكرت يومئذ ما تشكو منه البلاد من تراكم الاقذار وسوء حالة الطريق والمجاري وترك صفائح البقايا العفنة والقذارات السيئة مكشوفة طول الليل على أبواب المنازل تلغ فيها القطط والكلاب وتبعثرها في الطريق ثم تحمل منها هي والجردان جراثيم الامراض للصغار والكبار. ذكرت ما تعانيه بيروت الجميلة وجبالها العالية من انتشار البعوض انتشاراً لا يطاق، وذكرت ما وراء ذلك من الخطر من الطعنة النجلاء في صدر الاصطياف وهو موردها الموعود ذكرت هذا وذكرت غير هذا وها قد مر العام والأنة لم تفارق الصدور والشكوى لا تزال على اللسان لأن الحال لم تصب تغييراً والاصلاح لم يتقدم ولو يسيراً.

مسكينة الصحة العمومية في لبنان فإن أهم ما تفتقر إليه مفقود وهو النظافة. النظافة في البيوت والفنادق والطرق، في المدن والقرى، في المخازن يعوزها التهوية والمباني تحتاج إلى النور والسجون لا تعرف هذا ولا تلك. النظافة في الماء أصل الحياة ويمكن القول أيها السادة أن كل مياه لبنان في الاماكن المأهولة ملوثة أو عرضة للتلوث حتى مياه بيروت نفسها في خطر دائم من الوباء لأن أدوات تطهيرها قديمة تقتضي عناية فائقة وانتباها شديداً واشرافاً متواصلاً وفحصاً بكتريولوجياً كل يوم. كل عين للماء في لبنان لا يسان حماها فهي في خطر وستظل كذلك إلى أن ينشأ ما يدفع تسرب الأوساخ إليها فيقام من حولها نطاق من الارض يكون كالحرم تتقي به الفساد وتستغل عما حولها من منازل أو معامل وتبعد عن حركة الناس في رواحهم ومجيئهم. ولقد أظهرت حوادث التيفوئيد التي ألت بنا أواخر هذا الصيف كيف تنتقل العدوى بواسطة الماء كما أظهرت الوقاية كيف تقطع حمة الداء فإن مثل هذه الحمى لم تكن في الماضي تقف عند هذا الحد وان أنس لا أنسى حمى المغاربة التي دعت بيروت وأنا تلميذ ولا أزال أذكر فتكها الذريع الطويل المدى والخسارة التي حملتها البلاد في ابنائها أطفالاً وشباناً وكهولاً. فتقهقر الداء اليوم وتقلص ظله سريعاً حسنة تذكر لمصلحة الصحة ولكنها لا تنجي الحكومة من التبعة واللوم فقد كان عليها أن تحسب لكل ذلك حساباً وكان عليها وقد أشارت بالتلقيح أن تطلب تلغرافياً كميات وافرة من اللقاح لتوزعها بثمان أو بدون ثمن لا أن تدع ذلك للتقارير حتى تكاثر الطلب على اللقاح ولم يكن منه ما يسد العوز.

على أن التلقيح لا يكفي لينسينا واجب الوقاية لأنه ليس بالحرز الحريز حتى ولو وجد منه المقدار الكافي ولا سبيل إلى تعميم استعماله. أنا لا أنكر فائدة اللقاح ضد التيفوئيد والاحصاء الذي أجري أيام الحرب لم يدع مجالاً للريب فإن اصابات فرنسا وحدها في جيشها بلغت في السنة الأولى من الحرب ١٠٠ ألف إصابة ولما شاع استعمال اللقاح بفضل قيدال وشمس وفنسان أخذ عدد الاصابات يتضاءل بسرعة حتى بلغ الصفر في أواخر ١٩١٥ إلا أن هذا لا ينفي ما قلت فالضرورات الموجهة إليه تقل أيام السلم حيث لا احتشاد ولا اجهاد ولا سيما ان من الناس من لا يقوى على احتماله وهناك حالات مرضية كالزلال مثلاً تمنع ادخال هذه السموم إلى الجسم فضلاً عن ذلك فإن تأثير اللقاح أي المناعة التي يكتسبها الجسم بواسطة قصيرة الامد لا تتجاوز السنة وفي بعض الاحايين الستة أشهر فإذا تركنا أسباب الداء كما هي ولم نعمل على ازالتها تحتّم علينا أن نبقي على حذر دائم وقلق مستمر وان نقضي العمر في تلقيح أجسامنا وهذه حالة شاذة لا تحتمل ولا يمكن أن تدوم.

ان التيفوئيد في أميركا تعد عاراً. هل سمعتم أو رأيتم أحداً يعير لمرضه؟ فهذا ما يجري في العالم الجديد هم يعتبرون التيفوئيد عاراً لأنها وساخة والانسان يحتقر لوساخته. هم ينظرون إليها كما ننظر اليوم إلى حمى النفاس فبعد أن كانت حمى النفاس تملأ المستشفيات بضحاياها وتبعث في الجو تلك الروائح القتالة أصبحت اليوم في خبر كان بفضل النظافة وصارت الحادثة منها إذا وقعت تحسب جريمة على الطبيب أو القابلة. هذا يجب أن يكون مصير التيفوئيد عندنا حتى إذا ذكرت يوماً أثارت الدهش والاستغراب كأنها اثر من آثار القرون الغابرة.

ولا تظنوا الوصول إلى ذلك صعباً إذا حمينا الماء ومنعنا غش الحليب وأخبرنا باعة اللحم والفاكهة والخضر أن

يمنعوا الغبار والذباب عما يعرضون وقطعنا دابر البعوض وحققنا للمباني شروط التهوية والنور واهتمنا بالمراحيض العمومية ووضعنا مبال في عطفات الطرق والاماكن المزدحمة بالناس .

كل هذه الشروط التي عدتها لكم سهل تحقيقها ولا يعد ما تكلفه من النفقات شيئاً إذا قيس بالنتائج الباهرة التي توصلنا إليها . أو ليس حراماً أن نكون في بلد كلبنان حبه الطبيعة كل ما هو جميل من البحر إلى السهل إلى الجبل قمم عالية وأودية بعيدة الغور وجرود وغابات حول أكواخه وقصوره وعيون كالزلال تتفجر من بين صخوره وأشجار الصنوبر والبلوط وكروم العنب والتين والزيتون على معاطفه وخصوره . أليس حراماً أن نكون في مثل هذا الاطار الجميل ونظل عرضة للأمراض الوبيلة لغير ما سبب سوى الجهل والاهمال؟ أليس حراماً أن نبقى لديها مكتوفي الايدي نشهد فظاعتها وهي كل يوم تسلبنا حبياً وتلبسنا حداداً جديداً . لقد جاءت بالامس وذهبت اليوم وستعود في الغد بلا ريب ولا من يستطيع أن يقول أنه في مأمن منها أو من عواقبها وإني أضرب لكم مثلاً على هذا الجهل والاهمال ما نراه في الصيف في احدى القرى المشهورة بطبيب هوائها وجودة مناخها من قذارة الطرق والدكاكين والفنادق وتكاثر الذباب والبعوض فيها إلى حد لا يطاق وكل ذلك للماء الآسن الراكد في حفرها ومستنقعاتها ولعدم وجود مسلخ فيها وقد سألت عن السبب في حرمانها المسلخ ف قيل لي لأن رئيس بلديتها لحام فلا يوافق أن يدفع رسوماً جديدة فهل بعد هذا من عجب إذ تغيرت الماء وفسد الهواء وعم البلاء لانها والله حال لا تطاق ومن العار أن نبقى عليها صابرين .

وليست التيفوئيد كل ما نحاذر فهناك آفات أخرى كالسل والزهرى وتعاطي المخدرات والمسكرات وما يعقبهما من موت أو جنون . قلت السل وأنا أعلم ما ينفق من الجهود ولكنها جهود ناقصة ما دامت الحكومة بعيدة منها ولا رقيب لها ففي البلاد كلها أربعة مستشفيات خاصة بهذا الداء الوبيل ولو كانت ثمانية لما كفت ومع ذلك وجدت الحكومة سبيلاً إلى منع اعانتها عن واحد منها فقد كان لها في مصح صهر الباشق ٣٥ سريراً حذفت كلها دفعة واحدة من الميزانية الجديدة وقد أحببت أن أعرف هل من سبب يبرر عمل الحكومة هذه فذهبت بنفسني إلى صهر الباشق وزرت المصح على غير موعد ودخلت غرفة وتحدثت إلى مرضاه ولم أدع زاوية فيه لم أتبينها ثم رجعت بعد ساعتين من هذه الزيارة وبني سرور واسف سرور لما رأيت من نظافة وترتيب وحسن خدمة ولما شاهدت من تحسن حالة مرضاه حتى نكاد لا نصدق أن هذا الملقى على سريريه وهو يحدثك بحماسة وملء جبينه نور العافية وملء عينيه بريق الصحة يحمل السلال بين جنبيه . وآسف لقساوة قلب الحكومة وقبضها الكف عن هذا المشروع الانساني الذي يسد فراغاً كبيراً في هذا البلد ولا سيما لأنه عمل قومي لا يختص بطائفة دون سواها والقائمون به من خيرة رجالنا وفيهم نائبان كريمان يعاونهم في هذه الخدمة البارة عصبة من فضيلات النساء لا يبخلن عليه بسعي ولا وقت ولا مال ولا حنان . وأنا أعد نفسي جانباً في هذا الموقف ان لم أنبه الحكومة إليها طالباً منها أن تعود فتبسط كفها له وان لا تجعل هذا العمل يضحي على مذبح اقتصادها المزعوم بل تعلم ان الانفاق عليه بسخاء هو عين الاقتصاد .

وما أقول عن السلل أقوله عن الزهري والأمراض الشبيهة به فانها على خطورتها لا تزال منتشرة بيننا انتشاراً هائلاً وليس للحكومة مستشفى يأوي إليه من يقع في حبالها. نعم ان هناك عيادة خارجية فيها طبيب للزهري وآخر للمجاري البولية ولا شيء غير ذلك. على أنها اليوم الشغل الشاغل لرجال الحكم والعلم في أوروبا وأميركا ولا تجد بلداً ليس فيها مستشفى أو عيادة لمعالجة هذه الادواء وقد تألفت جمعيات كثيرة لمكافحتها بمختلف الطرق وأهمها جمعية وقاية الآداب والصحة الفرنسية التي تضم بين أعضائها رجالاً ونساء من كل أمة وبلاد وهي من حين إلى حين تذيب بواسطة الراديو الخطب والمحاضرات المفيدة لتنبيه الناس إلى أخطارها وتدلهم على طرق الوقاية والمعالجة ولا تدخر وسيلة لمكافحتها حتى أنها طرحت أخيراً على بساط البحث مسألة التعليم التناسلي في المدرسة للذكور والانات ارشاداً لهم وتحذيراً. كل هذا جرى وهم يرون أنفسهم مقصرين في هذا الواجب الاجتماعي ونحن نكتفي بعيادة صغيرة حقيرة لا تروي غليلاً ولا تشفي غليلاً والانكى أن طبيب هذه العيادة يتقاضى ٢٠ ليرة في الشهر وهو أقل مما يتقاضاه الحاجب لا البواب. عشرون ليرة لطبيب لو أردنا أن لا نصفه بوصف لكفى أنه جلس على مقعد المدرسة سنين ومارس الطب في الخارج سنين وهو يضحي كل يوم ساعات من وقته في هذه الخدمة المجانية ويمر بين يديه في السنة مئتا مريض لو أفلتوا لافسدوها.

هكذا تكافىء الحكومة من يخدمها وليست هذه الحادثة الوحيدة من نوعها فلامراض الوبيلة (السارية) طبيب يعرض كل يوم نفسه لخطر العدوى بالطاعون وغيره ومعاشه زهيد يكاد لا يكفي نفقات انتقاله كذلك نجد في الادارة المركزية نفسها اشباه هذا الحيف وعدم المساواة فالموظف الكبير الذي هو برتبة مدير قلم يتقاضى معاشاً كالكتابة على الآلة أو كسائق سيارة الصحة. هل رأيتم اجحافاً مثل هذا في قدر الاعمال قدرها لتنشيط القائمين بها وهل يمكن أن نتصور اهمالاً أعظم واستخفافاً أشد بالطب والاطباء والصحة والانسانية جميعاً.

قال العلامة بينار استاذ الطب في جامعة باريس: سيأتي يوم يكتب فيه على أبواب المدارس فوق حقوق الانسان هذه الكلمات كل امريء بالغ الرشيد صحيح الجسم قوي البنية عليه واجبان: الانتاج والتناسل أي العمل والاسرة. ركنان تقوم عليهما الحضارة وال عمران فما فعلت حكومتنا من أجلهما، ماذا فعلت لحماية صحة العامل وصحة الاسرة، ماذا فعلت لمكافحة المخدرات والمسكرات التي تفكك عرى الاسرة وتمهد السبيل إلى الجنون؟ يقول بوالو كل الناس مجانين لا يفرقون عن بعضهم البعض إلا في درجة الجنون فهذا أكثر من ذاك وذاك أقل من هذا. هكذا يقول الشاعر ولكن ما لا ريب فيه ان كل المجانين ليسوا في المستشفيات وكثير من الناس يروحون ويحيئون ويختلطون بالحياة الاجتماعية وفي عقولهم خلل يدفعهم إلى أعمال غريبة دون أن يحملوا تبعاتها أو يسألوا عنها ناهيكم أيها السادة بالجرائد تقرأونها لتروا أعمال التعدي والاجرام والفسق والانتحار وما شاكل وكلها ناتجة عن مثل هذا.

نعم للجنون أسباب كثيرة ولكن أهمها السكر والزهري والتسمم بالكحول فقد ظهر بالاحصاء أن ١٧ في المئة من المجانين هم من مدمني الخمرة و٣٣ في المئة من المصابين بالزهري وما بقي فمن فضائل الوراثة المرضية

تلك الوراثة التي لم يرقم حتى اليوم بيننا من يحاربها حرباً حقيقية لا من جانب الحكومة ولا من جانب الشعب ولا يزال المريض أو السكير يتزوج بدون حساب كيف شاء ومتى شاء جاهلاً أن في عمله هذا جرماً مضاعفاً نحو الذرية ونحو الاجتماع.

ولا ريب أن عدد المجانين يتزايد يوماً بعد يوم وليس للحكومة مستشفى خاص بهم بل في البلاد كلها ملجأ واحد هو أبعد من أن يكفي لسد الحاجة ولا سيما لأن المرضى فيه هم قوماً يتبدلون ولا سبيل إلى ادخال مريض جديد إلا بموت مريض قديم.

كل هذه الجراح الدامية في جسم المجتمع اللبناني التي صورتها لكم بأقل مما هي بشاعة هل فكرت الحكومة أن تواسيها كما يجب، هل انشأت لها المعاهد والملاجيء، هل ألقت لجناً للرقابة والدرس والتحذير والارشاد، هل وفرت وسائل الوقاية على اختلافها من علم وعمل. أم هي كما قال الزميل نصار لا دخل للأعمال الانشائية في خطتها؟ بلى أسهل عليها أن تفرض الضرائب كلما لاح شبح الافلاس الموهوم من أن تكلف نفسها أمراً كهذا وهذه ضريبة الموظفين آخر سهم في كنانتها وقد كفاني الزميلان دموس وزكور العود إليها على إني لا أستطيع أن أفهم كيف تلجأ الحكومة إلى مثل هذه الوسائل المضنية المضنكة وهي تشعر بالضائقة النازلة فينا وتعرف حالة اللبناني على حقيقتها. كان الاقدمون يعتقدون أن الارض قائمة على قرن ثور وبقي هذا الاعتقاد سائراً فيه زماناً وهم راضون عنه ولم يخطر على بال أحدهم يوماً أن يتساءل وهذا الثور على أي شيء هو قائم يا ترى هكذا حكومتنا كلما أرادت سد ثغرة في الميزانية تلتفت نحو المكلف اللبناني لتأخذ منه ولا تتساءل وهذا المسكين من أين يأخذ ليعطيها ولا تفكر في أنه قد يأتي يوم يعجز فيه عن تلبية طلبها فلا يبقى لديه إلا أن يرجع إليها ويلقي سلاحه بين يديها ويكون عالة فيها فمثل الحكومة في امتصاص الشعب بالضرائب:

كلاحس المبرد يغريه الدم يحسبه اللذة وهو الالم

أيها السادة إلى الآن لم أحدثكم إلا عما يتعلق بالصحة مباشرة على إني لم أستنفذ موضوعي فلم أنكلم عن الصحة في المدارس ولا عن الصحة في السجون وما أدراكم ما الصحة في السجون ولا عن حماية الاطفال والبحث فيها وحدها يستغرق الساعات الطوال ولا عن فحص المهاجرين إلينا من الارمن ووقايتهم ومراقبة معيشتهم وسكناتهم كل هذه أمور تقضي الدرس الدقيق فارجئها لفرصة ثانية ولكن هناك مسائل تتناول العدل والقضاء ومرجعها الطبيب لا يسعني إلا الإشارة إليها على إني أخجل والله من ذكرها لأن فيها امتهاناً لصناعة الطب وانتقاصاً للعهد الذي يأخذه الطبيب على نفسه من الخدمة المجردة. عنيت الشهادات الطبية الكاذبة التي تعطى في حوادث الضرب والقتل والسرقة وما شاكل فتحول الحق من مجراه وتضع الباطل فوق مقامه وتدفع الحاكم إلى الظلم حيث أراد أن يعدل أو إلى التبرؤ حيث يجب القصاص.

ويضيّق بي المقام لو أردت أن أسرد لكم الشواهد حسبي ما أخذت من وقتكم واسترعت به اسماعكم وأوليتهموني من حلمكم فأقف عند هذا الحد وانتقل بحديثي إلى الغاية العملية منه لأنني أعتقد أن الطبيب

الاجتماعي لا يكفي أن يدل على مواضع الخلل بل عليه أن يدرس الوسائل التي يمكن بها الاصلاح الذي نحن بصدده يتناول وجوهاً شتى أجزاها فيما يلي وان هي إلا اقتراحات أعرضها على المجلس وعلى الحكومة .

أولاً - أن تكون الادارة الصحية لامركزية فيقام في كل منطقة عيادة مجانية ومختبر كيميا والبكتريولوجيا والاشعة المجهولة تفتح أبوابه لاطباء الحكومة وغير أطباء الحكومة لأن العصر عصر تمحيص ودقة ولا سبيل للطبيب أن يؤدي واجب وظيفته حق التأدية ان لم يستعن بكل وسائل الفحص والتشخيص . ويوكل إلى رئيس العيادة مراقبة الحالة الصحية في القرى المجاورة والاشراف على بلدياتها واجراء ما يدعو إليه النظام الصحي من تلقيح الناس أو تطهير الاماكن بالمازوت أو غير ذلك .

ثانياً - ان تنشئ الحكومة في بيروت لجنة عليا يكون أطباء المناطق من أعضائها فيجتمعون حيناً بعد حين ليكونوا على صلة دائمة مع بعضهم البعض ومع المركز الرئيسي فلا تضيق وحدة العمل اللازمة لهذه الادارة الواسعة .

ثالثاً - أن يكون للحكومة مستشفيات خاصة في بيروت تكفيها مؤونة ارسال المرضى إلى المستشفيات الاخر فتستطيع مراقبة مرضاها عن كثب وتوزع العناية بعدل على هؤلاء الفقراء وتقتصد في النفقات وإني أذكر على سبيل المثل مستشفى أوتيل ديو فإننا ننفق عليه كل عام ٣٠ ألف ليرة . هذا المبلغ يدفع من خزانة الحكومة منذ ٤ أو ٥ سنين وسيظل يدفع إلى ما شاء الله إذا دمننا على هذا الحال .

رابعاً - أن تؤلف الحكومة لجناً للبحث عن المرضى لا أن تنتظر المرضى ليأتوا لها فإن كثيراً من العمال وغيرهم يشعرون بالداء يرهق أجسامهم ويفني قواهم ولا يفكرون لحظة في الوقوف عن العمل لأن من ورائهم ناساً عليهم أن يطعموهم . هم يؤثرون شبح الموت العاجل على شبح الجوع لأن وراء الجوع موتاً متعدداً هو فناء العيال والاطفال واحداً بعد واحد . في كل بلاد الله الوف من العمال المساكين يكدون إلى آخر دقيقة حتى يرزحوا . هؤلاء هم ضحايا الاجتماع ومن العدل أن نهتم بهم . وقد ابان الاحصاء أن ضحايا السل وحده تبلغ في الاحياء الفقيرة خمسة أضعاف ما هي عليه في الاحياء الغنية من جراء الاهمال . ثم ان الاسراع في معالجة المريض يمنع الداء من أن يستحكم منه ويقطع السبيل على العدوى . وربما قلت هنا قولاً يجده الزملاء غريباً في ظاهره فإن اسعاف المريض العاجز عاطفة جميلة جداً ولكن يوجد ما هو أجمل منها وهو اسعاف الصحيح الجسم لأن حفظ الصحة موجودة أسهل من ردها مفقودة ولأن المستشفيات ان هي إلا مصانع لاصلاح الآلة البشرية أما حفظ الرأسمال ووقاية الانتاج فلا يكون فيها ، لا ريب أن المريض الفقير يستحق الرحمة وما كان الواقف أمامكم الآن ممن يدينون بغير الرحمة ولكنه خطر على الهيئة في غالب الاحيان وعالة عليها أبداً مهما حاول الرجل الحكيم أن يجتنب الداء ويقفل دونه الابواب فما أسهل ما تكسر الاقفال وما أسرع ما يدب الوبال . لقد كان الاسعاف في ما مضى عملاً خيراً لوجه الله الكريم فجاءت الثورة وجعلته حقاً للانسانية ثم جاء العلم الحديث فأظهر ما بين الناس من التضامن وارتباط

المصالح والاعمال وصار الاسعاف عملية حسابية فالمجلس التي اقترح انشاءها واجبة الوجود أولاً لاغاثة العمال وارجاع الانتاج إلى الرأسمال وثانياً كي لا يهمل العاجز من التداوي فيترك لنفسه ينتقل حيث يشاء ويحمل العدوى إلى الاصحاء .

خامساً - أن تسعى الحكومة ولو في العاصمة على الأقل إلى انشاء فرقة متطوعة للاسعاف العام كما هي الحال في البلاد الراقية هذه الفرقة لا تكلف الحكومة مالا وتكون ساعدها الايمن تحمل عنها بعض عبئها الثقيل بنقل المرضى والجرحى والقيام بما تمس إليه الحاجة من المعالجة السريعة .

سادساً - أن تجعل الحكومة التعليم الصحي اجبارياً في المدارس حتى الابتدائية لأن التربية الصحية وحدها تفعل ما لا تفعله هيئة الحكومة والقوانين إذ تعلم الانسان أن صحته ليست ملكاً له بل للمجموع وانه مسؤول عن صحته فيحافظ برضى واقتناع على المبادئ الصحية العامة التي يستند إليها عمران الشعوب .

سابعاً - أو توجب الحكومة الشهادة الطبية قبل الزواج فلا يقدم عليه بعد اليوم إلا كل صحيح الجسم وبذلك تكون قد صانت الاسرة أولاً وحسبت حساب المستقبل ثانياً فمهدت السبيل إلى ذرية صالحة قوية منتجة تستطيع أن تسير بلا شكوى في طريق رقيها البطيء المؤلم .

هذا ما يتحتم على وزارة الصحة عمله وإذا أضفنا إليه الاذاعة والنشر في الجرائد وعلى السينما وبالمحاضرات والخطب فقد صار لها برنامج واسع النطاق تستطيع أن ترفع به مستوى البلد مالا وجمالاً فتقوم بالواجب عليها نحو الامة التي ألقت إليها مقاليدها محفقة قول رنان «أن تنظيم الحياة تنظيماً علمياً هو الغاية القصوى التي يحلم بها العلم الحديث التي يحق للانسان أن يسعى إليها» .

أنا أعلم أن هذا يحتاج إلى مال كثير تقصر عنه ميزانية العام والاعوام الآتية وقد قال الامام علي المعونة على قدر المؤونة ولكني أعلم أيضاً أن مثل هذه الاعمال الاجتماعية لا تقوم بها الحكومات وحدها ولا بد من اشتراك الشعب فيها . لا بد من اشتراك الشعب فيها على اختلاف طبقاته فلا يقول الواحد منا هذا لا يعنيني ، أنا لا أفهم أن يكون الانسان محباً لذاته فحب الذات شرعة طبيعية وكما يقول المثل الفرنسي الاحسان العادل أن يبدأ الانسان بنفسه فالشجرة التي تمد في الهواء أغصانها المثقلة بالثمار لا تعطر الجو إلا بعد أن تمتص من الجو ولا تظل الأرض إلا بعد أن تأكل من الأرض ولكن هل كانت حياتها بعد ذلك إلا سلسلة من التضحيات ، فالتضحية فضيلة يجب أن نفهمها كما فهمها الغربي من قبلنا ونعود عليها مثل ما نعود ، يجب أن يكون لنا ضمير صحي كما لنا ضمير أي ، يجب أن نتكاتف مع الحكومة كل على مكانته في هذا العمل الذي أعده عملاً قومياً والذي هو أوسع من أن تحصره ادارة أو تستأثر بها وزارة .

وإذا جاز لصوتي الضعيف أن يخترق جدران هذا النادي فيلي اغنيائنا أوجه ندائي لينتهزوا الفرصة لظهار وطنيتهم . ليذكروا أنهم جزء من هذا الكل الذي يقال له الامة اللبنانية . وان كل اذى يصيبها في أفرادها فلهم منه نصيب ليذكروا أن الداء اذا اشتد والوباء إذ امتد لا تقيهم منه رياش فاخرة ولا تدفعه عنهم سيارات طائرة ،

ليذكروا أنه في هذا الزمن الذي عصفت فيه ريح الثورة الاجتماعية تكتسح في طريقها كل عظيم قد صار للفقير حق على الغني وللقادر واجب نحو الضعيف. ليذكروا ان الذهب لا يلعب وهو مخبأ في خزائن الحديد. ليذكروا كل هذا فيضحوا شيئاً من رخائهم في سبيل الرخاء العام أو على الأقل يكفروا عن سيئاتهم في هذه الازمات التي أصبح فيها الغنى يعد من السيئات.

ومن يك ذا فضل ويبخل بفضله على غيره يستغن عنه ويذمم

هذه كلمتي قلتها من على هذا المنبر لا حباً بالانتقاد ولا ليقال تكلم ولكنه الواجب يدعوني إليها كنائب عن هذا البلد وكأحد أبنائه أنعم بنعماءه وأشقى لشقائه.

الشيخ يوسف الخازن: لقد خلبنا سحر بيان الدكتور وأظن أن معظمنا موافق على معظم ما أتى به من الاقتراحات ولكنه تمادى بوصف الحالة فقال أن مياها كلها ملوثة وإننا كلنا معرضون من جراء ذلك للتيفوئيد وقد كانت بالأمس مياه باريس ملوثة وكانت الملايين الموجودة فيها معرضة للمرض. لقد عنيت أيها الزميل بلداً مخصوصاً فكأنك هجمت على هذا البلد نعم ان المجلس والاهالي يجب أن يتخذوا الاحتياطات اللازمة ولكن في الحالة الصحية الحاضرة لا يصح القول أن مياها ملوثة. متى سمع الاجانب من فم أحد النواب أننا ملوثون بالامراض أعرضوا عنا هذا فضلاً عن وجود أناس لهم مصلحة بترويج الاشاعات الباطلة عنا فكيف إذا سمعوها من فمنا لقد تشاءم الزميل كثيراً ولا أشبه تشاؤمه إلا بتشائم الحكومة بالافلاس والعجز.

الدكتور نقولا فياض: أنا لم أتشاءم كثيراً ولكن الشيخ يدافع ليقال أنه دافع.

وزير الداخلية: أليست مياه نيويورك عرضة للتلوث لو انفخت قسطل واحد من القساطل وتعدى إليه الكوليباسيل ماذا يحصل. نحن لا نكتم أن الحالة الصحية يلزمها سهر وعناية ولكن القول أن التيفوئيد يحسب عاراً في أميركا ففيه شيء من الغلو. الحكومة اللبنانية على تفاهة المبلغ المرصد للصحة والذي يعدل بقرشين سوريين وثمانين من مئة من القرش لكل نفر بينما يعدل للنفر في أميركا أربعة دولارات، تقوم بجهد كبير تستحق عليه الشكر. أعطني على نسبة ربع المبلغ المخصص في أميركا للاحتياطات الصحية وعند ذلك لا تقل فقط أن التيفوئيد تحسب عاراً بل لك أن تشق الوزير الذي تناط به الصحة العامة إذا حصل عنده تيفوئيد. يوجد في لبنان بيوت كثيرة فوق مجاري المياه، نعم، ان هذا يجب أن يزول ولكن لازالته نحتاج عدة مليارات من الفرنكات تدفع تعويضاً لأصحاب هذه البيوت.

الاستاذ زكور: أراد الخطيب بما جاء به من ضروب التخويف أن يدفع الحكومة أيضاً ويثير في نفوس النواب عاطفة تدعوهم إلى زيادة اعتمادات الصحة لقد قال أن ميزانية الصحة قليلة جداً ونحن نأسف لهذا النقص وان كنا نبالغ بالشكوى.

الدكتور نقولا فياض: أنا من واجبي كنائب أن ألفت نظر الحكومة إلى ضروب الإصلاح.
وزير الداخلية: بدها ملايين. الحكومة أعدت مشروعاً عمومياً للإصلاحات الصحية سيعرض عليكم قريباً وهو يتضمن إصلاحاً على قدر المستطاع.

الرئيس: والمصايف...

وزير الداخلية: بالتدريج...

حبيب باشا السعد: كل ما قاله حضرة الخطيب جدير بالاعتبار وهذا طبيب الامراض السارية لم يعين بصورة دائمة ومعاشه طفيف جداً وهو غير مقيد بالسلوك.

وزير الداخلية: أشكر حضرة الباشا لتنبيهه الحكومة للقيام بواجبها.

الامير خالد شهاب: أشارك الدكتور في أكثر ما قاله. ان العبرة بحفظ الصحة وليست العبرة بالقوانين وارسال اللجان بل السر في تنفيذ القوانين أي أن الطبيب الصحي والموظف عندما يعطيان ملاحظة يجب أن تنفذ ولو وضع الغرامة على أكبر بيت يجب أن يجازي صاحب البيت.

وزير الداخلية: عندنا اضطراب عن ١٧٠ مخالفة في صوفر وبحمدون على أكبر البيوت ونفذت كلها.

الامير خالد شهاب: قال حضرة الزميل أنه يجب وضع حد لرمي الاقذار على الطرقات في بيروت خصوصاً...

وزير الداخلية: انشئت صناديق حديدية لهذه الغاية.

الأستاذ دموس: الصحة العمومية ما بها شي بلبنان ومعدل الحياة ٥٦ سنة لا تخافوا.

الرئيس: تبعاً للقاعدة التي أظهر المجلس إرادته بالعمل بها طلبت جدولاً مفصلاً عن دوائر الصحة ليتلى

على المجلس ويصادق عليه كجزء غير منفصل عن ميزانية الصحة والآن يتلى عليكم تقرير لجنة

الموازنة على ميزانية الصحة والاسعاف العام.

فتلا السكرتير الموظف التقرير الآتي:

تقرير الدكتور نقولا فياض

على موازنة مصلحة الصحة والاسعاف العام

درست اللجنة موازنة الصحة والاسعاف العام فرأت أن الاعتمادات المرصدة لسنة ١٩٣٢ تبلغ ١٧١١٩٤ ليرة لبنانية بزيادة ٢٣٢٨ ليرة لبنانية عن العام الماضي. وهي زيادة زهيدة بالنسبة لما تتطلبه المصلحة من العناية التي تحتاج إلى نفقات كثيرة. وهذه الزيادة ناتجة عن احداث قسم للتصوير بأشعة أكس في طرابلس ومن زيادة في المصروف لمعالجة المرضى في غير مستشفيات الحكومة ولقد كانت الزيادة تفوق هذه القيمة لو لم يقابلها انقاص في

النفقات الادارية واللوازم الصحية. فجرياً على قاعدة اللجنة حذفت اللجنة في البنود جميع ما هو مرصد لتنسيق الموظفين، فاللجنة تقر هذه مع الملاحظات الآتية:

أولاً - ان طبيب الامراض الوبيلة (السارية) يتقاضى ٦٦٠ ليرة لبنانية وهو يعالج كل يوم ثلاثين مريضاً بالطاعون وغيره. فإذا كان كافياً فالاعتماد المرصد لطبيب آخر غير موجود يمكن الاستغناء عنه، فاللجنة تلفت أنظار الحكومة إلى اضافة قسم من الاعتماد للطبيب الأول جزاء خدماته.

ثانياً - ان طبيب الامراض الزهرية يعالج نحواً من ألف مريض في السنة وقد كان معاشه في وزارة الاستاذ ادم ٥٠ ل.ل. في الشهر أنزلت إلى العشرين وقد أرصد اعتماد لطبيب آخر فاللجنة تلفت أنظار الحكومة أيضاً إلى هذه النقطة.

ثالثاً - تنفق المصلحة نحواً من ١٥٠٠ ليرة أجرة نقل وانتقال والذي نعلمه هو أنه ينقصها سيارات للنقل فاللجنة ترى باباً للاقتصاد في تحويل هذا المبلغ إلى شراء سيارة من سيارات فورد بحيث لا تحتاج بعد ذلك إلى انفاق هذا المبلغ في كل سنة.

رابعاً - بلغت نفقة معالجة المرضى في غير مستشفيات الحكومة قيمة تربو عن السنة السابقة بمبلغ ٤١٦٨ ليرة ل. مع أن عدد الاسرة قد نقص عشرة كما يلي:

اسم المستشفى	سنة ٣١	سنة ٣٢	زيادة	نقصان
أوتيل ديو	٧٥	٩٥	١٥	
المستشفى الفرنسي	٢٠	١٠		١٠
بحنس	٤٠	٥٠	١٠	
ظهر الباشق	٣٥			٣٥
مار الياس	١٠	١٠		
الجعيتاوي		١٠	١٠	

والذي تأسف له اللجنة حذف مصحح ظهر الباشق من الاعانات على أنه مستشفى نافع تديره عصبة من كرائم السيدات يبذلن في سبيله مالاً ووقتاً وصحة. وقد كان من أهمية هذا المعهد أن المفوضية العليا خصصت له في الماضي جزءاً من ريع يانصيب الصليب الاحمر. فاللجنة تلفت أنظار الحكومة والمجلس إلى هذا.

خامساً - ان الاعتماد المرصد لمعالجة المعتهوين بلغ ١٧ ألفاً و ٥٠٠ ليرة لبنانية بزيادة ٧٤٧ ليرة وهي زيادة لم ترَ اللجنة داعياً إلى رفضها.

سادساً - ان اعاشات مستشفيات الحكومة أنقصت ٢٥٠٠ ل.ل. ومع ذلك فإن العمل في هذه المستشفيات سائر بنظام. وقد كان معدل العمل فيها سنة ١٩٣٠ كما يأتي:

قسم الطب والجراحة	٣٨٦٦	عيادة	٨٢٩٦	ضماد	٤٩ عملية صغير
الزهريّة	٩٦٥	عيادة	١٩٨٦	حقنة	
المجاري البولية	٥٨٢	عيادة	٣١٤٥	غسيل وحقنة	
المعالجة الكهربائية	٩٠٧	عيادة			

أما مستشفى لبنان فقد أجريت فيه هذا العام ٢٣٠ عملية جراحية أصغرها عملية الفتق لمرضى الشرطة والدرك والموظفين فضلاً عن فقراء الشعب. وهذه العمليات لم تكلف الخزينة شيئاً لأن مفتش الصحة الدكتور غرغور أجراها بنفسه مجاناً دون أدنى مقابل وهي خدمة يشكر عليها فوق ما يبذل من الهمة في تأدية واجب وظيفته من الاشراف على الصحة العمومية في المدن والقرى على قلة الوسائل بين يديه، واللجنة يسرها أن تعلق ذلك في قرارها هذا.

المقرر
الدكتور نقولا فياض

خلاصة موازنة مديرية الصحة

المحذوف ل.ل.س	الاعتماد المقدر في الموازنة المحذوف ليرات لبنانية سورية ل.ل.س		
٢٣٨	٥٧٠٢	موظفو لادارة المركزية	الفصل السادس -
	(١٤٥٠) صدق كما ورد	لوازم ونفقات ادارية	

		موظفو الدوائر الصحية	الفصل السابع -
٨٣	٧٢٠١	(البند الأول)	
٣٤٤	٥٦٤٤	البند الثاني: دوائر الصحة	الفصل السابع -
٦٦٠	١٩٦٨٤	البند الثالث: المستشفيات	الفصل السابع -
٤٩٠	٣٦٨٦	البند الرابع: المستوصفات والملاحي	الفصل السابع -
	٨٢٢٠	البند الخامس: لوازم ونفقات ادارية	الفصل السابع -
	١٠٠٠٠	البند السادس: أدوية ولوازم صحية	الفصل السابع -
	١١٩١٠	البند السابع: مصلحة الوقاية	الفصل السابع -
	٢٠٠٠٠	البند الثامن: اعاشة المستشفيات	الفصل السابع -
	٤٠٣٧٠	البند التاسع: معالجة المرضى	الفصل السابع -
	١٧٥٠٠	البند العاشر: معالجة المعتوهين	الفصل السابع -
	٢١٣٥٢	البند الحادي عشر: اعانات شتى	الفصل السابع -
	٤٠٠٠	البند الثاني عشر: مأوى المتسولين	الفصل السابع -
١٨١٥	١٧٦٧٦٩	المجموع	

الرئيس: قد وجدت اللجنة ان الجداول المكتوبة لا تنطبق على الواقع من جهة التعيينات ففي اثناء السنة الماضية احدثت وظيفة يتقاضى صاحبها ١٨٠٠ ليرة بدلاً من الـ ١٤٠٠ المخصصة لها وقد أصبح الاثنا عشر طبيباً تسعة عشر والمراقبون بدلاً من واحد صاروا ثلاثة

وزير الداخلية والصحة: الاعتماد الذي كان ١٤٦١ وأصبح ١٨٠٠ كان يتناوله طبيب يتولى طبابة احدى المحافظات وسجن واحد وقد رأيت وزارة الصحة أن هذا الاعتماد كثير على هذا الطبيب ولو كان حقه مكتسباً وكانت الوزارة قررت انشاء دائرة تفتيش في الصحة فاتخذته مفتشاً والغت وظيفته الاولى وزادت الاعتماد المخصص له وقد انتقد لكونه أقدم الاطباء في السلك ولأنها وجدت فيه اللياقة اللازمة.

الرئيس: وقد أحدثت وظيفة مهندس أيضاً. . .

وزير الداخلية والصحة: كان معيناً بأجرة.

الامير خالد شهاب: في قسم كبير خارج الكادرو

الرئيس: الذين كانوا في الكادرو من نيسان سنة ١٩٣١ هم

مفتش عام ٢٥٠٠

محرر براتب ٩٤٢

كاتب براتب ٨٤٤

كاتب براتب ٣٦٠

طبيب مراقب براتب ١٨٠٠

ثم لدينا تعويض المستشار الفني ٥٢٨ وهو باقٍ على حاله

ومهندس براتب ١٠٣٩ وحاجب براتب ٥٢٨

وفي دوائر الصحة

طبيب براتب ١٨٦٠

طبيب براتب ١٦٢٤

طبيب براتب ١٤٦٢

طبيب براتب ١١٣٧

محرر براتب ٩٤٤

ممرض براتب ٢٢٦

خادم براتب ١٤٨

٣ أطباء محافظات براتب ٣٠٠

وتعويضات لثلاثة أطباء محافظات على معدل ١٨٠ لكل منهم

وتعويضات ١٤ طبيب قضاء على معدل ١٢٠ لكل منهم

وتعويضات مراقب الصيدليات على معدل ٢٤٠

ثم مراقبان صحيان براتب ١١٣٧ ومبخر براتب ٦٥٠ و٣ أطباء براتب ٨١٢ وطبيب براتب

٦٥٠ وطبيب معاون براتب ٦٥٠ وصيدي براتب ٩٧٤ وصيدي وكيل خرج براتب ٨١٢

ومناظرة براتب ٨١٢ وأخرى براتب ٤٢٠ وهناك تعويضات وأجور ممرضين وخدم الخ.

فالفارق بين هذه السنة والسنة الماضية أن الوظائف المحدثة أدرجت في الميزانية.

وزير الداخلية: طبيب الشرطة لم يحدث ولكنه وضع في الكادرو وأضيف إليه معانة سجناء بعددا.

الرئيس: والمهندس.

وزير الداخلية: عين تطبيقاً لمرسوم أظنه المرسوم ٩٦٠٦

الرئيس: المعارضة ليست لوجود الاطباء ولكن لعدم وجود بعضهم في الكادرو وهذا هو آخر كادرو

أمامنا.

وزير الداخلية والصحة: ولكن عندنا اعتماد لطبيين في مستشفى الامراض السارية.

الرئيس: على كل ننتقل إلى أرقام الموازنة الآن على أن ننظر في هذا الامر بعد تلاوة اللائحة التي وردت

علينا.

وزير الداخلية: إنني لم أطلع على هذه اللائحة فأرجو حالتها علي لأطلع عليها وأوقعها لتعتبر رسمية.

الرئيس: لا بأس تحال على معالي الوزير والآن نبحت في الاعتمادات الواردة في الموازنة.

الفصل السادس - الادارة المركزية للصحة والاسعاف العام.

البند الأول - موظفو الادارة المركزية أصبح بعد التنزيل الذي اقترحه اللجنة ٥٧٩٧ ل.

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٤٥٠

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية

وقد وافقت عليه اللجنة

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٧٢٤٧

أصبح مجموع الفصل السادس

الفصل السابع - دوائر الصحة والاسعاف العام

٧٢٠١

البند الأول - موظفو الدوائر الصحية أصبح بعد التنزيل

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٥٩٢٤ بعد التنزيل

البند الثاني - موظفو دوائر الصحة

الرئيس: من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٩٣٥٠ بعد التنزيل

البند الثالث - موظفو المستشفيات

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

الأستاذ دموس: المرسوم ٦١١١ الغي مستشفى الرمل من أرجعه

وزير الداخلية: الذي الغاه. مستشفى الامراض السارية الغي ورئيس الوزارة الذي الغاه في ذلك الحين هو الذي أرجعه.

الأستاذ زكور: الغي المستشفى بمرسوم فأين المرسوم الذي أعاده

وزير الداخلية: أجيب لك اياه.

الأستاذ زكور: المرسوم غير موجود.

الأستاذ دموس: لنفترض أن المرسوم غير موجود فإننا نغفر وجود هذا المستشفى من الوجهة الانسانية ونستكر وجوده من الجهة القانونية إننا نمثل حكومة راقية وربما نسن قانوناً لا حاجة للبلاد به ولكن لا يجوز أن نصلح هذا القانون بغير الطريقة المرسومة لاصلاح هذا القانون.

يجب أن نصلح القوانين بقوانين مثلها وإلا لا يبقى حاجة لهذا المجلس على الاطلاق فإذا كان اصلح القانون بغير الطريقة القانونية فأنا لست من هذا الرأي والمجلس والبلاد ليسوا من هذا الرأي والحكومة أخطأت لأنها لم تعمل عملاً قانونياً صحيحاً والظاهر من عملها هذا أنها تحتقر وجود هذا المجلس.

وزير الداخلية: الحكومة تقدمت بالميزانية من هذا المجلس وصدقها وصدقها أنت.

الأستاذ دموس: إذا كان الوزير تقدم فمن حقه أن لا يكون تقدم. ان المجلس صدق على الميزانية على سبيل الثقة ان الحكومة التي قدمتها إليه لا تخونه ولا تخدعه فإذا جاء في الميزانية ما نسميه خداعاً. . .

وزير الداخلية: أرد كل كلمة قالها إليه. لقد جاءت الحكومة بأرقام صحيحة ولكن عندما لم يكن له غاية سكت وسكت طويلاً والآن بما أن له غاية فهو يتكلم.

الأستاذ دموس: هذا الكلام لا يبرر عمل الحكومة.

وزير الداخلية: وزير الداخلية بصورة افرادية يعلق الثقة على هذا العمل.

الرئيس: المسألة هي هذه: ان الميزانية ذكرت وجود هذا المستشفى بعد أن كانت الحكومة التي وضعت الميزانية الغته. فوزارة المراسيم الاشتراعية هي التي ألغته وهي التي أدرجت اعتماده في الموازنة فليست الوزارة الحاضرة التي أعادته وليست مسؤولة عن هذا العمل.

الأستاذ دموس: هل يستفاد من هذا أن الوزارة اللاحقة لم تجار السابقة بهذا الخطأ.

الرئيس: ومن أتى للنائب أن احداث مستشفى لا يكون إلا بقانون أن بعض الزملاء تقدموا باقتراح قانون يقضي بعدم احداث أي وظيفة إلا بقانون خاص منعاً لاتخاذ مثل هذه المراسيم ولكن إيجاد مثل هذه الارقام في الموازنات الماضية وذكر المستشفى في موازنات سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ يعد موافقة من المجلس على ابقاء المستشفى والآن نعود إلى الميزانية.

١٩٣٥٠

البند ٣ - موظفو المستشفيات

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٤١٦٦

البند الرابع - موظفو المستوصفات والملاجيء

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٨٢٢٠

البند الخامس - لوازم ونفقات ادارية

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

١٠,٠٠٠

البند السادس - أدوية ولوازم صحية ومعدات لتضميد الجروح

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

١١,٩٦٠

البند السابع - مصلحة الوقاية

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٢٠,٠٠٠

البند الثامن - إعاشة المستشفيات

يوسف بك الزين: وضعت للملاريا ٨٦٠٠ ليرة ولمصلحة الوقاية من السل ١٠٠٠ ليرة فقط، لماذا؟

وزير الداخلية والصحة: ما عدا التطبيب

يوسف بك الزين: على كل حال قليلة

الاستاذ زكور: بكم اشترىتم مازوت

وزير الداخلية والصحة: بعشرين ألف فرنك

الاستاذ زكور: والمازوت الذي يستعمل في محلات الاصطيف

وزير الداخلية والصحة: على حساب البلديات

الرئيس: يجب الاكثار من رش المازوت لكي نضع حداً لوباء البعوض كما سماه الزميل الدكتور فياض.
وزير الداخلية: سنشتري كميات كبرى ننفقها في هذا الصيف.

الاستاذ زكور: لنرجع الى اعاشة المستشفيات. هناك مستشفى تقوم به جمعية كبيرة وطنية وقد أوجدت الحكومة أسرة في أكثر المستشفيات الخاصة على سبيل الاعانة ومصح ظهر الباشق يقوم بخدمات جليّ وإذا كان للحكومة ملاحظة على هذا المستشفى فلتقلها ولكني أعرف هذا المستشفى جيداً وقد مدّه المهاجرون مرات بالاعانات فنطلب من الحكومة العناية بمساعدته مكافأة لجهوده

وزير الداخلية والصحة: بصفتي وزيراً للصحة أشارك حضرة الزميل بمدح ادارة مصح ظهر الباشق الذي يقوم على عاتق الافراد من أبناء الامة وأذكر هذا المجلس أن الحكومة في السنة الماضية تقدمت بطلب اعتماد قدره ٣٠ ألف ليرة ليعطى سلفة لراهبات المحبة لأجل بناء مستشفى في بحنس على أن تستوفيه الحكومة تباعاً بوضعها عدداً من الأسرة في هذا المستشفى ترسل مرضاها إليها. أما القول بأنه يمكن انزال عدد من الاسرة من محل واعطائها لمحل اخر فهذا لا يمكن لأن هذه الاعداد وضعت باتفاق بين الوزارة والمستشفيات ما في الا المستشفى اللبناني ١٠ أسرة...

الامير خالد شهاب: هنا نبحت في نقطة واحدة في مصح ظهر الباشق ومصح بحنس. إننا نرى عدد المسلولين زاد كثيراً وليست معالجة المسلول لفائدته بل لوقاية عائلة ووقاية المجموع وقد راجعت الوزارة عشرين مرة لايواء مرضى مسلولين فكان جوابها أنه لا يوجد لهم محل عندها ولا بد لي من توجيه كلمة عتاب إلى الحكومة. لقد زادت الاسرة في مستشفى بحنس خمسين سريراً ولم تزد شيئاً في مستشفى ظهر الباشق.

وزير الداخلية والصحة: لقد عقدنا عقداً مع هذا المستشفى ليرسل إليه ٥٠ أو ٦٠ مريضاً والاعتمادات الموجودة تكفي لاربعة وثمانين مريضاً وبالفعل يوجد عندنا مئة مريض.

الاستاذ زكور: عندكم ٩٠ سريراً في «الاوليتل ديو» والواقع أن الامراض التي ترسل إلى «الاوليتل ديو» ليست بخطورة الامراض التي ترسل إلى بحنس.

الرئيس: ليست الحكومة مجبرة أن تضع ٩٠ مريضاً في «أوتيل ديو».

الاستاذ زكور: إذا كان مصح ظهر الباشق يبنى ويقوم بعناية المحسنين الوطنيين من مقيمين ومهاجرين ولا تساعدونه ومستشفى بحنس تسلفه الحكومة مبلغاً كبيراً من المال لينى ثم تستند على هذه السلفة لزيادة عدد الاسرة فيه فلا بأس إذا خشينا على مستقبل مصح ظهر الباشق وطلبنا من الحكومة أن تخصص عدداً من الاسرة لمصح ظهر الباشق وإني أتأسف أن يحرم مستشفى وطني مثل هذا من الاعانة الحكومية.

الرئيس: أيام عجز وافلاس (ضحك)

الدكتور سليم تلحوق: يوجد مرضى تمكنهم حالتهم المادية من معالجة أنفسهم وبالوساطة يدخلون المستشفيات على حساب الحكومة ويأخذون محلات الفقراء الذين لا يمكنهم الاستشفاء ويبقون خطراً على المجموع.

الأستاذ دموس: لقد زيد هذا الاعتماد والمبرر لذلك الحاجة الماسة على قولهم فهل بمجرد هذه الكلمة العامة نترك المصاري بالميزانية لو قالوا في وافده جاز لايش ندفع هالقد.

الامير خالد شهاب: فليبق لنا في «أوتيل ديو» ٧٥ سريراً ويضاف إلى المصحات ١٥ سريراً لأن المسؤولين يجب أن لا يبقوا بين الاصحاء.

الرئيس: أعطوا مصح ظهر الباشق ٥ أسرة.

وزير الداخلية والصحة: يمكن أن نعطيه أكثر من خمسة بمشروع

الرئيس: أعطوه الآن خمسة وبعدها قدموا مشروعاً.

والآن أطرح الاعتماد للتصويت مع اعطاء مصح ظهر الباشق ٥ أسرة
مبتدئاً بالبند الثامن اعاشة المستشفيات ٢,٠٠٠ ل.

من يقبل هذا الاعتماد يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند التاسع - معالجة المرضى في مستشفيات غير مستشفيات الحكومة ٤٠,٣٧٠
وبالتفصيل هكذا:

١ - أوتيل ديو ٨٥ سريراً ١٩٢٣٨

٢ - المستشفى الافرنسي ١٠ أسرة ٢١٥٠

٣ - مصح بحنس ٥٠ سريراً ١٣٤٧٠

٤ - مستشفى مار الياس ١٠ أسرة ٢١٩٠

٥ - المستشفى اللبناني بدلاً من المستشفى الماروني كلمة الماروني كتبت سهواً ١٠ أسرة ٢١٩٠

٦ - مستشفى ظهر الباشق ٥ أسرة ١١٣٢

المجموع ٤٠,٧٠

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٧,٥٠٠

البند العاشر - نفقات معالجة المعتوهين

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٢١٣٥٢

البند الحادي عشر - اعانات شتى

وزير الداخلية والصحة: أطلب زيادة ألف ليرة على هذا الاعتماد لأنه يوجد ملجأ فيه ٤٠ يتيماً سيلقون في
الازقة.

٢٢٣٥٢ ل.

الرئيس: يصبح الاعتماد بعد طلب الحكومة

من يقبله يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٤,٠٠٠

البند الثاني عشر - مأوى المتسولين

وزير الداخلية والصحة: هؤلاء يقيمون في محل قرب مستشفى الرمل تستأجره البلدية والحكومة تطعمهم من
طعام المسجونين فيكلف الواحد منهم ٩ قروش و ٤٠/١٠٠ يوماً والذي تعرف هويته منهم
يرسل إلى أهله.

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٧١,٠٤٣

فيكون مجموع الفصل السابع

من يقبل هذا المجموع يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

والآن أرفع الجلسة على أن تعقد غداً الساعة الثالثة زوالية لدرس بعض المشاريع الموجودة لدينا
واستئناف درس الموازنة.

ورفعت الجلسة في منتصف الساعة الثامنة مساءً.

رئيس مجلس النواب

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة يوم الثلاثاء في ١٥ كانون الأول سنة ١٩٣١ الساعة الثالثة بعد الظهر

فهرست

- ١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - جدول موظفي وزارة المعارف.
 - ٣ - جواب الحكومة على سؤال الامير خالد شهاب بخصوص الضرائب في الولاية وفي لبنان القديم.
 - ٤ - جواب الحكومة بشأن الاعشار.
 - ٥ - جواب الحكومة بشأن اعفاء المعامل الصناعية الوطنية من المستققات.
 - ٦ - جواب الحكومة بخصوص المتأخرين عن الدفع.
 - ٧ - جواب الحكومة بخصوص تعميم لجان التخمين.
 - ٨ - اقتراح السيد أحمد الحسيني بخصوص تعديل المادة ٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧.
- عقد مجلس النواب جلسته في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٥ كانون الأول سنة ١٩٣١ برئاسة سماحة الشيخ محمد أفندي الجسر وحضور أصحاب المعالي رئيس الوزارة والوزراء.
- وتغيب من النواب حضرات السادة: الخوري، البستاني، طراد، تابت، نصار، اديب، جنبلاط، كنعان، نوفل، الاسعد، فاخوري، غصن، فرعون، الحازن.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة. ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي

الرئيس: هل لأحد اعتراض (سكوت).

الرئيس: صدق المحضر.

٢ - جداول موظفي وزارة المعارف

الرئيس: أمس وفاقاً لقرار المجلس طلبت من الحكومة اعطائي جدولاً بكل دائرة على حدة من دوائرها مع الموظفين حتى تسجل في الموازنة وتكون في المستقبل بياناً مفصلاً لموازنة السنين القادمة فاستحصلت على هذه الجداول وذلك أيضاً بسعي حضرة أمين بك مشحور رئيس دائرة الواردات في المالية. وهذه الجداول حصل فيها فروقات مع الميزانية ويجب تلاوتها وتصديقها لتسجل وترتاح في السنة المقبلة.

الاستاذ ميشال زكور: اذن هذا حذف من الموازنة. أمس صدقنا شيئاً والآن نرى شيئاً آخر. أيهما الأصح.

الرئيس: هذا الجدول لاننا صدقنا أرقام الموازنة تحت هذا التحفظ.

الاستاذ زكور: نأسف أن الحكومة تأتينا بشيء والحقيقة شيء آخر.

وزير المعارف: الموازنة إذا ضبط فيها التنسيق هي مضبوطة أما إذا حذف التنسيق يصبح الجدول هو المعمول به.

الرئيس: حذفنا البارحة ١٨٦٠٠٠ تبين أنها ١٨٣٠٠٠.

الاستاذ زكور: نحب أن نعرف كيف هذا. لو لم نطلب الجداول لظل المال كما كان في الموازنة. بالأمر ظهر في موازنة المعارف ثلاث أو أربع غلطات قبلت أنها نسيان وهذا غير حقيقي. لكن من تكرار هذه الحادثة الآن يظهر أن هناك غلطات كثيرة. والموازنة ثقة بين الحكومة والنواب. عندما تقدم الحكومة موازنة تعتمد على أرقام وعندما يظهر تناقض فيها تعتقد أن الحكومة على خطأ. وعلى الحكومة أن تقدم مرة ثانية ميزانية أصح كي تكون عند ثقة المجلس بها.

وزير المعارف: اليوم لم يوجد غلطات وجد غلطة نقل فقط أما غلطات أمس فليست وزارة المعارف هي التي قدمت الميزانية بل وزارة المالية وإذا كان هناك بعض غلطات قليلة فليس ذلك خطأ من الحكومة.

الاستاذ زكور: أنا وجهت كلامي إلى الحكومة. إنما أعجب من حضرة وزير المعارف أن يقول أن وزارة المعارف ليست مسؤولة بل وزارة المالية التي قدمت الموازنة. الحكومة هي كلها مسؤولة ووزير المعارف فرد منها وهو مسؤول. أما النسيان الذي ذكره فليس نسياناً ولا سهواً ولا سقوط أرقام.

وزير المعارف: أكاد أرى أن حضرة النائب يتهمنا إننا نزور. هذا لا يطاق.

الاستاذ زكور: أنا لم أقلها بل أردت أن تقولها أنت.

الرئيس: تبين من قراءة الجداول أن الحكومة تقدمت بموازنتها ومجموع الرقم ٢٩١٥٢٣ ليرة ثم قدمت طلباً بمبلغ ٦٠٠٠ ليرة فبلغت ٢٩٧٠٠٠ ليرة تقريباً. المجلس وفر ٢٦٧٧ ليرة فأصبحت ٢٨٨٨٤٦ في النهاية.

من يقبل هذا الرقم وهذا التصحيح يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل

الاستاذ زكور: اذن الذي صدق أمس يلغى.

الرئيس: نعم.

الرئيس: أصلح بند أوتيل ديو فأصبح ٨٥ سريراً بـ ١٩٢٣٨ ليرة وأعطي ظهر الباشق خمسة أسرة بـ ١١٣٠ ليرة.

وزير الداخلية: بحيث أنه جرى هذا التعديل بغير واسطتي أنا المسؤول فأرجو ارساله لي حتى أطلع عليه.

الامير خالد شهاب: أرجو أن يكون كل جدول يبيننا من الوزارات موقعاً من الوزير المسؤول.

رئيس الوزارة: طلبنا من كل وزير كشفاً باسماء موظفيه.

وزير الاشغال: الاسماء مش لازمة.

الرئيس: لوجود الاسماء فائدة لأن لجنة الموازنة تدقق في بعض شبهات حصلت لديها من أن بعض الاعتمادات غير مستخدم لها موظفون.

الاستاذ زكور: هذه ليست أسرار دولة.

٣ - جواب الحكومة على سؤال الامير خالد شهاب بخصوص الضرائب في الولاية وفي لبنان القديم.

الرئيس: ورد علي الجواب التالي من الحكومة رداً على سؤال الزميل الامير خالد:

سماحة رئيس المجلس النيابي الافخم

بمشاركة رئاسة الوزارة الجليلة

جواباً على السؤال الذي قدمه حضرة النائب الامير خالد شهاب أتشرف بافادتكم كونه لم يسن قط نظام في عهد الجمهورية يسرى على أبناء الولاية ونظام آخر يسرى على أبناء لبنان القديم والحقيقة أن القوانين القديمة التي لم تزل مرعية الاجراء تنص على وجود أنواع مختلفة من العقارات منها ما هو أميري ومنها ما هو ملك صرف الخ...

ويوجد عقارات من نوع الملك الصرف في الولايات القديمة وفي لبنان القديم.

والقرار الصادر من المفوضية العليا تحت رقم ٣٣٣٩ تاريخ ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ والذي تشمل أحكامه كافة الدول الواقعة تحت الانتداب الافرنسي لم يعدل النصوص القديمة بهذا الشأن.

وعمال المساحة لا يحق لهم تغيير نوع العقارات فهم يقيدون الملك ملكاً والاميري أميرياً والموقوف موقوفاً وذلك استناداً للوثائق والقيود والصكوك المبرزة.

وعليه فعمل لجان المساحة وأمانات السجلات العقارية ينطبق كل الانطباق على القوانين المرعية.

ان توحيد أنواع الأراضي مسألة تستوجب درساً دقيقاً لتعلق هذه المسألة بقوانين متعددة والحكومة ستدرس هذه المسألة.

أما مسألة توحيد الضرائب العقارية فالحكومة وضعتها تحت الدرس وستتقدم بمشروع قانون بشأنها في العقد المقبل لاجتماع مجلس النواب.

وتفضلوا يا سماحة الرئيس بقبول فائق الاحترام

بيروت في ١٠ ك ١٩٣١ سنة

وزير المالية

صبحي سليمان حيدر

الامير خالد شهاب: زادتني الحكومة بجوابها رغبة في الاصرار على ما طلبته في قولها أنه لم يتغير شيء في قوانين تركيا. أتكلم الآن في مصلحة الامة كلها. قلت أننا في لبنان لنا حالة منفصلة عن أن يقال هذا الامر يشمل كل الدول الواقعة تحت الانتداب. تريد الحكومة أن تقول أن هذا قانون ورثناه يشمل سوريا وجبل الدروز الخ. يعني يجب أن نبقي تحت هذا الحكم. نحن أبناء الولاية لم ندغم بلبنان القديم برضانا ليقولوا لنا يجب أن تظلوا كما كنتم بل أتينا برضانا لندغم ونصبح متساوين. اليوم الاخ يغار من أخيه ومصلحة البلد تقضي على كل فرد يغار على هذا البلد أن يعمل على ازالة هذه الفوارق لا أن يقال هذه قوانين ورثناها. انه يمكن الغاؤها. لقد الغينا ضريبة الاعناق ولم يتكلم أحد من أبناء الولاية اليوم التاجر يتألم وألمه من ذلك الفلاح في البقاع فمتى ملئت جيبه ملئت جيب التاجر ومتى ملئت جيب هذا اصطاف في لبنان. نحن سلسلة حلقات متصلة. ما الذي يحدو بالحكومة إلى القول أن هذه قوانين ورثناها. اقترح أن تتساوى وهذه كلمة أوجهها إلى المفوضية السامية التي تريد أن يكون أبناء الجمهورية متساوين. لا يجب أن يقول ابن الولاية أنا لا أتصرف بملكي وجاري يتصرف به. والحجة القصوى التي لا يمكن ردها هي أنه تبقى بعد ١٢ سنة انتداب أموالنا أميرية. نحن لا نعترف أن لبنان فتحنا بحق السيف. الدولة المنتدبة أتت للارشاد وهي منصفة. ما على الحكومة إلا أن تقول هؤلاء الاهلون من أنصفهم واحكمي. هل يقبل اللبنانيون أن يكون ملكهم كملكنا وأرجو من سماحة الرئيس أن يعين لنا جلسة لهذا الامر.

الرئيس: إلا إذا كانت الحكومة تقتنع.

وزير المالية: على النائب إذا لم يقتنع أن يقترح ماذا يريد.

الرئيس: المسألة بسيطة. ان أملاك لبنان كلها أصبحت أملاكاً صرفة.

الاستاذ زكور: لا يمكنني أن أؤيد الخطيب.

وزير المالية: أنا أحدد موعداً لهذا الأمر. في الدورة القادمة نقدم مشروعاً مفصلاً.

الرئيس: بكل تأكيد؟

وزير المالية: أنا أتعهد باسم الحكومة إننا في دورة آذار نقدم مشروعاً مفصلاً بهذا الأمر.

ابراهيم بك حيدر: قال في آذار. بدنا نصبر عليهم لآذار.

وزير الداخلية: الانجيل يقول - من يصبر إلى المنتهى يخلص.

٤ - جواب الحكومة بشأن الاعشار

الرئيس: يتلى جواب الحكومة بخصوص الاعشار.

فتلي وهذا هو:

جواب الحكومة على اقتراحي حضرات نواب الشمال في شأن تخفيض ضريبة العشر.

لا يخفى على المجلس الموقر أن موازنة السنة الحالية تتخبط في صعوبات كثيرة فإذا عمد المجلس إلى تخفيض ضريبة الاعشار أو غيرها من الضرائب المذكورة في الموازنة لاستحال إيجاد التوازن بين الواردات والنفقات.

هذا وقد أدى حتى الآن القسم الأكبر من المكلفين ضريبة العشر المطلوبة منهم. فإذا أخفضت اليوم هذه الضريبة كانت الحكومة كأنها تميز فئة المماطلين الذين لم يدفعوا حتى الآن ما عليهم على المكلفين الذين دفعوا الضريبة في حينها. بيروت في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٣١.

وزير المالية

صبحي سليمان حيدر

الامير خالد شهاب: كم هي المبالغ المحصلة من الفئة التي دفعت.

وزير المالية: هل يمكنني أن أجيب الآن.

الرئيس: الآن أمامنا مسألتان مسألة تخفيض الاعشار عن سنة ٣٢ و ٣١ ومسألة التحصيل ثانوية. الحكومة

قالت عن الأولى أن التخفيض غير ممكن المجلس يعمل حتى يجد مورداً لتخفيض الموازنة وتخفيض الضرائب.

وزير الداخلية: عن ذلك الحكومة لا تمنع.

يوسف بك الزين: نحن نبحت في موازنة سنة ١٩٣٢ ونرى أن في موازنة سنة ١٩٣١ فضلة.

الرئيس: هذا لا يعرف قبل قطع حساب سنة ١٩٣١

الأستاذ زكور: الاشارة قدرتها الحكومة ٢٥٠ ألف ليرة عن كل السنة جبي منها ٧٦ ألف ليرة حتى تشرين أول.

يوسف بك الزين: ما قول الحكومة.

وزير المالية: اعطونا مهلة لنجيب.

اعطونا مهلة لنجيب

الأستاذ دموس: القضية كما فسرهما سماحة الرئيس. أولاً يجب تنزيل الضريبة عن سنة ١٩٣١ أما الغاء الضريبة فعندما نصل إلى الوردات نبحت في الامر. أما جواب الحكومة فغير مرضي لأن الذين دفعوا هم الثلث والثلثان لم يدفعوا.

وزير المالية: تريدون تشجيع المماطل

الأستاذ دموس: كل نقاص. لكن لا نأخذ منه أكثر مما يستطيع.

الرئيس: ميزانية سنة ١٩٣١ ستنتهي قريباً ما بقي من السنة الا ٦ أيام فنعمل حسابنا ونصدر قانوناً.

يوسف بك الزين: السنة الماضية عملوا فينا كهذه السنة.

الرئيس: هذه السنة غير تلك.

الامير خالد شهاب: لكن هل الحكومة مستعدة لأن تعطينا في ٢٧ الشهر مقدار التحصيلات.

رئيس الوزارة: مستحيل. لي كلمة مكتوبة أقولها في مسألة الضرائب.

الرئيس: بعد السؤالات.

٥ - جواب الحكومة بشأن اعفاء المعامل الصناعية الوطنية من المسقفات.

الرئيس: ليتل جواب الحكومة بشأن اعفاء المعامل الصناعية من المسقفات.

فتلي وهذا هو:

جواب الحكومة على الاقتراح الذي قدمه حضرة الاستاذ زكور نائب جبل لبنان المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني الماضي المتعلق باعفاء المعامل الصناعية من ضريبة المسقفات.

ان قانون الضريبة العقارية على الاملاك المبنية الصادر في ١٥ كانون الأول سنة ١٩٣٠ يقضي باعفاء الابنية الجديدة من الضريبة لمدة ثلاث سنوات فالابنية الصناعية المنشأة حديثاً تستفيد من هذا الاعفاء كغيرها من الابنية وليس في الامكان تمديد مدة اعفائها إلى خمس سنوات لأن هذا التدبير يقيد الموازنات المقبلة دون أن يأتي بالتأثير المطلوب.

هذا ولا يخفى على المجلس الموقر أن الآلات والادوات التي يستوردها أرباب الصناعات لتجهيز معاملهم بها معفاة من الرسوم الجمركية وان هذا الاعفاء أصبح منذ مدة قريبة يشمل أيضاً الادوات التي تقوم مقام الادوات القديمة التي أصبحت غير صالحة للاستعمال. ناهيك بأن بعض المواد الأولية التي يستخدمها ارباب الصناعات الوطنية معفاة أيضاً عن الرسوم الجمركية أو تستوفي عنها رسوم ليست بذات بال وعليه فالحكومة ترى أن في ما تقدم تشجيعاً كافياً للحياة الصناعية في البلاد.

بيروت في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٣١

وزير المالية

صبحي سليمان حيدر

الاستاذ زكور: ان ما ذكرته الحكومة في جوابها من المساعدة التي تقدمها للمعامل الوطنية هو غير كافٍ. ونحن نعرف أن حكومات كثيرة وقريبة منا وفي ذات موقفنا تضع جمارك كبرى على الموارد التي يمكن انتاجها في البلاد. ان المسافرين إلى فلسطين لا يدخل ومعه ليمونة واحدة وذلك تشجيعاً لليمون فلسطين.

الرئيس: وقبرص بهذه الصورة.

الاستاذ زكور: ومصر. ان مصر أنهكت قوانا الزراعية بالضريبة الكبرى التي وضعتها على محصولاتنا وهي تفعل ما نراه مناسباً لآبناء بلادها. نحن نطلب مساعدة جزئية. إذا قلنا أن هناك معملاً وطنياً وحيداً في هذه البلاد يطلب من الحكومة أن تساعده بوضع ضريبة على المواد التي ينتجها والتي يأتي مثلها من الخارج فتقول الحكومة لا أقدر. يأتي مأمور الحكومة ويخمن هذه المعامل بمبلغ طويل عريض ويأخذ ضريبة المسقفات على هذه النسبة المعامل الوطنية لا تتجاوز الخمسة. ان هذه الاعانة تشجيع من الحكومة واعتراف بالجد والعمل الذي يبديه أصحاب هذه المعامل الوطنية ان معملاً كبيراً يبني في البحصاص للقطن وهو يعد الثالث من نوعه في العالم تأتي الحكومة هنا وتضع عليه مسقفات.

وزير المالية: اعفي ثلاث سنوات.

الاستاذ زكور: جاء الرجل بمئتي ألف ليرة انكليزية أحب أن يشغلها في بلادنا لا يمكننا في عقر دارنا أن نساعد برفع المسقفات عنه لمدة حتى يتنشط ويقوى ويكون عملنا مثلاً صالحاً للاغنياء المهاجرين. ان على الحكومة أن تساعد الصناعة الوطنية لأن حياتنا الاقتصادية متوقفة على هذه المساعدة.

وزير المالية: الحكومة أعطت الجواب الذي عندها.

الرئيس: نطرح الاقتراح على لجنة الموازنة والاقتراحات.

وزير الداخلية: مع تعيين نوع المعامل

الرئيس: كلا. بل ينص على المعمل المعفي.

الاستاذ زكور: هناك اقتراح قانون لي. إذا تلي يمكننا تحديدها.

٦ - جواب الحكومة بخصوص المتأخرين عن الدفع

الرئيس: للحكومة جواب آخر على المتأخرات هذا هو

جواب الحكومة على سؤال حضرة نائب الشمال قبلان بك فرنجية

المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣١

ان الحكومة تعامل جميع المكلفين على السواء وهي تخطرهم بوجوب دفع المتأخرات عليهم وليس في نيتها اعفاء المكلفين من هذه المتأخرات لأن ذلك يشجعهم على المماطلة في دفع الأموال المترتبة عليهم.

بيروت في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٣١

وزير المالية

صبيحي سليمان حيدر

٧ - جواب الحكومة بخصوص تعميم لجان التخمين

الرئيس: يتلى جواب الحكومة على مسألة تعميم لجان التخمين

فتلي وهذا هو:

جواب الحكومة على السؤال الذي القاه حضرة النائب السيد ميشال زكور

ان وزارة المالية أرسلت تعميماً إلى رؤساء لجان التخمين وجهت فيه أنظارهم إلى وجوب الدقة في تطبيق النصوص المتعلقة ببيوت المزارعين في قانون المسقفات الجديد.

ومع ذلك فإن القانون أعطى مهلة شهرين للاعتراض على التخمين فعلى كل من يدعي إلحاق الضرر به أن يقدم اعتراضه ضمن المهلة القانونية.

بيروت في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٣١

وزير المالية

صبحي سليمان حيدر

الاستاذ ميشال زكور: أريد أن ألفت نظر الوزارة إلى تخمين رسمي أرسل إلى أناس عندهم مسقفات يأوي إليها الزارع ومواشيه وقد ذكر على هذا التخمين أن المنزل يتألف من سبع غرف للمزارعين والمواشي معاً.

وزير المالية: كل هذه الغرف تخمن.

الاستاذ زكور: ان هؤلاء المخمين يأخذون على كل منزل مبلغاً ولا يهتم إذا كان المنزل للمواشي أو لا. هذا تحدٍ للقانون.

الاستاذ أمين مشحور: قانون الاحصاء يوجب على رؤساء اللجان أن يقيّدوا المنازل كلها.

يوسف بك الزين: ليقيدوا لكن لا يضعوا عليها ضريبة.

الرئيس: طالما بدهم يقيّدوا كل البيوت فمسألة الاعفاء تفصلها الحكومة.

يوسف بك الزين: في بعض تخمينات المخمن يكتب على الورقة «معفى».

الاستاذ أمين مشحور: هذا على سبيل التأمين فقط بحسب القانون.

الرئيس: إلى الآن لم يبلغ التحصيل والتكاليف بعد.

وزير المالية: في كل محل اعترضوا ونحن ننظر في الاعتراضات

الرئيس: والاعتراض يبدأ من وقت التبليغ.

رئيس الوزارة: مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢

ان مقرر الميزانية العام ومقرر اللجنة المالية صرفا الجهد لكي يظهر في تقريريهما عن ميزانية

١٩٣٢ ان الإيرادات المقدرة للسنة المذكورة هي بحسب الارقام الموضوعه لها أقل جداً من المبالغ التي استوفيت في سنة ١٩٣٠ والمبالغ التي يرجح استيفاؤها في سنة ١٩٣١ في حين أن الاعتمادات المطلوبة لسنة ١٩٣٢ تتجاوز قيمة المدفوعات في السنتين المشار إليهما اللتين جعلتنا موضوعاً للمقابلة .

والواقع أن من يدقق في المقابلة بين الحساب الختامي لسنة ١٩٣٠ والحسابات الشهرية لسنة ١٩٣١ ومشروع ميزانية ١٩٣٢ يستنتج ما يأتي :

أولاً - ان مجموع الإيرادات المحصلة في سنة ١٩٣٠ يبلغ ٦١٧١٤٩٥ ل.ل.س.س. يجب أن يطرح منها مبلغ الـ ٩٣٠٢٠٨ ل.ل.س.ل.س. المدرج في الباب السابع تحت عنوان «مأخوذات مصرح بها من الاموال الفائضة الجاهزة والاموال المحررة» فلكي تصح المقابلة بين مقبوضات السنة المذكورة وميزانية سنة ١٩٣٢ التي لم يقدر في الباب السابع منها أي مبلغ من هذا القبيل فيصبح إذاً مجموع إيرادات ١٩٣٠ - ٥٢٤١٢٨٨ ل.ل.س.س. مقابل ٥١٦٨٠٠٠ ل.ل.س.س. مقدرة لسنة ١٩٣٢ أي بنقص ٧٣٢٨٨ ل.ل.س.ل.س. عن المبالغ التي حصلت سنة ١٩٣٠ . وهذا الفرق ناشيء عن أن الإيرادات المرصدة في الباب السادس لتسديد نفقات بلغت سنة ١٩٣٠ - ١٧٧٧٠٧ ل.ل.س.س. مقابل ٤١٠٠٠ ل.ل.س.س. مقدرة لها في سنة ١٩٣٢ فيكون الفرق ١٣٦٧٠٧ ل.ل.س.س. على أن هذه الإيرادات لا تعد دخلاً بالمعنى الصحيح مأخوذاً من الاهلين بل هي مقبوضات عن خدمات مؤداة قيد ما يقابلها في المصروفات . فإذا طرحنا أيضاً مبلغ ١٣٦٧٠٧ ل.ل.س.س. من مجموع إيرادات سنة ١٩٣٠ نزل هذا المجموع إلى ٥١٠٤٥٨١ ل.ل.س.س. أي أقل من مجموع المقدرات لسنة ١٩٣٢ بمبلغ ٦٣٤١٩ ل.ل.س.س.

ثانياً - إذا قابلنا بين الإيرادات المقدرة لسنة ١٩٣٢ ومتوسط الإيرادات المحصلة في السنوات الخمس الاخيرة أي من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ ظهر لنا أن هذا المتوسط يبلغ ٦٤١٩٣٦٧ ل.ل.س.س. يجب أن يطرح منه ١٤٥٤٩٣٨ ل.ل.س.س. المتوسط «المأخوذات المصرح بها» وظهر أن الرصيد يبلغ ٤٩٦٦٤٢٩ ل.ل.س.س. أن بنقص قدره ٢٠١٥٧١ ل.ل.س.س. عن مجموع الإيرادات المقدرة لسنة ١٩٣٢ .

ثالثاً - ان الإيرادات حتى آخر تشرين الأول سنة ١٩٣١ بلغت ٤٠٧٤٦٨٨ ل.ل.س.س. يجب أن يطرح منها مبلغ ٤٣٩٤٩٥ ل.ل.س.س. للمأخوذات مصرح بها فيكون مجموع الإيرادات الصافي للأشهر العشرة الأولى من سنة ١٩٣١ - ٣٦٣٥١٩٣ ل.ل.س.س. وإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ما يساوي خمسه أي ٧٢٧٠٣٨ ل.ل.س.س. للإيرادات المنتظر تحصيلها في الشهرين الاخيرين من هذا العام أصبح المجموع العام لإيرادات سنة ١٩٣١ - ٤٣٦٢٢٣١ ل.ل.س.س. فيكون هناك

نقص عظيم قدره ٧٥١٧٦٩ ل.ل.س. بالنسبة إلى الإيرادات المقدرة في الميزانية سنة ١٩٣١ ونقص قدره ٨٠٥٧٦٩ ل.ل.س. بالنسبة إلى مشروع ميزانية ١٩٣٢ فالمستقبل إذاً يبدو لنا قائماً متجهماً لو قدرنا إيرادات الشهرين الآخرين من سنة ١٩٣١ على نسبة ما حصل في الأشهر العشرة الأولى. ولكن الأمل وطيد بأن الإيرادات التي حصلت في تشرين الثاني الماضي والإيرادات التي ستحصل في الشهر الجاري الحالي ستزيد زيادة محسوسة عن المتوسط الشهري كما يحدث في كل عام وان سنة ١٩٣١ إذا لم تحتّم بتوازن بين الإيرادات والنفقات فإن العجز يكون فيها قليلاً.

ومما تقدم يظهر جلياً أن قول القائلين بأن الإيرادات المقدرة لسنة ١٩٣٢ مخمنة بمبلغ يقل كثيراً عما كان يجب تقديره إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى ما استوفي في السنوات الماضية والسنة الحالية - إنما هو زعم لا يرتكز على أساس وإنه لا يمكن في حال من الأحوال أن يزداد تقدير الإيرادات لسنة ١٩٣٢ بدون أن نستهدف لخيبة شديدة في آخر السنة.

أما فيما يختص بالمصروفات فإن الحساب الختامي لسنة ١٩٣٠ يدل على أن مجموعها يبلغ ٥٥٧٣٥٢٦ ل.ل.س. يجب أن يطرح منه مبلغ ٧٨٩٨٧ لنفقات السنوات السابقة لأنه لم يدرج لها اعتماد في ميزانيتها ١٩٣٠ و ١٩٣١ ولا في مشروع ميزانية ١٩٣٢ فيكون إذاً رصيد النفقات لسنة ١٩٣٠ - ٥٤٩٤٥٣٩ ل.ل.س. مقابل ٥١٦٨٠٠٠ أي بوفر قدره ٣٢٦٥٣٩ ل.ل.س. في مشروع ميزانية ١٩٣٢ بالنسبة إلى نفقات سنة ١٩٣٠ أما نفقات ١٩٢٩ فقد بلغت ٥٥٩٦٧٥٠ ل.ل.س. يجب أن يطرح منها ٨٠١١٥ ل.ل.س. لأجل نفقات السنوات السابقة فيصبح الرصيد ٥٥١٦٦٣٥ ل.ل.س. مقابل ٥١٦٨٠٠٠ ل.ل.س. أي بوفر قدره ٣٤٨٦٣٥ ل.ل.س. في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ بالنسبة إلى نفقات ١٩٢٩.

أيها السادة

ان هذا البيان برهان دامغ على أن نفقات سنة ١٩٣٢ لم تقدر بسخاء واريحية كما أن إيراداتها لم تقدر بأقل من قيمتها الحقيقية وان مشروع ميزانية ١٩٣٢ يدل دلالة صحيحة على الاعباء العادية التي يجب على خزانة الدولة أن تتحملها في خلال السنة الحالية المقبلة كما يدل دلالة صادقة على الموارد التي يمكنها أن تتصرف بها بتلك الاعباء.

في ١١ ك ٢ سنة ١٩٣١

الاستاذ زكور: عندما أخذنا الأرقام وقابلنا بينها وبين ما جبي قبل نهاية السنة عرضنا المقابلات على الحكومة لنرى أن في الجباية زيادة عن المقدّر. قدرت في السنة الماضية الواردات بمليون و ٥٠٠ ألف ليرة جبي منها حتى أول تشرين مليون و ٧٠٠ ألف.

رئيس الوزارة: يا أفندي العبرة مش بالمفردات.

الاستاذ زكور: المتأخر ذكرناه. لكن من حقنا الجمركية فيه ٨٠٠ ألف ليرة فلم يؤخذ وهذا سببه. نحن نقيس المستقبل على الحاضر. ففي جميع البنود زيادة في الواردات إلا في بند واحد بلدية بيروت تأخذ نصف بالمئة من الجمرك فقط وتقبض سنوياً مبلغ ١٧٠ ألف ليرة يعني أن البلدية تقدر أن تقبض ما نقبض نحن.

رئيس الوزارة: البلدية تحصل هذا مدخولاً غير صافٍ نحن نحصل الصافي بعد جميع المصروف ومنها الديون العمومية.

الرئيس: مؤكداً أن الحكومة لم تضع الرقم إلا بعد أن أجابت المفوضية أنه الصافي. وهو أصفى الصافي. الاستاذ زكور: ومع ذلك لا نقبض منه إلا ٢٢٥ ألف ليرة كل ما نطلب إلى الحكومة أن لا تنظر بهذه النظرات السوداء.

رئيس الوزارة: لو كنت متشائماً لقلت أن العجز ٧٠٠ ألف ليرة.

وزير الداخلية: القضية قضية أرقام.

الاستاذ زكور: وأنا أجاب بالأرقام.

الرئيس: على أي معدل تقدر الحكومة رقم الدخل.

رئيس الوزارة: على معدل خمس سنوات متحصلة ماضية.

الرئيس: العادة على معدل ٣ سنوات فهل الموازنة المقبلة لسنة ١٩٣٢ هي على متوسط الثلاث سنوات الماضية.

رئيس الوزارة: الأساس نعم لكن هناك أسباب عدلته.

الرئيس: هل يمكن أن نعرف معدل الخمس سنوات.

رئيس الوزارة: موجود.

الرئيس: أصول المحاسبة لا تسمح بالتخمين مع فرق بالمئة عشرين هذه هي الاصول القانونية فهل هذا الذي حصل أم لا؟

الأستاذ ديموس: الخلاف من حيث النظرية واقع في جدول الإيرادات. عندنا ٣٦ مورداً أخذناها كما هي وكما أعطتنا إياها الحكومة وقد تبين الآن من الأرقام التي جاء بها معالي رئيس الوزارة ان هذه التقديرات لم تأتٍ بالنتائج كما هم قدروها ونحن لسنا مسؤولين عن التغيير نحن لم نتناول من هذه الموارد غير ستة موارد فقط لم نتجاوزها إلى غيرها ومن يلاحظها ير مثلاً أن البنزين لا يمكن

الرجوع فيه إلى خمس سنوات إلى الوراء بل يجب أخذ المعدل الوسط للسنتين الاخيرتين وهذا ما طالبناهم به . أما سقوط المعدل في ضريبة الاعشار فالحكومة مسؤولة عنه . نحن لا نستطيع أن نضع ضريبة جديدة لأن المستقبل قاتم فنأمل أن يساعدنا معالي رئيس الوزارة على جلاء هذا المستقبل .

وزير المالية : ان لي بياناً أرد به على حضرات المقررين سيتلوه الاستاذ مشحور رئيس دائرة الواردات .
فتلا الاستاذ مشحور البيان التالي :

بيان وزير المالية

على تقرير مقرر الموازنة العام وعلى تقرير مقرر اللجنة المالية

درست وزارة المالية بانتباه التقرير الذي وضعه حضرة النائب شبل بك دموس مقرر لجنة الموازنة في مشروع موازنة سنة ١٩٣٢ كما أنها امعنت النظر في تقرير حضرة النائب ميشال أفندي زكور مقرر اللجنة المالية في المشروع المذكور، وكلا التقريرين يجمعان إلى المحاسن البيانية الفنية الشيء الكثير من النظريات المالية الصحيحة والمبادئ الطيبة الرحبة الجديرة بالاعتبار والتقدير .

بيد أنه مع اعجابنا بما حواه التقريران المذكوران من المحاسن الادبية والفنية لا يسعنا السكوت عما ورد فيهما من الخطأ في الارقام والشطط في الاستنتاجات التي لا تتفق والواقع في معظمها .

فخشية من أن يعلق في ذهن المجلس الكريم شيء من هذا ترانا مضطرين إلى تناول تلك الارقام والمعلومات والاستنتاجات بالرد المستند إلى الارقام الصحيحة المأخوذة عن سجلات وزارة المالية والوثائق الرسمية .

وقبل الشروع في الرد، تود وزارة المالية أن تشكر حضرة النائب شبل بك دموس لبيانه بأن ما يصيب المكلف اللبناني من الضرائب المباشرة وغير المباشرة حتى ومن المكوس وعائدات الجمارك هو دون ما يدفعه المكلفون في سائر بلاد الله على اطلاقها، بما فيها البلاد المجاورة المنسلخة عن الدولة العثمانية .

وهي حقيقة يجب اقرارها في الازهان، ولقد طالما جاهرت بها على رؤوس الاشهاد؛ ويلذ للحكومة بنوع خاص أن تسمع حضرة المقرر - وهو من نواب الامة الغيورين على مصالح المكلفين القائمين على كشف ظلامتهم مردداً ومؤيداً بالارقام الحسية بأن الحكومة التي تتولى مصالح البلاد، لا ترهق المكلف بالضرائب .

وإننا لنأخذ عليه تصريحه هذا حجة دامغة على فساد ما تلوكه الالسن في المجتمعات وتردده الصحف السيارة الآونة بعد الاخرى، فتفسد على الرأي العام نظره في حكومته واعتقاده، وتنغص عليه عيشه وسهاده .

وبعد، فإن حضرة المقرر أتى على ذكر التبرم الملموس في طبقات الامة من الضرائب والمكوس - على قلتها

وتفاهتها التي أيدها بالارقام - وعزاها إلى جهل الحكومة وسوء تدبيرها إلى الجهل في أصل وضع الضريبة التي لم ترع فيها المصلحة الاقتصادية العمومية وإلى سوء التدبير في تحقيقها وجبايتها.

ان التبرّم من الضرائب سجيّة في كل مكلف وعادة راسخة في طبعه مألوفة سواء أكانت الضرائب خفيفة على عاتقه أو ثقيلة الوطأة، ولا غرو فإن دفع المال لامر غير مستحب في ذاته لا يروق لبشر.

ولو كان في وسع الحكومة أن تنفق على مصالح الرعية دون أن تتناول من أحد دانقا اذن لرأينا الناس مقبلين على الخزينة يطالبونها بجعل واعانات.

أما الجهل في أصل طرح الضرائب فتهمة باطلة إذ أن الحكومة الحالية وما سبقها من الحكومات التي تعاقبت على مصالح الدولة لم تجيء بهذه الضرائب من عندياتها.

فالضرائب كما يعلم حضرة المقرر على نوعين القديمة والحديثة.

فالحديثة منها عرضت نصوصها وقوانينها على هذا المجلس الموقر فتولت لجانه درسها وتمحيصها ثم تناولها المجلس بالمناقشة فحورها ونقحها ثم أقرها مهذبة ودفعها مجلوة إلى الحكومة لانفاذها، وبالطبع ان هذه القوانين خالية من الشوائب.

أما القديمة وهي ما عنها حضرة المقرر على ما نعتقد فإن قوانينها موروثّة عن الحكم البائد ونافذة منذ عشرات السنين وفي كل سنة ينظر المجلس الكريم في تحقيقاتها وتقديرات إيراداتها ويصدقها بتنقيح أو بغير تنقيح.

على أن وزارة المالية لا تحهل النقص والسيئات التي تعتور قوانين هذا النوع من الضرائب وهذا ما حدا بها إلى السعي في تحويرها شيئاً فشيئاً ولا يخفى عن علم المجلس الكريم ان اصلاح قوانين المالية لعمل يحتاج إلى الروية والامعان والدرس الطويل فلا يتم بين ليلة وضحاها.

فالحكومة إذا أخذت في استدراك هذا الخلل تدريجياً، ففي السنة الغابرة عرضت مشروع قانون المسقّفات وهي الآن تتولى انفاذه طبقاً للنصوص المصدقة، وفي هذه الدورة ستعرض عليكم قانون التمتع الجديد، وقانوناً للرهان في سباق الخيل.

وهناك قوانين أخرى لم نزل تحت البحث والتنقيب فإذا تم وضع نصوصها عرضتها بأول فرصة ممكنة.

فيتضح إذاً للمجلس الموقر أن تهمة الجهل التي رمى بها الحكومة عفواً حضرة المقرر لهما تهمة باطلة.

أما التهمة الثانية أي سوء التدبير في تحقيق الضرائب وجبايتها فباطلة أيضاً كزميلتها حتى يقوم عليها دليل صريح.

بالأمس شكّا حضرة النائب ميشال أفندي زكور من معاملة جارية على بعض مكلفي قرى الساحل، فرجوناه أن يدفع المستندات التي في يده إلى وزارة المالية لتقوم بالتحقيق على شكواه، حتى إذا ثبت التقصير تلافيناها بالاصلاح وأنزلنا بالمقصر العقوبة القانونية، فوعد حضرته أن يفعل ونحن لم نزل نأمل أن يبرّر بوعده.

ومهما يكن من هذا الحادث الافراي فإن وزارة المالية تؤكد بأن دائرة الواردات في العاصمة وكل دوائر

التحقق في الملحقات تعني عناية خاصة في طرح الضرائب بصورة عادلة تتفق والقوانين المرعية الاجراء فتحاشى ارهاق المكلفين والتفادي عن غير حق ولا صواب في خدمة مصلحة الخزينة بداعي الغيرة عليها غير مستحبة ولا مأنوسة بل تسعى في أن تقف موقفاً عادلاً قانونياً مع شيء كثير من العطف والتساهل .

نعم قد يحدث خطأ في تكليف بعض الناس ، ولسنا لندعي العصمة ، ان العصمة لله ، ولكن عندما يتضح لنا خطأنا نبادر حالاً إلى اصلاحه ولنا على ذلك شواهد جمة .

وأنا لتتحدى أياً كان من الناس أن يثبت بأنه طرق باب دائرة من دوائر المالية يشكو ظلامة أو حيفاً في تكليفه فسدت في وجهه أبواب الشكوى ولم تكشف ظلامته . على أن وزارة المالية لا تألو جهداً في اصلاح التنظيم المالي تدريجاً كلما وجدت لذلك ضرورة .

أما الجباية فإنها تسير بكل تؤدة ورفق ، مراعاة للحالة الاقتصادية الصعبة التي تحتازها البلاد ، فلو كانت الحكومة تستعمل العنف والشدة والتنكيل في استيفاء الضرائب لما كان هناك بقايا .

فليس إذاً من نحاس يحمى حتى البياض ، ولا ضحايا بشرية تشوى شيئاً على اقدام الصنم الغاشم .

نعم ان الحكومة بعد الصبر وطول الاناة ، تضطر إلى استعمال الحزم في مطالبة المالكين عن الدفع ، ليؤدوا ما عليهم أسوة بسواهم من المكلفين ولا تثريب عليها من ذلك ولا حرج فهي إنما تتذرع بالقوانين للقيام بالواجب المفروض عليها ولكن بين الحزم المقرون باللين وبين العنف والتنكيل مجالاً لو ولجّه حضرة المقرر لكان أقرب إلى العدل والانصاف .

أيها السادة :

لم تكن التهمة المزدوجة التي رمى بها الحكومة حضرة المقرر إلا براعة استهلال شق منها بعد ذلك بمهارته وزلاقة لسانه المشهورة طريقاً إلى تهمة ثالثة - أعوذ بالله من الثالثة -

وهي أيضاً تهمة مزدوجة ذات حدين ، تأكل صعوداً ونزولاً كالمشمار كما يقول حضرته :

التقدير في الواردات والاسراف في النفقات .

أما الاسراف في النفقات فباطل ولا أدل على ذلك من تفاهة المبالغ التي توصلت للجان الفرعية إلى حذفها من مختلف الموازنات بعد شق النفس بالنسبة إلى مجمل الميزانية العمومية ، ومعظم المحذوف مئآت عن الغاء التنسيق الذي قرره هذا المجلس ، وإني استشهد حضرة رؤساء هذه اللجان الذين انكبوا على درس الموازنات الخاصة بهمة لا تعرف الملل وعانوا جهداً عظيماً حتى تمكنوا من نحت بعض الارقام واثبتوا الباقي لاقتناعهم بضرورتها ولو كان في مقدورهم الامعان في الحذف لما أحجموا عنه البتة .

بقي التقدير في الواردات ، وفيه بيت القصيد .

يعتقد حضرة المقرران الفاضلان ، وقد يتبادر إلى فكر المجلس الموقر أيضاً أن وزارة المالية وضعت تقديرات موازنة الايرادات «اعتباطاً» على لغة المقرر أو من عندياتها وعلى هواها ، فدونت لها أرقاماً ناقصة متعمدة في ذلك

أنقص الإيرادات عن حدها الحقيقي لغاية في نفسها ورغبة منها في بيان عجز الموازنة بالنسبة إلى المصروفات المنتظرة وجل منها أن تتوصل إلى فرض ضريبة جديدة على الموظفين وأن يكون لهذا الافتتات ظواهر قانونية تميزه وتبرره.

والحقيقة على خلاف ما ادعى حضرة المقرران.

فإن وزارة المالية سارت ولم تزل تسير في تقدير الواردات على القاعدة المالية الصحيحة التي سنها المفوض السامي بتعليمات المحاسبة العمومية، وملخصها أن تقدر الواردات للسنة الجديدة على معدل التحصيلات في السنين الخمس الأخيرة بعد اسقاط أعلاها وأدناها إيرادات، مع مراعاة بعض الطوارئ والظروف التي تؤثر على هذه النسبة صعوداً أو هبوطاً.

وعلاوة عن البراهين والأرقام التي أوردتها معالي رؤساء الوزراء في البيان الذي وضعه نورد فيما يلي على سبيل المثال، بعض تقديرات موازنة السنة الحالية ونقابلها على معدل التحصيلات للسنين السابقة، فيرى المجلس الكريم إننا نعمل وفقاً للقاعدة المسنونة بكل حرص:

تقديرات موازنة	سنة ١٩٣١	معدل ٥ سنين	معدل ٣ سنين
المسقفات	٣٩٠	٣٩١	٤٠٢
التقديرات تكاد تكون نفس معدل ٥ سنين وتنقص ٣ بالمئة عن معدل ٣ سنين			
الأراضي	٢٤٥	٢٥٥	٢٥٤
التقديرات تنقص عن المعدلين ٤ بالمئة			
الاعنم	١٤٠	١٤٠	١٥٤
التقديرات هي نفس معدل ٥ سنين وتنقص عن معدل ٣ سنين ٧ بالمئة تقريباً			
الطرق	١١٠	١١٩	١١٨
التقديرات تنقص عن المعدلين ٧ بالمئة تقريباً			
الرسوم القضائية	١٠٠	١٠٥	١٠٣
تنقص التقديرات عن معدل ٥ سنين ٥ بالمئة وعن معدل ٣ سنين ٣ بالمئة			
رسوم المسكرات	٤٢	٤٢	٤٥
التقديرات هي نفس معدل ٥ سنين وتنقص تقريباً عن معدل ٣ سنين			

وهكذا دواليك في معظم البنود

فترون ان التقديرات كانت مطابقة لمعدل تحصيلات الخمس السنين والثلاث السنين، وان النقص في بعضها يتراوح بين ٣ بالمئة و٧ بالمئة ومن الحق أن ينقص عنه على القليل ١٠ بالمئة بالقواعد الاقتصادية الدولية الخاصة بالموازنات والتي لا يحفلها أرباب الشرع والقانون.

ففي الامثال المذكورة الدليل القاطع على أننا لم نضع هذه الارقام جزافاً بل مستندين إلى قاعدة راهنة معقولة. وكذلك تقديرات السنة المقبلة.

فإن الارقام المثبتة في المشروع مطابقة في معظمها للمعدل المستخرج من القاعدة التي أشرنا إليها حاشا بعض القيود التي يلاحظ فيها زيادة أو نقصان عن ذلك المعدل لم يوضع عبثاً بل لحكمة قضت بها حوادث وظروف معلومة فإن وزارة المال تتبع مجرى الحالة الاقتصادية وتنظر بعين نقادة حكيمة إلى النتائج المتوقعة من هذه الحالة وإلى مختلف العوامل التي يخشى أو يرجى أن تأثيرها على سير الإيرادات فتستدركها بزيادة التقديرات زيادة معقولة أو بانقاصها قليلاً وهي تسير في هذا السبيل في كثير من الاعتدال والحذر.

ولا يسع المنصف المدقق بعد البحث والتنقيب أن يتهم وزارة المال بالتقشير في تقدير الإيرادات ما دامت تسترشد بالقاعدة المالية الصحيحة بل يمكن القول بأنها في بعض البنود قد ذهبت في التقدير إلى مدى أبعد مما توجبه تلك القاعدة وجل ما تتمناه أن تأتي الحوادث والظروف بتحقيق أملها وانتظارها.

لنلق نظرة إلى جدول رقم ١ الذي وضعه حضرة مقرر الموازنة في مقابلة تقديرات موازنة سنة ١٩٣٠ و١٩٣١ على مقدار المتحصل من إيرادات كل من تلك السنتين.

١ - موازنة عام ١٩٣٠ -

ذكر حضرته الضرائب التي أربت تحصيلاتها على ما قدر لها في الموازنة ولكن أغفل ذكر الضرائب التي تدنت وارداتها عن تقديراتها فأورد ما يوافق غرضه وأغفل ذكر ما يعارض الغاية التي توخاها من اظهار تضخم الإيرادات وعدم صحة أرقام الموازنة.

ان الحقيقة لا تتجزأ

ان الضرائب والرسوم الواردة في الموازنة تبلغ نيفاً و٣٠ ضريبة ذكر حضرة المقرر سبعة منها فقط فيها زيادات وأغفل ذكر ٢٥ في معظمها نقص محسوس.

قال ان في المسقفات زيادة ٢٥ ألف ليرة.

ونسي ان في الاراضي نقص ٢٠ ألف ليرة بما فيه المتحصل من البقايا.

وقال ان في التمتع زيادة ١١٠ آلاف ليرة

وسكت عن الاعشار وفيه نقص ١٠٠ ألف ليرة

وقال في الاغنام زيادة ٣٠ ألف ليرة

مع ان في رسوم التسجيل نقص ٣٠ ألف ليرة مثلها.

وقال في البنزين والطوايع والتبغ زيادة ٦١٦ ألف ليرة.

وتجاوز عن النقص الهائل في ايرادات المصالح المشتركة وقدره ٨٠٠ ألف ليرة.

هذا بشأن موازنة سنة ١٩٣٠

أما موازنة سنة ١٩٣١ فلا يمكن الحكم على نتائجها قبل نهايتها وقطع حسابها ومعرفة الزيادة والنقصان في تحصيلات كافة بنودها وعلى كل حال فإنه لا يصح الاعتماد على تحصيلات سنة واحدة لتبنى موازنة صحيحة بل يجب ضم هذه السنة إلى السنين السابقة واستخراج معدل متوسط منها كلها عملاً بالقاعدة المأثورة وما سوى ذلك خطأ.

فضلاً عن إننا إذا راجعنا مقدار التحصيلات الواقعة حتى الآن في ايرادات السنة الحالية نجد بها ما وجدناه بتحصيلات سنة ١٩٣٠ فإن في تلك كما في هذه زيادة ونقصان ولا يصح أن يؤتى على ذكر الزيادة دون الاشارة إلى النقصان وهذا أمر بديهي.

وفي هذا الصدد تود وزارة المالية أن تشير إلى فساد العمليات الحسابية التي توغل بها حضرة المقرر والتي استخرج منها استنتاجات فاسدة أيضاً.

مثال ذلك ضريبة التمتع فقد قال حضرته ان المتحصل خلال ٩ أشهر يبلغ ٢٨٦ ألف ليرة فإذا جاء الربع الاخير في السنة بمثل معدل الثلاثة الارباع الأولى لبلغت إذا التحصيلات ٣٨١ ألفاً والمجلس الكريم يعلم بأننا ضربنا للتمتع حدوداً يستفيد لمكلف ضمنها من حسم ٣٠ بالمئة فكانت النتيجة أن تهافت الناس إلى الدفع والمبلغ المشار إليه إنما هو كل مقدار الضريبة لا ثلاثة أرباعها.

ومثال ذلك الاغنام والمجلس يعرف أن رسوم الاغنام تستوفى في الربيع، والمبلغ المتحصل هو كل ما يعود للخزينة فليس هناك مجال لمعدل نسبي بين الربع والثلاثة الارباع.

ومثال ذلك البنزين فإن المبلغ المقيد ايراداً حتى آخر أيلول سنة ١٩٣١ هو نصيبنا من رسومه عن السنة الماضية كلها وليس عن ثلاثة أرباعها، فعمليات حضرة المقرر الحسابية واستنتاجه بالارقام الضخمة فاسد بالأساس.

ثم ان في تقرير الاستاذ ميشال أفندي زكور أموراً أخرى نجيب عليها بإيجاز.

فوائد الاموال المودعة بالبنك

عملاً بالبند الحادي عشر من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة ومصرف سوريا ولبنان الكبير تقرر أن تكون الفائدة على الاموال المودعة فيه لحساب الحكومة اللبنانية ٢ بالمئة دون معدل القطع في بنك فرنسا وقد جرى المصرف المذكور على هذه القاعدة ولا قبل لنا بتحويلها ومن شاء من المجلس الكريم أن يطلع على مبلغ نصيبنا من الفوائد يوماً فيوماً فإن وزارة المالية مستعدة لتبليته.

المصالح المشتركة

ليس حساب ايرادات المصالح المشتركة سراً مكتوماً فإن المفوضية العليا قد طبعته في هذه السنة ويمكن لحضرة النائب أن يطلع عليه متى شاء.

زيادة رسوم الدخولية على التبغ الاجنبي

ان هذه المسئلة لا تبرح فكر الحكومة وهي تسعى السعي الحثيث إلى تحقيقها.

وقد أبدى حضرة النائب مخاوفه من امكان الحصول بآخر السنة الحالية على حصتنا من رسوم الجمارك فليطمئن باله ان حصتنا ستصلنا ولا خوف عليها من الضياع.

الخلاصة

ومن مراجعة أرقام الواردات المقدرة للسنة المقبلة يتضح أن مجموع الزيادات الطارئة عليها بعد اسقاط المبالغ المخفضة قد بلغ ٢٧٨٠٠٠ ليرة فلم يعد في الوسع التماذي في هذا السبيل إلى أبعد من المبلغ المشار إليه.

ولا يخفى عن علم المجلس الموقر أن التوازن لم يحصل في ميزانية سنة ١٩٣١ الحالية إلا بفضل ما سحبناه من الأموال الجاهزة وقدره ٤٢٤ ألف ليرة.

ولما كانت الحكمة تقضي على الحكومات اسوة بالافراد بأن تنفق على حاجاتها من مداخيلها الوضعية الصحيحة التي ترد عليها سنة فسنة وان لا تتجاوز في مصروفاتها مقدار تلك المداخيل. فلا تمد يدها إلى الأموال الجاهزة المقتصدة من السنين السابقة والتي يجب استعمالها لتوفير الثروة العامة وتحسين طرق الانتاج والمنافع العمومية فقط دون سواها من أبواب الانفاق.

ولما كانت الحكومة عازمة عزمًا أكيداً على أن لا تفعل في السنة المقبلة ما فعلته في السنة الحالية فلا تستعمل شيئاً من الاموال الجاهزة في سبيل الموازنة العادية، فقد اضطرت بحكم الضرورة إلى وضع ضريبة على الموظفين أدخلتها في صلب الميزانية بقيمة ٢٠٠٠٠٠ ليرة، وبفضل هذه الضريبة حصل التوازن المنشود.

فالحكومة ترجو من المجلس الكريم أن يعضدها في ما قصدت إليه لخير البلاد ومصلحة الخزينة بأن يصدق موازنة الإيرادات كما هي مدونة في المشروع المعروض عليكم بلا زيادة البتة، كما انها ترجوه أن يصدق الضريبة المفروضة على الموظفين وهي ضريبة عادلة ومعتدلة.

عادلة لانه من العدل والانصاف أن يشترك الموظفون في القيام بأعباء الدولة التي ينعمون بخيراتها أسوة بمواطنيهم، وعملاً بقاعدة المساواة بين أفراد الأمة الواحدة.

ومعتدلة لأن مقدارها ليس بالثقل الباهظ، سيما وان أسباب المعيشة قد سقطت إلى معدل أدنى من الرسم المزمع فرضه عليهم.

زد على ذلك ان هذه الضريبة هي مؤقتة ولأجل محدود.

والحكومة على استعداد لاعطاء كل ما يرغبه المجلس الكريم من الايضاحات والبيانات عندما يتولى درس الإيرادات بنداً بنداً تأييداً للمبادئ التي اعتمدتها في تنظيم الموازنة الجديدة.

بيروت في ١٥ ك ١٩٣١ سنة

وزير المالية

الامضاء: صبحي سليمان حيدر

الرئيس: أريد أن أعرف مسألة. عندما تأخذون معدل الخمس سنوات هل تضيفون على السنة التالية البقايا.

رئيس دائرة الواردات: طبعي

الرئيس: أعتقد أن الواردات يجب أن تؤخذ بقطع النظر عن البقايا. ثم كيف نزلتم خمسين ألف ليرة من الأعمار.

رئيس دائرة الواردات: رأينا أن تحصيلها ينقص سنة عن سنة.

الرئيس: لأن معدل الخمس سنوات لا يعطي المبلغ

رئيس دائرة الواردات: الاعشار معدل الخمس سنوات تعطي ١٨١ ألف ليرة ومعدل الثلاث سنوات تعطي ١٨٢ ألف ليرة. وقد كنا وضعنا ٢٥٠ ألف وضعناها هذه السنة ٢٠٠ ألف.

الامير خالد شهاب: لكن في أثناء هذه السنين المجلس لم ينزل منها شيئاً.

الرئيس: أجل هناك تنزيلات.

ورفعت الجلسة

رئيس مجلس النواب

محمد الجبر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

خليل تقي الدين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة يوم الاربعاء الواقع في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٣١

الساعة الثالثة بعد الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة اللائحة المفصلة لوظائف وزارة الصحة والاسعاف العام.

٣ - التناقش في ميزانية وزارة الزراعة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من العقد العادي الثاني الاربعاء في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٣١ الساعة الثالثة بعد الظهر برئاسة سماحة الاستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر.

في مقعد الحكومة أصحاب المعالي: أوغست باشا أديب رئيس الوزارة ووزير العدلية والزراعة والاستاذ موسى بك نمور وزير الداخلية والصحة وحسين بك الاحدب وزير الاشغال العامة والاستاذ صبحي بك حيدر وزير المالية والاستاذ جبران بك تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة.

النواب الحاضرون: السيد أحمد الحسيني، الاستاذ أنيس الخوري، ابراهيم بك حيدر، الياس بك سكاف، الاستاذ بشارة الخوري، الاستاذ بترو طراد، جورج بك يعقوب، حبيب باشا السعد، الدكتور حليم قدورة، حسين بك قزعون، الامير خالد شهاب، الاستاذ روكوس أبو ناضر، رشيد بك جنبلاط، الدكتور سليم تلحوق، الاستاذ شبل دموس، عبد الله بك بيهم، عبود بك عبد الرزاق، فضل بك الفضل، قبلان بك فرنجية، محمد بك الفاخوري، الدكتور مسعود يونس، الاستاذ ميشال زكور، الامير مجيد ارسلان، الدكتور نقولا فياض، نجيب بك عسيران، هنري بك فرعون، الاستاذ يوسف السودا.

الغائبون: الاستاذ اميل اده، اسكندر بك البستاني، جورج بك تابت، الاستاذ جبرائيل نصار، سامي كنعان، صبري بك حمادة، عبد الله بك نوفل، علي نصرت بك الاسعد، عبد اللطيف بك الاسعد، نقولا بك غصن، يوسف بك الزين، الشيخ يوسف الخازن، الشيخ يوسف اسطفان.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضرة الجلسة السابقة

الرئيس: فتحت الجلسة فليتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلا السكرتير الموظف ملخص محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل لأحد اعتراض على المحضر.

الرئيس: صدق المحضر

٢ - تلاوة اللائحة المفصلة لموازنة وزارة الصحة والاسعاف العام.

الرئيس: نظر معالي وزير الداخلية والصحة باللائحة المفصلة لوزارة الصحة والاسعاف العام وقدمها إلى

هذا المجلس بعد موافقته عليها

فلتتل عليكم:

فتليت اللائحة.

٣ - التناقش في ميزانية وزارة الزراعة

الرئيس: نشرع الآن بدرس ميزانية وزارة الزراعة.

الاستاذ اسحاق - قبل درس الميزانية أريد أن أذكر الحكومة بسؤال المتعلق بالرسوم القضائية الذي وعدت أن تجيب عليه في اليوم الثالث أو الرابع لتقديمه.

الرئيس: الحق عليك. كنت غائباً.

الاستاذ اسحاق: متى تجيب الحكومة عليه.

رئيس الوزارة وزير العدلية: أخذنا علماً وسنجيب.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة الموازنة على ميزانية وزارة الزراعة.

فتلا السكرتير الموظف التقرير الآتي:

تقرير لجنة الموازنة على موازنة وزارة الزراعة

نظرت لجنة الموازنة في موازنة وزارة الزراعة فوجدت أن الاعتمادات المرصدة لها هي دون ما يجب لهذا الفرع في الحكومة. ومع ذلك فلا بد من كلمة ثناء على موظفي هذه الادارة بالنظر لما يقومون به من خدمة هذه المصلحة وترى من الواجب أن تذكر بعض تلك الاعمال. فقد شرعوا بتوزيع كمية كبيرة من بزور الصنوبر على المناطق بعد أن خصصوا لها الاراضي اللازمة وباشروا كذلك بغرس مئة ألف نضبة حرشية من مشتل الحكومة في عاليه وستوزع عشرون ألف غرسة في منطقة زحلة وزرعوا كمية لا يستهان بها من الاشجار على جوانب الطرق

العامة وأجروا تلقيح ثلاثين ألف حيوان داجن ضد الامراض الوبيلة وباشروا بتوزيع عشرين ألف نصبة زيتون من مشتل فرن الشباك وعشرة آلاف شجرة مثمرة وعشرة آلاف شجرة حرشية وقد قررت اللجنة انقاص المبلغ في بعض البنود. لجنة الموازنة

الرئيس: نشر الآن في درس بنود موازنة الزراعة.

الفصل السادس - ادارة الزراعة المركزية

موظفو الادارة المركزية وهم المدير . . .

الاستاذ زكور: المستشار بالأول . . .

الرئيس: مستشار ٤٠٠٠ مدير ٢٣٣٢ مهندس ممتاز ١٨٦٠ مهندس ١٢٩٩ مهندس ١١٦٩ طبيب بيطري

١١٦٩ محرر ١٠٣٩ محرر ٩٤٢ كاتب ممتاز ٧٤٧ رئيس مشتل ٦٠٠ حاجب عدد ٢ - ٤٢٢ أي

الاثنان ب ٨٤٤ المجموع ١٦٠٠١

هذه لائحة ادارة الزراعة المركزية من جهة موظفيها.

الاستاذ زكور: ان مقرر وزارة الزراعة اثنى ثناء طيباً على ادارة الزراعة لما تقوم به من الجهود في سبيل المصلحة

العامة الزراعية وقد اثبت بدوري على هذه الادارة في تقرير العام على الميزانية ولكن بعد درس هذه الميزانية فصلاً فصلاً لا بد من بعض ملاحظات أביها تلافياً لما يحدث من الاخطاء.

المستشار ولا أدري ما هي مقدرة المستشار الفنية ويمكن أن يكون أقدر رجل زراعي على الاطلاق ولكنني أذكر حادثاً وقع له يكلف الخزانة مبالغ طائلة دون أن يكون في مصلحة الزراعة. لقد أراد المستشار تفتيش احراج الهرمل فطار بالطيارة وحوم فوق هذه الاحراج. وعلى ما أعتقد أن هذا التفتيش الجوي للزراعة كلف الخزانة ١٢ ألف فرنك ولا يمكنني أن أعرف مبلغ هذا التفتيش من الالهمية وهو قد كلف الخزانة ١٢ ألف فرنك. ثم هنالك ملاحظة أخرى على هذه الاحراج التي فتشت من الجو. ان الاحراج هامة جداً ولكن لسوء الحظ ليس الاهتمام بها على قدر أهميتها كل ما هنالك نلفت نظر ادارة الزراعة إلى العناية بها عناية دقيقة خاصة كما تعنى بالاشجار التي تزرعها على جانبي الطرقات. نعم ان هذه الاشجار مفيدة ولكن الاحراج أكثر فائدة منها وأشد نفعا.

مدير الزراعة: أشكر حضرة النائب على هذا الثناء وأود أن يشمل ثناؤه المستشار لأنه يخدم الزراعة بنصائحه المفيدة . . .

الاستاذ زكور: الغنية . . .

مدير الزراعة - الغنية . . . وهو يساعد بارشاداته الثمينة على وضع مشاريع هامة جداً تعود بالفائدة على زراعة البلاد.

أما الطيران للتفتيش الذي ذكره حضرة النائب فلم يكلف الحكومة بارة واحدة والمستشار أحب أن ينظر إلى أحراج البلاد بصورة اجمالية فتفقدتها على هذه الصورة ولم تكلف هذه الرحلة الحكومة شيئاً.

الاستاذ زكور: التفتيش الزراعي من الجو مفيد (ضحك)

عبود بك عبد الرزاق: في ٣ مهندسين شويشتغلوا.

مدير الزراعة: شو الي ما عملوه؟... إنا هنا أمام أرقام ولما كان لا يمكن عمل شيء بدون مصارفات فأنا هنا لافيده عن كل شيء عند البحث في الارقام.

الرئيس: عندئذ نرى ما إذا كانوا مقيدين.

عبود بك: شو بيعملو.

مدير الزراعة: الميزانية قايلتلك شو بيعملوا.

الرئيس: تخريج الغابات هل يعرفه غير مهندس. اباداة الحيوانات والحشرات المضرة هل يعرفها غير مهندس فني.

عبود بك: ليمون طرابلس تلف.

الرئيس: يوجد موظفون لتلافي الامراض الزراعية.

عبود بك: وظيفتهم شاغرة.

مدير الزراعة: معين فيها أشخاص.

الرئيس: يقصد عبود بك أنهم لا يعملون شيئاً.

عبود بك: رئيس الوزارة قال «بدهم يعملوها زي الزمردة» يعني الاحراج.

رئيس الوزارة: بيوم واحد.

عبود بك: اليوم كلها بيضاء.

أصوات - من الثلج (ضحك).

رئيس الوزارة: بتخضر في الربيع (ضحك)

الرئيس: تم التفاهم (ضحك)

الأستاذ دموس: في وزارة الزراعة نصرف ليرة لنستطيع صرف ١١٥ قرشاً. عندنا في الادارة ١٩٣٨٤ ليرة و١٤,٩٩١ ليرة هذه ندفعها أجوراً لنصرف ٥٦٨٣٦ ليرة وعلى ماذا تصرف ليس من الاعمال النافعة سوى اباداة الحيوانات والحشرات المضرة. مبدأ حسن وعمل جميل!.

دائرة البيطرة ١٨٦٠ تحسين نسل الخيل ١٤٧٦ الخ كل هذه الامور حسنة وان تكن المبالغ التي تصرف طائلة إلا أنه يليق بوزارة الزراعة أن تعطينا بياناً عما قبضوا الاعانات من مشترى بذور وغيرها نرى دائرة تحسين البذور يعني نقيها على الطيبلية؟ (ضحك) نريد أن نعرف كيف .

الامير خالد شهاب: لدى درس بنود هذه الميزانية أستطيع أن أفيد الاستاذ دموس عما سأل عنه . العشرة آلاف ليرة اعانات يتناولها كل شخص اقترض من البنك الجزائري والتونسي أي ما يصيب الحكومة من فائدة المال المقترض .

الرئيس: يعني الفائدة التي تساعد بها الحكومة الزراع من ٢٢ إلى ٣٢ .

الأستاذ دموس: هذا قانون على راسي! . . .

الامير خالد شهاب: ثمن بذور التبغ . الحكومة في السنة الماضية وزعت بذور التبغ على أكبر المناطق وتقاضت عنه ثمناً وكان يجب أن نوزعه مجاناً . البند الثالث تحسين البذور هذا جديد .

الأستاذ دموس: السنة الماضية كان ٤٠٠٠ .

الامير خالد شهاب: ما صرف . تحسن بذور الحنطة بأن تبدل الانواع الموجودة للبذار عند المزارعين بأنواع جديدة جيدة والحكومة تأخذ بدلاً منها وتبيعه . اصلاح الادوات الزراعية لقد انشأت الحكومة معهداً لاصلاح الماكينات الزراعية ورأيت بأم عيني عدداً كبيراً من الماكينات الزراعية تصلح في المعهد الذي انشيء في البقاع حيث الماكينات الزراعية أكثر عدداً من كل المناطق الأخرى . أما مشتل فرن الشباك فإنه يدخل للحكومة أكثر من المبلغ المرصد له هنا وتدخل وارداته في واردات شتى والحكومة مؤاخذه لأنها تأخذ أموالاً من الناس ثمناً للاشجار .

تحسين نسل الخيل هو ما نتفقه على «الهारा» المخصص لكل الدول الواقعة تحت الانتداب .

الاستاذ زكور: تحسين نسل القز احسن .

الامير خالد شهاب: البيطرة الصحة .

الأستاذ دموس: مربيه كثير . . . المشاتل العمومية شو وزعوا منها .

مدير الزراعة: من الزيتون ٢٠ ألف شتلة ، أغراس مثمرة ١٠ آلاف . وقد استفاد بعض النواب من رخص اثمان هذه الاشجار .

عبود بك عبد الرزاق: من سوء الحظ ولا واحد من الشمال استفاد .

مدير الزراعة: الآن يوجد أشجار لمن يريد ثم وزعنا من أشجار الزينة ٢٠ ألف شجرة .

الدكتور فياض: على ذكر بذور التبغ أريد أن أسأل وزارة الزراعة ماذا عملت لتحسين اجناس الدخان اللبناني .

وفي لبنان دخان جيد ولكننا لا نرى أثراً لتصريفه. عندنا مزاحمون كثيرون وأعتقد أن عدم تصريف المحصولات اللبنانية ناتج عن نقص في معرفة زرعهِ وتوضيهِ فلو عملت الحكومة بواجبها من هذه الجهة لاسعدت لبنان في كل بلاد العالم يوجد محصول وطني خاص تعنى به حكومات تلك البلاد ففي البرازيل البن وفي مصر القطن الخ. هنا ليس لدينا إلا الدخان لأن التحرير أعطاكم عمره فالاهتمام بالدخان يعود على البلاد بثروة عظيمة وقد اقترح الزميل يوسف بك الزين من مدة أن نضع ضريبة جمركية عالية على الدخان الاجنبي. هذا حسن. ولكنه لا يكفي لأن المستهلك لا فرق عنده بين قرشين وثلاثة في ثمن العلبه فيستمر على التبغ الاجنبي اللذيذ. فإذا أردنا أن نحسن مورد الدخان اللبناني فلنحسن زراعته. نحن دولة فنية يجب أن نقوم دولتنا على الاجتهاد. في بلغاريا عندما أطلقت حرية الزرع وجدت الحكومة محصولاً هائلاً لا يمكن أن ينتفع منه لعدم اقبال المستهلكين عليه فتنبهت لهذا الخلل وأسرعت باستدعاء اختصاصيين درسوا طبيعة الارض وحددت المناطق بحسب الاصناف والارض وأصبحت بلغاريا تصدر ثلاثين مليون كيلو من دخانها إلى الخارج. نحن يمكننا استحضار اختصاصيين ومساعدة الفلاح بايجاد بنك يسلفه المال اللازم وباحداث المشاتل الكبيرة في البنية والبترون وذلك ميسور في قليل من الوقت. هذه الزراعة هي ثروة البلاد ويمكن بعد تحسينها أن لا ندعي عجز الميزانية ولا نخاف اشبح الافلاس. إنني أفضل أن لا أمشي على الاسفلت وفي طرقات الكورنيش وان يكون لي محصول زراعي يدفع عني اشبح الافلاس.

وزير الداخلية: الكورنيش تعمله البلدية.

الرئيس:

من جهة النهر تعمله الحكومة.

الدكتور فياض: الفلاح أصبح في حالة محزنة كان يوجد حركة للسماسة لشراء المحصولات فبطلت. والآن يقع الفلاحون تحت الغبن والدين وكل ما هنالك من أرباح تستأثر بها معامل بيع الجملة لأن معامل الدخان الصغيرة أقفلت إنني أطلب الاهتمام بزراعة الدخان وجنيه وترتيبه وتوضيهِ. الدخان الكزانتني إذا جني بعد شروق الشمس ذهب طعمه فمثل هذه الامور يجب أن نعهد بها إلى اختصاصيين يعلموننا كيف نجني التبغ وفي أي وقت وكيف نوضبه وأين نزرعه. إذا فتحنا بالة من بالات التبغ في بلغاريا نرى كل فئة لفت على حدة والدخان مرصوفاً حسب أشكاله وطعمه. لو عملنا مثل بلغاريا لاصدرنا ثمانية ملايين كيلو تبغ.

عبود بك عبد الرزاق: واردات الاحراج تناقصت لأن محافظيها يقصونها ويبيعونها.

عبد الله بك بيهم: يطلب تثبيت هذا الكلام.

الاستاذ زكور: غيروهم.

عبود بك عبد الرزاق: الفوا لجنة تكشف على الاحراج.

الاستاذ زكور: هذه نظرية في محلها إذا وجد سوء استعمال يجب أن يضرب على يد المحافظين.

عبود بك: حصل الكشف مرات عديدة ولم يجازوا.

فضل بك الفضل: لحضرة مدير الزراعة يد تشكر ولكني اسأله ما هي الفائدة من تحسين نسل الخيل وما هي الطرق المستعملة للوصول إلى هذه الغاية.

مدير الزراعة: موجود في وزارة الزراعة أحصنة للشبي.

فضل بك الفضل: هذه الخيول أودت بحياة كثير من الخيل الجياد لأنها لوثتها بالامراض.

مدير الزراعة: بالعكس الافراس لوثت الخيول التي كانت عندنا وعند ظهور أقل علاقة مرضية على الحصان كانت ادارة الزراعة تتلفه حالاً.

الياس بك سكاف: ان ما قاله حضرة المدير من جهة كون الملاك أخذوا قسماً كبيراً من الاشجار الزراعية صحيح ويا ليت الكمية كانت أكبر مما هي ويوجد ٨٠ - ٩٠ مائة زراعية في البقاع فوجود محل لاصلاحها واجب. ففي ظرف ثمانية أيام تصلح الماكنة وتعود للعمل وفي ذلك تسهيل كبير على الزراع ويوجد مدرسة لتصليح الاوائل الزراعية فيها ١٠ - ١٢ ولد يتعلمون تصليح الماكينات مجاناً ولكني ألقت نظر المدير إلى مسألة هامة وهي أن الحكومة أعفت الماكينات الزراعية من الرسوم والقطع باقية بدون اعفاء من الرسوم الجمركية كنا راجعنا الحكومة ووعدت باجابة الطلب.

مدير الزراعة: لقد قررنا اعفاء هذه الادوات عند كل طلب يقدم إلينا وذلك لأن أدوات التبديل للماكينات الزراعية هي نفسها للارطومومبيلات كل من يريد أن يستجلب هذه الأدوات فليقدم طلب ويعفى.

الياس بك سكاف: سكة الفلاحة ما بتركب على الاوتوموبيل.

مدير الزراعة: وجدت اللجنة أن الطلبات تناولت أنواعاً متعددة كالبرغي مثلاً.

قبلان بك فرنجية: لا يشكر السوق إلا من ربح. في الشمال مش شايفين شيء لا زيتون ولا صنوبر.

مدير الزراعة: المجلس صدق اتفاقية يعطي بموجبها مئة ألف ليرة لمزارعي الليمون في الشمال.

الرئيس: هذا قانون خاص ولكن قبلان بك وعبود بك يطلبان أن ينال الشمال قسطه من الاعانات التي تعطى من موازنة الزراعة.

مدير الزراعة: المشاتل مباحة لكل من يريد.

عبود بك عبد الرزاق: قال الزميل الياس بك سكاف أنه يوجد محل لتصليح الماكينات الزراعية في البقاع فهل الشمال جزء من لبنان أم من المغضوب عليهم. نريد أن نفهم.

الامير خالد شهاب: على هذه الطريقة سادافع عن البقاع وان أكن من الجنوب. ان العدد الاكبر من الماكنات الزراعية موجود في البقاع فهل تكون الحكومة مخطئة إذا عملت «اتيليه» هناك إني لا أقول أن لا توجد الحكومة «اتيليه» في الشمال ولكنها بدأت بالمقاطعة التي فيها العدد الاكبر من الماكنات الزراعية.

يقولون أن البقاع والجنوب أصابا ربحاً من الحكومة نعم ان الحكومة وزعت البذور وأعلنت أنها تعطيتها لمن يطلبها بأثمانها فإذا كانت مديرية الزراعة اتاها طلبات كهذه من الشمال وتأخرت عن استجابتها تكون مخطئة ويحق للزميل أن يطالبها.

ثم مشتل فرن الشباك أظن أنه مباح لكل فرد أن يأتي ويشترى منه فكل من أتى ومنعوا عنه يمكن أن يحتج. على أي علمت أمراً أدهشني وهو أن الحكومة تأخذ أرضاً وتزرعها على نفقتها وتملكها لأصحابها فهل هذا صحيح.

مدير الزراعة: أعمال الزرع على صاحب الملك ولكن الحكومة تراقب العمل لتتجنب من صحته ووزارة الزراعة مستعدة لعمل مشتل في الارز لاننا نريد محلات صالحة للتخريج وهذه السنة سنعد ٥٠ ألف شتلة من الارز.

عبدو بك عبد الرزاق: في الشمال يوجد ٢١ مكنة زراعية فيجب أن يكون لها محل للإصلاح وفي العلويين عندهم أطباء بياطرة فإذا حصل داء للغنم يفتسون في لبنان وفي العلويين ينعمون.

الدكتور سليم تلحوق: وزارة الزراعة أحسنت بزراعة الأشجار ولكننا نطلب أن يكون من هذا الزرع نصيب للأشجار التي تستخرج منها الاحشاب للنجارة كالشوح والموغنو وأعتقد أن أكثر هذه الاخشاب ينجح.

الرئيس: انتهى البحث من الوجهة العامة والآن يجب أن نعود إلى درس الموازنة.

١٦٠٠١

البند الأول - موظفو الادارة المركزية

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس.

البند الثاني ٢٦٠٠ ليرة أظن أن ٢٠٠٠ ليرة تكفي.

من يقبل أن يكون اعتماد البند الثاني ٢٠٠٠ ليرة يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

فيكون مجموع الفصل السادس ١٨٠٠١

الفصل السابع - النشاط الزراعي

البند الأول - موظفو المناطق الزراعية وهم:

٠٠٧٤٧	٧٤٧	١	مأمور احراج
٠١٩٥٠	٦٥٠	٣	مأمور احراج
٠١٧٥٥	٥٨٥	٣	مأمور احراج
٠٦٨٢٥	٤٥٥	١٥	محافظ احراج
١١٢٧٧		٢٢	المجموع

الرئيس: الحكومة بعد أن طبعت الميزانية وجدت أن من اللازم احداث بعض وظائف صغيرة جديدة فأحدثتها وهي واردة باللائحة التي قرأتها الآن. فبعد التنزيل الذي أشارت إليه اللجنة يصبح مجموع البند ١٢٧٧.

الاستاذ زكور: هذا أمر يؤسف له جداً.

مدير الزراعة: لم نحدث وظيفة جديدة

الرئيس: رأيتم لزوماً لتعيين أشخاص لوظائف شاغرة.

الاستاذ طراد: كنتم ماشين بلاهم.

مدير الزراعة: قدمت لسماحة الرئيس جدولاً بالاسماء وهو الصحيح لأنه يوجد بعض أغلاط مطبعية.

الاستاذ زكور: الموازنة طبعت في «المعرض» وأصلحت باشراف وزارة المالية ولم تطبع نهائياً إلا بعد أن أخذ تصديقها عليها فإذا كان هناك غلط فهو من الحكومة.

الاستاذ طراد: طالما يوجد أزمة أقترح أن يحذف المجلس جميع الوظائف الشاغرة والتي دل الاختبار على امكان الاستغناء عنها لأن بقاءها مناقض تماماً للمبادئ التي تأتي بها الوزارة ولما تشكوه من العجز ولأن في الغائها اقتصاداً بالنفقات.

وزير المالية: إذا توفي مأمور وشغرت وظيفته مؤقتاً هل تحذف.

الامير خالد شهاب: لاحظنا أنه يوجد وظائف محدثة يجب الغاؤها ولكننا وجدنا فيها مأمورين من خمسة أشهر وهم باقون حالياً في الوظيفة فالذي يتقاضى الآن راتبه أبقيناه والمقترح الغاؤه الغيانه.

الرئيس: اعتماد البند الأول أصبح ١١٢٧٧

من يقبله يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية بدلاً من ٥٥٠,١٢٥٠ أي بتنزيل النقل والانتقال إلى ٣٠٠ ل.
بدلاً من ٤٠٠ وحذف الفقرة الخامسة ٥٠٠ ل. لشراء موتوسيكل والفقرة ٦ ١٠٠ ل. نفقات
موتوسيكل.

من يقبل أن يكون اعتماد البند الثاني ٥٠٠ ليرة يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

١٨٢٥

البند الثالث - بدل علف

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٥٠٠

البند الرابع - جوائز واعانات

أصوات - نطلب حذفها

مدير الزراعة: هذه جائزة الجمهورية اللبنانية في نادي سباق الخيل.

الرئيس: اقترح بعض الزملاء حذف هذا البند.

فمن يقبل ذلك يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: حذف البند الرابع

والآن أصبح البند الخامس البند الرابع تحريج:

مدير الزراعة: لا يوجد لدى وزارة الزراعة خريطة هندسية لهذه الغابات فاعتمدت أن تكلف ادارة الجيش
الطوبوغرافية عمل خريطة لها لأن المساحة العمومية سيطول أمرها قبل أن تتمكن من هذا
العمل.

الاستاذ زكور: هذه لم تكن موجودة في السنة الماضية .

الأستاذ دموس: ضرورية .

حبيب باشا السعد: ندفع رواتب للحراس وندفع مبلغاً آخر لصيانة غابات الدولة .

مدير الزراعة: هذه للمسح

حبيب باشا السعد: قولوا أنها للمسح .

الأستاذ دموس: يظهر من كلام حضرة مدير الزراعة أن الحكومة تريد أن تحرر هذه الاحراش وتمسحها فأقترح أن يحذف هذا الاعتماد وعندما تتفق الحكومة مع من يعمل المسح فلتأثنا بطلب اعتماد اضافي لهذه الغاية .

الاستاذ زكور: يوجد اعتمادات كبيرة لاعمال المسح التي يقوم بها المسيو ديرافور فلتكلف الحكومة دوائر المسح عندها باجراء هذه الاعمال وبدلاً من أن تكون هذه النفقات هنا يجب أن تكون في ميزانية الدوائر العقارية .

مدير الزراعة: ما حك جلدك مثل ظفرك . لو كان ممكن كنا كلفناها ولكنها مضطرة أن تعمل في غير هذه المناطق .

وزير الداخلية: أظن أن في نية المجلس حذف هذا الاعتماد وإذا كان لا بد من عمل هذه المساحة فلتعملها بواسطة لجان المساحة .

الرئيس: اقترح الاستاذ دموس حذف الفقرة الأولى من هذا البند صيانة غابات الدولة ٢٥٠٠

من يقبل حذفها يرفع يده

أكثرية

الرئيس: حذفت

٨٠٠٠ ليرة

الفقرة الثانية تحريج الغابات

الاستاذ زكور: نطلب بياناً عنها .

وزير الداخلية: ليس هذا الاعتماد لمصلحة المشاتل فقط ولكن لشراء البذور التي تخرج من المشاتل وهي تكلف كثيراً لتصبح صالحة للزراعة والحكومة تخرج القمم الجرداء مجاناً لمن يطلب أشجاراً . مصلحة التحريج كلها قائمة على هذه الفقرة .

حبيب باشا السعد: ٥ آلاف ليرة تكفي .

الاستاذ زكور: بعد تصريح حضرة الوزير ٥ آلاف قليلة .

الاستاذ اسحاق: ٤ آلاف تكفي

الاستاذ السودا: إذا كان من هذا المبلغ فائدة فليصرف كله وإذا لم يكن له فائدة فليحذف بتمامه.

وزير الداخلية: السنة الماضية كان ١٣٠٠٠ ليرة صرف منه ٨٠٠٠ فوضع هذه للسنة ٨٠٠٠.

الاستاذ زكور: كل ما نطلب من وزارة الزراعة أن تنفقه في السبيل الذي وضع لأجله. نحن بحاجة كلية للتشجير.

وزير الداخلية: أنا كوزير داخلية أصرح أن كل البلديات أخذت أشجاراً من وزارة الزراعة.

الاستاذ طراد: من يشرف على هذه الاعمال تقولون أنكم صرفتم في السنة الماضية ٨٠٠٠ ليرة فأين صرفت.

وزير الداخلية: في كل المناطق.

الاستاذ طراد: وهل وزعوا.

وزير الداخلية: نعم.

مدير الزراعة: وزعنا مئة ألف شتلة و ١٥ قنطار صنوبر.

قيلان بك فرنجية: على وزارة الزراعة أن ترسل تعميماً للمحافظين وهؤلاء يعممونه على القرى لتعلم كل قرية أنها تتمكن من أن تأخذ حاجتها.

الرئيس: تعملونها ٦٠٠٠

أصوات - لا بأس

الرئيس: من يقبل أن تكون الفقرة الثانية ٦٠٠٠ يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

الفقرة الثالثة ٢٥٠٠ لغرس الاشجار المثمرة.

الفقرة الرابعة ٨٠٠٠ لغرس الاشجار على جانبي الطرق.

فيكون مجموع البند ١٦٥٠٠ ل.

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٦٠٠٠ البند الخامس - اباداة الحيوانات والحشرات المضرة

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٨٠٠ البند السادس - مصلحة البيطرة الصحية

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٤٠٠ البند السابع - مصلحة تحسين نسل الخيل

الاستاذ زكور: هل تتقاضى الحكومة رسماً على النزو.

مدير الزراعة: الرسوم تفوق النفقة

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٧٠٠٠ البند الثامن - المشاتل العمومية

الأستاذ دموس: هذه مرقنا عليها. يعني حق الديك والديك يا سيدي (ضحك)

الرئيس: يعني مشتل بيروت. يصلح العنوان.

البند ٨ مشتل بيروت ٧٠٠٠ ل.

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٤٠٠٠ البند التاسع - اصلاح الآلات الزراعية

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند الحادي عشر - تحسين البذور

الاستاذ السودا: وخصوصاً التبغ لأن الغاء الريجي لا يأتي بفائدة إلا بشرطين تحسين الصنف وزيادة ضريبة الجمرك على الوارد الاجنبي فأقترح على الحكومة أن يكون هذا الاعتماد ٥٥٠٠ ليرة سورية لاستجلاب اخصائيين ليساعدوا الفلاح على عمله ويرشدونه بآرائهم الزراعية الفنية ولا حاجة لتكرار ما قاله زميلي حضرة الدكتور فياض ولكني أقول أن زراع التبغ وعمالهم يهددهم الجوع إذا لم نسع إلى تلافي الحالة الحاضرة.

وزير الداخلية: نشكر حضرة الزميلين السودا وفياض بياناتهما القيمة عن معالجة الحالة الزراعية ولكن الحكومة تلفت نظرهما إلى أن الحكومة تقدمت سابقاً بطلب ١٤ ألف ليرة لجلب اخصائيين من اليونان وتركيا لتدريب زراع الدخان وصناعه ولكن المجلس بناءً على طلب الاعضاء الذين يتعاطون زراعة الدخان رفض الطلب لأن رأى أن لا فائدة منه على الاطلاق والحكومة الآن تفكر بشكل يلائم الحالة فتعد به مشروعاً تقدمه للمجلس. أما الرسوم الجمركية فنحن لا نمون عليها ولكن الحكومة ما فتئت تطلب من المفوضية وتكرر الطلب لرفع الرسوم على الحاصلات الاجنبية وأظن أننا سنوفق قريباً وقريباً جداً للحصول على ما نطلبه ويمكن أن لا تقل الزيادة على الرسوم ٣٠ بالمئة وعند ذلك يمكن للدخان الوطني إذا كان مثل الدخان الاجنبي بالجودة أن يزاخه في السوق.

الأستاذ دموس: تحسين البذور لا يأتي بالفائدة المطلوبة يمكن أن يعمل دائرة فيها بعض العلماء لفحص البذور بالطرق العلمية العالية وفحص تربة الارض بالطريقة الكيماوية ليعلموا أي جنس من البذور يوافق التربة الفلانية والفلانية اما بالشكل الذي وضع له هذا الاعتماد فلا أرى له فائدة على الاطلاق وأقترح الغاءه.

الرئيس: يقترح الاستاذ دموس الغاء هذا الاعتماد من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس الغاء الاعتماد

فيكون البند الثاني عشر أصبح البند العاشر مشترى بذور للتبغ ١٠٠٠

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٠,٠٠٠

البند الحادي عشر - اعانات للمزارعين

الرئيس: هذا ما يصيبنا من الفائدة في البنك الزراعي والشركة الزراعية عن القروض الزراعية التي تعطى للمزارعين.

الاستاذ طراد: فهمت

الرئيس: وضعوه السنة الماضية ولم يصرف أما هذه السنة فيمكن أن يصرف.

رئيس الوزارة: القروض بلغت ٢٥٠ ألف ليرة يلحق الحكومة من فائدتها ٧٥٠٠ ليرة ويوجد ٥٠ ألف ليرة تحت القبض فيكون مجموع الفائدة ٩٥٠٠ ليرة.

الرئيس: والعشرة آلاف التي كانت مرصدة السنة الماضية هل دفعتوها.

رئيس الوزارة: سقطت ودورت إلى هذه السنة.

الرئيس: كلا لم تسقط لأن عندكم قروضاً من نيسان الماضي.

رئيس الوزارة: ندفعها هذه السنة عن سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٢ لأننا ندفع في آذار عن كل سنة.

الاستاذ السودا: يجب أن نعلم أسماء هؤلاء المستدينين الذين أخذوا المبالغ.

الرئيس: لا يوجد مصرف يطلع أحداً على اسماء مديونيها.

وزير الداخلية: الحكومة تعرفهم.

الاستاذ طراد: لا أرى مانعاً قانونياً أو تجارياً من معرفة هؤلاء فالرهن مقيد في سجلات رسمية ظاهرة. فهل الحكومة على يقين أن الامة لا تستيقظ غداً على دفعة هائلة تترتب عليها. ما هو الحد الاعظم لهذه الديون والفوائد وهل تؤكد الحكومة أنه لا يوجد أدنى خطر على الصندوق من جرائها.

رئيس الوزارة: الحكومة اتخذت كل التدابير لكي لا يحصل خطر ومن ضمن هذه التدابير لجنة مؤلفة من ممثلي الحكومة وممثلي المصرفين للتثبت من قيمة الملك ووضعت بعض القواعد تتمشى عليها اللجان فلا تعطى إلا أربعين بالمئة من القيمة التي يثمن بها العقار على أساس الحد الادنى.

الرئيس: وأظن أن المجلس كان عين يوماً للتناقش في سؤال قبلان بك فرنجية على القروض الزراعية وعند البحث في هذا السؤال نلم بكل هذه الامور.

حبيب باشا السعد: سألت الحكومة من بضعة أيام عما تقرر في هذه المادة من جهة اللبنانيين الذين لم تمسح أملاكهم والذين يريدون أن يعملوا معاملة قرض زراعي وقد أجابني يومئذ أن هؤلاء يمكن أن يقدموا طلباً بمسح أملاكهم فترسل اللجنة على نفقة الحكومة وتستوفي هذه النفقات من المالكين أقساطاً على عشر سنوات وقد تقدم بهذا الطلب ٣٠ شخصاً ولم يجب طلبهم.

مدير الامور العقارية: لم يقدم طلب بهذا الشأن ولم يرفض طلب قط .

حبيب باشا: عندي أشخاص من هؤلاء . أهل وادي الست مثلاً .

مدير الامور العقارية: لا يمكن بمجرد تقديم الطلب أن تجري المساحة يجب على الطالين ابراز الصكوك المثبتة وعند ذلك لا نتأخر دقيقة عن اجراء كل المعاملات الرسمية .

الرئيس: أصبح البند الحادي عشر تحت هذا العنوان .

البند الحادي عشر - ما يصيينا من فائدة القروض الزراعية ١٠,٠٠٠

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

والآن أرجو من الزملاء أن لا يبرحوا قاعة المجلس لأن لدينا موازنات المالية والداخلية والعدلية والواردات ولم يبق لدينا متسع من الوقت لدرسها كلها قبل نهاية السنة وهو الموعد المضروب في الدستور للفراغ من تصديق الميزانية وإذا لم تصدق في خلال هذه المدة تصبح نافذة كما وضعتها الحكومة . . .

محمد بك فاخوري: نحن دائماً نواظب على حضور الجلسات ولكن يجب أن يعلم غيرنا أن الامة انتخبته ليحضر المناقشات وليدافع عن حقوقها فلا يجوز أن يعطل النصاب دائماً بتغيب عضو واحد أو خروجه خارج القاعة .

الرئيس: كل واحد مطالب بواجباته ووطنيته .

والآن صدقت موازنة الزراعة فيكون مجموع الفصل السادس ١٨٠٠١ ل . ومجموع الفصل السابع ٦١٣٥٢ ل .

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

بقي لدينا موازنة المالية

أصوات - فرصة خمس دقائق

الرئيس: فرصة خمس دقائق

وبعد ذلك لم يجتمع النصاب القانوني فعينت الجلسة في اليوم التالي
ورفعت الجلسة

رئيس مجلس النواب

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة يوم الخميس الواقع في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٣١

الساعة العاشرة قبل الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة

٢ - ذيل لمشروع قانون الاحصاء

٣ - فتح اعتماد اضافي قدره ٢٥ ألف ليرة للاحصاء

٤ - موازنة الدوائر العقارية

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة العاشرة قبل الظهر يوم الخميس الواقع في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٣١ برئاسة سماحة الشيخ محمد أفندي الجسر وحضور حضرات أصحاب المعالي رئيس الوزارة والوزراء وحضرة أمين أفندي مشحور رئيس دائرة الواردات في وزارة المالية.

وحضر أكثر النواب وتغيب منهم السادة - أنيس الخوري البستاني، طراد، قدورة، أديب، جنبلاط، كنعان، اسحاق، نوفل، الاسعد، غصن، فرعون، الزين، علي نصرت بك، قزعون.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة

الرئيس: فتحت الجلسة فليت ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي

الرئيس: هل لأحد اعتراض (سكوت) صدق المحضر

٤ - موازنة الدوائر العقارية

الرئيس: ننتقل الآن إلى موازنة الدوائر العقارية.

الرئيس: يجب أن نحذف تعويض حراس الليل.

مدير الدوائر العقارية: لا بأس. حراس الليل. ندفع نحن تعويضاً للمنصبين حتى يسهروا.

الرئيس: لماذا تقيّدونهم مرتين. قيدوهم بدرجة واحدة مع اضافة التعويض.

وزير المالية: الاحسن أن تبقى على ما هي أحسن خوفاً من أن لا يسهروا بالليل.

الرئيس: ثم موظفو أمانة السجل العقاري عددهم في بيروت ١٣ اليسوا كثراً.

مدير الدوائر العقارية: هي تقوم مقام أمانة السجل العقاري ودوائر الطابو وسجل لبنان القديم.

الرئيس: نحذف التنسيق يصبح أول رقم.

بند ١ - موظفو الدوائر العقارية ١ الدوائر المركزية ١١٢٤١ ليرة من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

الفقرة ٢ - أمانات السجلات العقارية ٣٠,٤٤٢ ليرة.

الرئيس: من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

البند ٢ - موظفو أملاك الدولة ٢٩٢٨ ليرة

الاستاذ زكور: ماذا يعمل هؤلاء الموظفون؟

مدير الدوائر العقارية: يحافظون على أملاك الدولة

الاستاذ زكور: للدولة أملاك مختلفة فالأحراج تابعة للزراعة ولها موظفون وبقية الأملاك تابعة للدوائر العقارية.

مدير الدوائر العقارية: في كل الدول استثمار الأحراج منوط بالزراعة ولولا وجود هذه الدوائر لكانت هذه الأملاك تلاشت

الاستاذ زكور: لماذا لا تحصر هذه الأملاك في دائرة واحدة؟

الرئيس: نريد أن نعرف بكم تقدر قيمة أملاك الدولة

مدير الدوائر العقارية: بملايين. راس العين وحدها غالية.

الرئيس: لكنها عليها دعوى.

مدير الدوائر العقارية: لا نحسبها

الاستاذ زكور: أحراج الدولة للدولة وهنا أملاك للدولة فلماذا لا تتبع دائرة واحدة.

عبود بك عبد الرزاق: مولاي. الاحراج ما هي أحراج. جرد البرق منه قسم زراعي يقدر بقدر أراضي ضهر العين والكورة على عشرين مرة وكثير من الاهلين وضعوا يدهم عليه.

مدير الدوائر العقارية: حضرة النائب يعلم ما هي الخيطة التي أخذناها تجاه التعدييات. وقع كثير من التعدييات ولدينا قرار نص على صيانة أملاك الدولة وتطبيقاً للقانون أوفدنا لجنة حصرت الاملاك المتعدى عليها وأقمنا دعاوي والعمل جارٍ لتخليصها من المعتدين وليس من تقصير منا.

عبود بك عبد الرزاق: أشكر حضرة المدير لكن التعدي الجديد الذي حصل على أراضي القاموعة لم تسألوا عنه. مدير الدوائر العقارية: كلا. محكمة عكار حكمت وكلفت الجندرمة بالتحصيل.

عبود بك عبد الرزاق: والحكم أخذ الدرجة القطعية فألفت نظرك إليه.

الاستاذ نصار: بمناسبة البحث بأملاك الدولة. كان الزميل الشيخ بشارة الخوري وهو نائب المحامين قد راجع الوزارة بشأن الغرفة التي أعطتها الحكومة لنقابة المحامين للمرطبات. ومرّ على وجود هذه الغرفة في العدلية بيد صاحبها عشر سنوات. أتت وزارة المالية فطرححت احدى الغرف التي يشغلها أمين مكتبة النقابة للاستئجار ولا يمكن هذه الغرفة بوجه من الوجوه إلا أن تكون تابعة للقضاة والمحامين. طرحتها وزارة المالية للمناقصة فجاءت النقابة وقالت هذه الغرفة تابعة لنقابة المحامين أصرت وزارة المالية على عملها ثم صرفت النظر عنها واليوم عادت إلى سابق أمرها. فهل الوزارة لا تزال مصرة.

وزير المالية: صرفنا النظر عنها اجابة لرغبة المحامين.

جورج أفندي يعقوب: تملك الحكومة أرضاً معدة للبناء في صيدا وقد وعدت ببيعها. فماذا تم؟

مدير الدوائر العقارية: قرر مجلس الوزراء مبدئياً بيع جميع الاملاك المبعثرة وقد بعنا كل الاملاك في صور والبقاع وباشرنا درس وضع خرائط للأملاك قرب صور وكذلك صيدا أجلنا لقرب وصول المساحة حتى نأخذ سندات ملكية.

الرئيس: بماذا تشغل دائرة الاملاك.

مدير الدوائر العقارية: بالدعاوي.

الرئيس: هي تقيم دعاوي؟ فهل فيها مأذون حقوق.

مدير الدوائر العقارية: المحرر لسيانسيه.

الرئيس: اذن انتهى الامر.

الاستاذ زكور: ما هو المبلغ الذي قبضته الحكومة من ثمن أملاكها.

مدير الدوائر العقارية: لا أذكر بالحصص.

الرئيس: الاستاذ زكور يذكر أن الحكومة تعهدت مرتين ببيع أملاكها بالكورة فهل فعلت.

مدير الدوائر العقارية: عرضناها للبيع لكن سوء الحال منع الكثيرين عن التقدم. زيتون الكورة مشترك بين الحكومة والاهالي ولنا في الكورة ٩ آلاف كعب زيتون.

الاستاذ زكور: ذكر حضرة المدير أن القسم الاكبر من الاملاك في صور قد بيع فلا يمكن أن تقول الحكومة أنها لا تعرف كم قبضت.

مدير الدوائر العقارية: أعتقد عشرين ألف ليرة.

الاستاذ زكور: هل ذكرت في الواردات.

الرئيس: كان لها بالماضي فقرة خصوصية.

مدير الدوائر العقارية: «في شتى». لأن البيع عن أربع سنوات.

الاستاذ زكور: أريد أن أعرف بالضبط كم قبضت الحكومة.

صبري بك حمادة: صرح مدير الدوائر العقارية أن أراضي الدولة تضمن من ملتزمين ثم وافق على قول عبود بك أن الاهالي تعدوا على الاملاك وقد خسر ملتزم هذه الاملاك بسبب التعدي فهل الملتزم يلزم أم الحكومة مسؤولة.

الرئيس: راجع المحكمة

صبري بك حمادة: لكن الحكومة تريد أن تأخذ المال، ولا تمهله.

الرئيس: يجب أن تمهله.

وزير المالية: عند وقوع مثل هذه الحوادث الحكومة تطالب الملتزم وهو يراجع المحكمة.

الاستاذ نصار: قبل أن يستشر الملتزم للاملاك وضع الغاصب يده عليها ومنعه من استغلالها فكيف تطالبه الحكومة بالالتزام.

وزير المالية: إذا ثبت أنه اعتدي عليه لا تطالبه.

صبري بك حمادة: الملتزم يلتزم الغلة الصافية. وقت الاستثمار جاء ليأخذ الغلة فضبطتها الاهالي فمن أين بدو يجيب.

الرئيس: أملاك الدولة ٢٩٢٨ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٢٥٨٩٠

البند ٣ - موظفو لجان التحديد والاحصاء

الرئيس: هذه تنزل إلى ٢٢٥٨١ بحسب قرار اللجنة والتي قررت حذف احدى اللجان لأن لجنة طرابلس

تقوم مقام لجنة عكار وطرابلس.

من يقبل البند ٢٢٥٨١ يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت. وقد جرت العادة انهم يعينون بعض الكتاب المؤقتين من الفضلات فهل يرى المجلس أن

يقرر إنه إذا لم تعين اللجنة كاتباً لا يستخدم من اعتمادها شيء لكتاب مؤقت أي أنه في الايام الخالية من كاتب لا يعين غيره.

من يقبل يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل هذا

وزير الداخلية: وإذا مرض كاتب

الرئيس: يطبق القرار ٣١٩٥ الخاص بالموظفين واجازاتهم. أريد أن لو عزل كاتب أو مات وبقيت

فضلات من الاعتماد فلا يستخدم فيها أحد مؤقتاً هذا هو قرار المجلس.

جورج أفندي يعقوب: ما هو راتب أمناء السر في الملحقات.

مدير الدوائر العقارية: الرواتب شخصية بمعنى أن المأمور القديم يأخذ أكثر من الحديث.

جورج أفندي يعقوب: أليس الراتب للوظيفة. أمين السر في زحلة يأخذ ٨٠ ليرة وكاتب في طرابلس يأخذ ١٣٠

ليرة.

الرئيس: كل مفتش في طرابلس يأخذ ١٤٥ ليرة ونائب رئيس قلم ٣٧ ليرة وهلم جراً وكاتب ممتاز بـ ٤٠

ليرة.

الاستاذ زكور: شيلو ممتاز وحطو له كم ليرة.

جورج أفندي يعقوب: مأمور زحلة مغدور.

مدير الدوائر العقارية: أخذنا علماً بذلك. وإذا أردتم أن نزيد للجميع أعطونا اعتمادات.

الاستاذ السودا: بمناسبة البحث في الدوائر العقارية ألفت نظر رئيس الوزارة ومدير الدوائر العقارية إلى تناقض في المشروع. حكام الصلح يحكمون بالمرور تحت طائلة الاستئناف ولجان الدوائر العقارية تحكم بلا استئناف.

الرئيس: نعم بدها تشريع. أعمل لها مشروع قانون يا أستاذ. ما عاد عندنا كتبة مؤقتون أليس كذلك يا حضرة مدير الدوائر العقارية.

مدير الدوائر العقارية: أمرك

البند ٤ لوازم ونفقات ادارية

١ - نقل وانتقال ١٨٠٠ ليرة

الرئيس: أليست كثيرة؟

الاستاذ زكور: هل يدخل في هذا الرقم النفقات التي تصرف للخبراء الذين يجمعون الاملاك المرهونة لدى المصرف التونسي والشركة الجزائرية.

مدير الدوائر العقارية: كلا.

الاستاذ زكور: الخبراء الذين يجمعون هم متعلقون بمدير الدوائر العقارية.

مدير الدوائر العقارية: نوعاً ما.

الاستاذ زكور: أنت تأمر والزراعة تدفع

مدير الدوائر العقارية: عندما عقدنا الاتفاق مع الشركة الجزائرية وجدت مادة تنص على أن النفقات التي تؤخذ لتخمين الاراضي تؤخذ من صاحب الملك واليوم هذا المبلغ يأخذه فريق واحد وهم خبراء البنك أما خبراء الحكومة فالحكومة تدفع لهم من خزيتها ولا تقسم بينها وبينهم. ولا يجوز أن تضمن الحكومة الدين وتدفع الفائدة والنفقات ويجب أن تقسم المبالغ التي تؤخذ من صاحب الملك بين خبراء المصرف وخبراء الحكومة.

رئيس الوزارة: لم يقل البنك لما نظرنا بالمسألة أن تعطي الحكومة نصف المبلغ لخبرائها.

الاستاذ زكور: نحن صدقنا على اتفاقية وهذا البند في صلب الاتفاقية وهو ينص على أن المبلغ الذي يؤخذ من المديون يخصص للخبراء ولم تقل المادة لخبراء البنك وقيل في الاتفاقية نفسها أن هناك خبراء للحكومة وخبراء للبنك فلماذا لا تقدر الحكومة على تنفيذ الاتفاقية.

رئيس الوزارة: بالقوة؟

الاستاذ زكور: اتفقتم على مادة فايدوا حقكم عند البنك ليس هناك ابهام بل صراحة.

رئيس الوزارة: قال مديرو المصارف أنهم يأخذون الاهالي حسب التعريفة والحكومة ستخبرهم بذلك.

الاستاذ زكور: قبل البنك أو لم يقبل حقك معك.

رئيس الوزارة: طيب ستتخذ التدابير اللازمة.

الرئيس: لوازم ونفقات ادارية خفضتها اللجنة إلى ٩٨٠٠

من يقبلها يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت

البند ٤ - أعمال المساحة العقارية ٨٥٠٠٠ ليرة. أنزلناها إلى ٨٤ ألف ليرة.

من يقبلها يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت. انتهت موازنة الدوائر العقارية. رفعت الجلسة.

رئيس مجلس النواب

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

خليل تقي الدين

الجلسة السابعة عشرة

المنعقدة يوم الخميس الواقع في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٣١

الساعة الثالثة بعد الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة

٢ - التناقش في ميزانية وزارة الداخلية

١ - الادارة المركزية

٢ - مصلحة السجون

٣ - الدرك

٤ - الشرطة

عقد مجلس النواب جلسته السابعة عشرة من العقد العادي الثاني سنة ١٩٣١ يوم الخميس الواقع في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٣١ الساعة الثالثة بعد الظهر برئاسة سماحة الاستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر .

مقعد الحكومة : حضرة أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة وزير العدلية والزراعة والاستاذ موسى بك نمور وزير الداخلية والصحة والاستاذ صبحي بك حيدر وزير المالية وحسين بك الاحدب وزير الاشغال العامة والاستاذ جبران بك تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة .

النواب الحاضرون : السيد أحمد الحسيني ، ابراهيم بك حيدر ، الياس بك سكاف ، الاستاذ بشارة الخوري ، جورج بك تابت ، الاستاذ جبرائيل نصار ، حبيب باشا السعد ، الدكتور حليم قدورة ، حسين بك قزوعون ، الامير خالد شهاب ، رشاد بك أديب ، الدكتور سليم تلحوق ، الاستاذ شبل دموس ، صبري بك حمادة ، عبد الله بك بيهم ، علي نصرت بك الاسعد ، عبود بك عبد الرزاق ، فضل بك الفضل ، قبلان بك فرنجية ، محمد بك فرنجية ، محمد بك الفاخوري ، الدكتور مسعود يونس ، الاستاذ ميشال زكور ، الامير مجيد ارسلان ، نجيب بك عسيران ، يوسف بك الزين ، الاستاذ يوسف السودا .

الغائبون : الاستاذ اميل اده ، الاستاذ أنيس الخوري ، اسكندر بك البستاني ، الاستاذ بترو طراد ، جورج بك يعقوب ، الاستاذ روكس أبو ناضر ، رشيد بك جنبلاط ، الاستاذ سامي كنعان ، الاستاذ عبد الله اسحاق ، عبد

اللّه بك نوفل، عبد اللطيف بك الاسعد، الدكتور نقولا فياض، نقولا بك غصن، الاستاذ هنري فرعون، الشيخ يوسف الخازن، الشيخ يوسف اسطفان.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: فتحت الجلسة فليتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل لاحد اعتراض على ما جاء في المحضر

الرئيس: المحضر صدق

٢ - التناقش في ميزانية وزارة الداخلية

الرئيس: نشرع في درس ميزانية وزارة الداخلية

الامير خالد شهاب: لي كلمة بما يختص بترقي الجندرية. لاحظت أنه صدر في هذه السنة نظام لترقي الجندرية ورأيت منه بعض الفائدة للانفار ولكن فيه تطويلاً وتسويماً فلو افترضنا أن أفراد الجندرية متساوون ثم يأتي قبلهم الاونباشي ثم الجاويش ثم الباشجاويش وقد لاحظت أن النفر لكي يصير باشجاويشاً يلزمه أن يمر بست عشرة درجة من الترقى ولا أرى أن هذه القاعدة صحيحة من حيث الضبط.

الاستاذ زكور: النظرة العمومية في وزارة الداخلية فصلناها في تقرير لجنة الموازنة العام وأحب أن أصر الآن وأفضل المسألة التي اقترحت على وزارة الداخلية اعادتها وهي قلم المطبوعات. لا بد من دائرة مهما كانت صغيرة يرجع إليها الصحفيون في أعمالهم وهذه الدائرة لا غنى لحكومة محترمة عنها لأنها صلة الوصل بين الادارة العامة والصحافة في البلاد. ان دائرة المطبوعات يمكنها أن تحصى كتابات الصحف يومياً فتجمع ما يهم الحكومة منها وترسل لكل دائرة ما يتعلق بها من كتابات الصحف ان وزير الداخلية لا يمكنه أن يطالع كل الصحف التي تصدر في الجمهورية لكي يقف على كتابات الصحف قاطبة فقللم المطبوعات يتولى عنه هذه المهمة وهو لا يستغرق موظفين عديدين فضلاً عن كون وزارة الداخلية مضطرة إلى هذا القلم ليكون صلة بينها وبين الصحفيين.

هناك مقابلات مع الصحفيين ومفاوضات يجب أن تكون منظمة بطريقة صحافية. أمام كل هذه المسائل نرانا ملزمين أن نوجد هذا القلم على رغم ضآلة مصرفه ولا يوجد حكومة في العالم ليس

لديها قلم مطبوعات. فالمفوضية لها قلم مطبوعات في بيروت وفي دمشق وفي حلب. لماذا؟ لأنها تعلم جيداً أن قلم المطبوعات في الحكومات لا يستغنى عنه. ولاية بيروت كان فيها قلم مطبوعات فكيف الجمهورية اللبنانية الدستورية النيابية لها وزارة داخلية يجب أن تكون دائماً على اتصال بالرأي العام.

إنني لا أقترح إيجاد دائرة لها عدد كبير من الموظفين ولكنني أطلب اعتماداً لقلم مطبوعات صغير يقوم بهذه المهمة ولا غنى للحكومة عن هذا القلم لأنه سيكون صلة بينها وبين الصحفيين. كنت قدمت اقتراحاً بهذا المعنى وذكرت الحاجة إلى هذا القلم في تقريرتي العام وأعيد الآن الكرة لأقف على رأي الحكومة وإذا كان لها رأي مخالف لرأيي فأرجو أن تبديه.

وزير الداخلية: قبل سنة ١٩٢٧ لم يكن في لبنان قلم مطبوعات...

الرئيس: إدارة المطبوعات مشتركة بيننا وبين المفوضية العليا...

وزير الداخلية: وفي سنة ١٩٢٧ استعير موظف واحد من قلم المطبوعات في المفوضية ليقوم بوظيفة رئيس قلم المطبوعات في لبنان ثم توفاه الله وانتقلت مهمة هذا الموظف إلى موظف آخر. نعم ان هذا الموظف الجديد يرى أشغالا أخرى في وزارة الداخلية ولكن الوزارة رأت أن تكتفي به حتى اليوم وتستغني عن قلم مطبوعات وهي حباً بالاقتصاد تستمر على هذا الاستغناء وإذا كان المجلس يرى غير ذلك فليعطنا وقتاً كافياً لتبصر. وإذا كان المطلوب اعداد دائرة مجتمع فيها الصحفيون ويتناقشون...

الرئيس: أظن أن المسألة ليست مسألة عرفة بل مسألة دراهم.

الاستاذ زكور: أما القول أنه لم يكن في الحكومة اللبنانية قلم مطبوعات قبل سنة ١٩٢٧ فالجواب عليه أنه كان يوجد قلم مطبوعات مشترك في المفوضية العليا وكان فيه موظفون لبنانيون...

الرئيس: يعني كنا ندفع لهم «مصارى»

وزير الداخلية: وهل نطلبنا؟

الاستاذ زكور: وكان الموظف اللبناني مرتبطاً بالحكومة اللبنانية وحسناً فعلت الحكومة بنقله إلى ادارتها لأنه أدى خدمات جلى للحكومة والصحافيين وكان رابطة وصل بين الفريقين فكان الصحفيون يجتمعون عنده ويتباحثون بأمور عديدة وكم من مرة تلاقى هذا الموظف اغلاطاً سياسية وادارية وقع فيها الصحفيون فكان يفصل لهم الحالة ويشرحها لهم بواقعها لكي لا تكتب مقلوبة. الصحفيون أصحاب نيات طيبة ولكنهم بعض الاحيان يخدعون فكان هذا الموظف يزيل هذا الانخداع وسوء الفهم فكان وجوده سبباً للتفاهم بين الحكومة والصحافيين. أما القول أن هنالك موظفاً يقوم

بقلم الصحافة فلا يمكن ذلك لأنه ليس بإمكانه أن يطالع كل الصحف ويعد لها البلاغات وهو مهتم بأشغال أخرى كثيرة فإذا أحب الوزير أن يعزز غرفة الصحافة فليعهد بهذه الوظيفة إلى موظف لا علاقة له إلا بالصحافة كما كان رئيس قلم المطبوعات فيما مضى وكان يجب أن تكون الدائرة التي تعتمد عليها الحكومة بعلاقاتها مع الصحافة فلا إيجاد غرفة ولا اعتماد يقوم بالطريق لأن كل هذه العقبات الصغيرة يمكن إزالتها.

وزير الداخلية: سأعرض القضية على مجلس الوزراء وأوافي المجلس بالنتيجة

الاستاذ نصار: اغتنم فرصة التناقش في وزارة الداخلية لالفت نظر حضرة وزير الداخلية الذي هو رجل نزاهة وحزم وعزم الى ما تنشره الصحف عما يقع بين الاهالي ورجال الدرك والشرطة من المنازعات والحوادث التي تعد بالآلاف شاهدة على ذلك في جميع أنحاء هذه الجمهورية ولا يمكنني أن أوجه اللوم إلى فئة مخصوصة ولكن هنالك أمراً جوهرياً أدى إلى مشاكل عديدة واحداث في المحاكم مئات من الدعاوي وهو تسليح رجال الشرطة والدرك بالشكوى ان فلاناً عارضهم في أثناء اجراء الوظيفة وان فليتاناً اهانهم عند اجراء مأموريتهم فأصبح نصف أشغال المحاكم الصلحية قائمة على مثل هذه الدعاوي وهذه الامور ليست في مصلحة البلاد. ان رجال الدرك هم حفظة الامن في البلاد ويجب أن يكونوا عادلين ولهم سعة صدر ورعاية خلق وليس من المصلحة تكبيل الاهالي بالحديد وسوقهم إلى السجون والمحاكم مجرد قول الجندرية انهم اعترضونا واهانونا أثناء القيام بالوظيفة وليس الامر صادراً عن سوءنية ولكن عن تدلل. نعم ان رجال الجندرية بفضل ضباطهم ورجال البعثة واصلون إلى المستوى اللائق ولكن الدرك سلّم من قبل السلطة ما لم يكن يحلم به من الصلاحية فأصبح يستنكر كل احتجاج يقع عليه فيرفق سلطته على الاهلين بكلمة جارحة لا يحتملها من يسمعها فيحصل النزاع ويؤدي إلى حزازات وأمور تخرج عن الخلافات العادية وينتج من جرائمها جنح وجنايات فنطلب من وزارة الداخلية خصوصاً أن تتدبر الامر باهتمام وعناية لأن مثل هذه الحوادث ليست في مصلحة البلاد ولا في مصلحة الحكومة. إني أريد أن آخذ وعداً جازماً من حضرة وزير الداخلية بوضع حد لمثل هذه المآسي.

وزير الداخلية: إني أشكر حضرة الزميل الاستاذ نصار على ما جاء في كلامه من المدح بادارة الجندرية. أما الأمور التي أشار إليها فهي صحيحة ولا يسعني إلا أن أشاطره الرأي من حيث تعدد الخلافات بين الجندرية والاهلين والمطلع على هذه الخلافات يرى أن الحق على الجندرية والاهالي معاً. يعلم الكل أن فينا طبيعة غريزية تدفع بالناس لمعاكسة رجال الجندرية عندما يقوم هؤلاء بتطبيق القوانين يطلب من الجندرية ان تسوق رجلاً الى المحكمة فيأتي ابن عمه واقاربه ويحولون بينه وبين الجندرية واشباه ذلك كثيرة فيتضح مما تقدم ان الجندرية لا بد تلاقي بعض المعاكسات من قبل الاهالي. انا لا اقول ان الجندرية دائماً على حق. وكل من يراجع سجلات الجندرية لا يرى أحداً

منهم لم تقع عليه عقوبة ادارية مرة أو مرتين في الشهر على ارتكابه مثل هذا التجاوز فضلاً عن أحكام المحاكم التي تتناول الجندرمة المتجاوزين وقد تنبّهت الوزارة لمثل هذا الامر واهتمت بارسال تعليمات للجندرمة عن اتيانهم بعض مخالفات لا تسلم معها نيتهم وقد خفت هذه التجاوزات ستين بالمئة عما كانت عليه في السابق.

وقد فكرت الحكومة بوضع تشريع جديد يتعلق بالمخالفات الصحية فوقف بوجهها تشريع صادر من المفوض السامي وهو القرار ١٨٨ على ما أذكر ولكن الحكومة ستعرض الامر على المفوضية العليا وسيتم بين الفريقين الاتفاق نهائياً لاصلاح هذه الامور وخصوصاً بما يختص بالجزاء النقدي الذي يعود إلى البلديات والحكومة والمختلف عليه الآن ولكننا سنسعى لوصول الغاية التي يسر لها الاستاذ نصار والمجلس.

الاستاذ زكور: تعليقاً على ما سمعته الآن أقول أن بعض الانفار الذين يتولون أمر المراقبة وضبط المخالفات يختلفون مع الاهالي غالباً. لا أقول أن الحق على الجندرمة ولكني رأيت بعيني ضبوطاً كثيرة من هذا النوع كان فيها نفر الجندرمة كاذباً في تقريره فهو يكتب عندما يشاء لقد ذهبت إلى الحى الفلاني لاجراء مأموريّتي فاعترضني فلان وسبني وشتمني وشتم رئيس الجمهورية والدولة المنتدبة ووزير الداخلية الخ...

وزير الداخلية: شو بترتب عليها؟...

الاستاذ زكور: يترتب عليها البقاء في الحبس مدة خمسة أيام. ان نفر الجندرمة يمثل كرامة الحكومة ولا يجوز أن يعرض باسم رئيس الجمهورية وكبار موظفي الدولة لتحل المسؤولية على المشكو منه. يجب أن ترسل إلى الجندرمة تعليمات شديدة بهذا الصدد لاني لا أعتقد أن الاهالي يسبون رئيس الجمهورية.

وزير الداخلية: بيلتقى من يسب...

الاستاذ زكور: في الجندرمة هذه الشكاوي كثيرة جداً أما في البوليس فأقل. كل ما أطلبه أن يجبر الجندرمة على قول الحقيقة.

وزير الداخلية: عندما يقول غير الحقيقة يقاخص يوجد قانون ينص على هذه العقوبات يوجد منه نسخة في الجندرمة ونسخة في المحاكم.

الرئيس: أصل العلة من قانون أصول المحاكمات الجزائية الذي يعتبر قول الجندرمة مصداقاً.

الاستاذ زكور: الجندرمة من الاهالي وهم ليسوا أرقى طبقة من المتهم.

الأستاذ دموس: غير القانون

يوسف بك الزين: سبب سوء التفاهم هو القرار الموضوع من المفوض السامي عن المخالفات الصحية وقد وضعه المفوض السامي على أساس تنظيف قرى الاصطياف والمدن الكبيرة ولكنه يطبق الآن على الفلاح المضطر أن ينام مع بقراته في بيت واحد فمتى زالت هذه الاسباب زالت الشكوى.

وزير الداخلية: الشارع لم يضع هذا القرار لمحات معينة.

يوسف بك الزين: هذا هو سبب الشكوى ولنا الامل أن حضرة وزير الداخلية سيدرس هذه القضية ويجد حلاً لها.

الاستاذ نصار: تفضل سماحة الرئيس وذكر العلة ولكن هنالك علة ثانية بين دوائر الداخلية ودوائر العدلية وهي تؤدي إلى وضع الجندرية في مأزق حرج. تقدم دعوى جزائية وتترتب الرسوم على شخص معلوم ثم يبادرون إلى تحصيلها بواسطة دائرة الاجراء وهذه ترسل إلى دوائر الدرك والبوليس وأوامر تقول فيها حصل من فلان موقوفاً ٢٥٠ قرشاً مثلاً فيأتي الدركي ويقول للمحكوم عليه تفضل امشي معي محكوم عليك بمئتين وخمسين قرشاً - خليبي ادفعم لك - أنا لا أقبض. فيأخذني محفوظاً مكتوفاً إلى الدائرة. لا لوم على الجندرية لأن الجندري معه أمر يجب عليه أن ينفذه. هذه أمور تقع كل يوم. أذكر حادثة حصلت على مقربة من بيتي. جاء جندرية ليأخذ رجلاً ابن ثمانين سنة إلى الحبس ليدفع ٥٠٠ قرشاً أيجوز هذا؟ أو ليس في الامكان أن يدفع هذا المبلغ في دائرة اجراء الجديدة بدلاً من سوقه إلى بيروت؟ إذا ما كان في ألف والفين معاملة من هذا النوع أسحب كلامي.

السيد أحمد الحسيني: كانت الجندرية في زمن معلوم مجبرة على تقديم عدد معلوم من المخالفات وما ذلك إلا لكونها تتلقى الأوامر من رؤسائها بوجوب تقديم عدد معلوم من المخالفات والذي يقصر عن عمل ٣٠ ضبطاً في اليوم يوضع تحت المجازاة ويتهم بالتقصير. أما الوزير الحالي فقد خفف العبء عن الاهلين وأصبح التحسين في عهده أمراً محسوساً ملموساً ولكننا نستطيع أن نقول أنه مع زيادة العناية تتلاشي هذه المغايرات من طرف الجندرية لأن الذين تنظم بحقهم مخالفات لم يكن لديهم يوم تنظيمها مواشي ولم يكن حول بيوتهم أقذار ولقد بين حضرة الزميل يوسف بك الزين أن التشريع الذي حصل وضع لأجل المدن الكبيرة ومحلات الاصطياف لا لأجل القرى الزراعية الفلاح يجلب ما يسمونه الجلة يلصقها على جدران بيته لتيسر ويجعلها وقوداً والمزارعون يقتنون مواشي في بيوتهم لتسميد أملاكهم فهذا القانون وجد ليكون نافذاً في المدن لا في القرى الزراعية التي لها من هوائها الجاف الصحي وحرارة شمسها المحيية مانع من تسرب الميكروبات إليها والدليل عدم وجود البعوض والبرغش فيها. إنني ألفت نظر الحكومة إلى وجوب تعديل القانون بحيث لا يستطيع الجندرية أن يثبت مخالفة صحية على أصحاب المزارع والقرى الزراعية.

الأمير خالد شهاب: ألقت نظر الحكومة إلى قضية هامة جداً وهي أنه في كل الوزارات تتأخر المعاملات وتكثر شكاوي أصحاب الشأن من هذا التأخير فما ضر كل وزير في وزارته أن يصدر تعميماً على الموظفين أن كل معاملة يجب أن لا تبقى في عهدة الموظف أكثر من ثلاثة أيام. هنالك استثناء للوزير والمدير اللذين يضطران لدرس المعاملة عدة أيام ولكن في بعض الوزارات تبقى المعاملات أشهراً كاملة في درج الكاتب لشخص قاطن في آخر أنحاء البلاد يتكبد مبالغ طائلة للمجيء إلى العاصمة والمطالبة بحقه. مثل هذا الإهمال يضطر أصحاب المعاملات إلى مراجعة النواب وتكرار الرجاء والالتماس فلو فرضت الحكومة عقاباً على كل موظف يتهامل بانجاز المعاملات كان تحسم من راتبه أربعة أو خمسة أيام لما تكررت مثل هذه الشكاوي.

وزير الداخلية: يأتي لدائرة التحصيلات في النهار أكثر من مئة اعتراض على الضرائب فلو سهر المأمورون الليل والنهار لما تمكنوا من انجازها.

الأمير خالد شهاب: التحصيلات تحصر في كل منطقة بلجان وهذه اللجان إذا أرادت تمكنت من اتمام المعاملات بوقت قصير. رجل طلب جدول خدمة وبقي طلبه مهملاً سنة وستة أشهر.

وزير الداخلية: كل اسبوع نعمل تعميم...

الرئيس: الشكاوي كثيرة من جهة التأخير بانجاز معاملات التقاعد. يوجد طلبات لها سنة وسنة ونصف وسنة وتسعة أشهر ولم يبت بها...

وزير المالية: صحيح. أعطينا الاوامر المشددة للاسراع بدرس هذه المعاملات وقد أنجزنا قسماً كبيراً منها.

وزير الداخلية: هل طلب الرجل الذي أشار إليه الأمير خالد جدول خدمة ولم يعط جدولاً بخدمته.

رئيس الوزارة: يمكن أن يكون له خدمة سابقة في اسطنبول وبعثنا نطلب تعليمات.

الرئيس: نرجع إلى الموازنة فليتل لائحة موظفي وزارة الداخلية فتليت اللائحة.

الفصل الأول - الوزير

٤٢٢١

البند الوحيد - تعويض الوزير

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

الفصل الثاني - الدوائر الادارية

١٧٣٧٤

البند الاول - موظفو الادارة المركزية

تصبح بعد التنزيل ١٧٤٨١

اي فقرة ١ الغرفة ١١٢٢٩

٥٩٠٢

فقرة ٢ دائرة النفوس

وزير الداخلية: ما عندنا زيادة الا تنسيق الموظفين وانشاء وظيفة لمستكتبة

الرئيس: حسب الجدول كان الاعتماد ١٧١٨١ وبقي ١٧١٨١ مع زيادة الوظيفة

من يقبل هذا البند واعتماده البالغ ١٧١٨١ ليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند الثاني - موظفو دائرة التفتيش

وزير الداخلية: موجود في هذه الدائرة كاتبان ووظيفتان شاغرتان

ابراهيم بك حيدر: المفتشين وصلوا؟

الرئيس: أنت طلبتهم.

ابراهيم بك حيدر: مستشار براتب الاثنين (ضحك)

وزير الداخلية: سيجيئان.

الاستاذ زكور: هل المفتشان ضروريان؟

الرئيس: نعم ضروريان. والآن نحذف وظيفة كاتبين وحاجب وهي وظائف شاغرة فيبقى البند هكذا.

١٥٣٦٢

البند الثاني - موظفو دائرة التفتيش

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٧٦٢٨٣

البند الثالث - موظفو المحافظات

أي بحذف ١١٨٠ ليرة التي أشارت إليها اللجنة

الامير خالد شهاب: الدرجة التي زيدت على درجات القائمين هل تستمر.

رئيس الوزارة: في النظام موجود ٥ درجات ولكن اضطررنا لزيادة درجة لأن الفرق بين معاش الكتبة الذين

عينوا قائمقامين وبيين معاش القائمقام عظيم فاضطررنا لعمل درجة سادسة.

الرئيس: الفرق نتج من وجود قائمقامين يتناولون معاشاً راقياً والآن الاعتماد مطروح للتصويت من قبله يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند الرابع - لوازم ونفقات ادارية ١٦٢٠٠ تصبح بعد التنزيل ١٤٩٠٠ أي بجعل الفقرة الرابعة ٣٥٠٠ والسادسة ١٠٠٠

من يقبل هذا الاعتماد يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٠٠٠

البند الخامس - الاعياد والاستقبالات

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٢٤٧٢٦

فيكون مجموع الفصل الثاني

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

الفصل الثالث - مصلحة السجون

٤٢٠٠٠

البند الأول - اعاشة السجناء

الأستاذ دموس: السنة زايد ٣٠٤٠ ليرة وأسباب المعيشة رخصت فهل يستفاد من ذلك أن السجون صارت مليانة إذا كان ذلك صحيحاً تكون الحالة منحوسة.

وزير الداخلية: زاد علينا حبس الاحداث

الأستاذ زكور: عملتم طيب

الرئيس: استلفت نظر معالي الوزير إلى أن المناقصة إذا جرت مواجهة توفر كثيراً على الخزانة وهي أفضل من طريقة الظرف المختوم.

وزير الداخلية: هذا صحيح لأن الملتزمين يأتون ويتفقون على ظهر الحكومة وفي المرة الماضية تقدم أحدهم وقال أنا أوفر عليكم ١٠ آلاف ليرة إذا عملتها بيني وبينكم بالتراضي فمع وجود الاقتصاد لم نتمكن من اعطاء الالتزام لأن قانون المحاسبة لا يجيز لنا ذلك.

الرئيس: المجلس يجيزه وقانون المحاسبات يجيز تلزيم اللحم وحده والخبز وحده.

وزير الداخلية: وجدنا حلاً وهو أن التلزيم يقع في ١٨ الشهر فإذا لم تأتينا أسعار موافقة اتخذنا قراراً في مجلس الوزراء باتفاق مستشار المالية باتباع الطريقة الأولى والآن أرجو بقاء الاعتماد على حاله.

الرئيس: البند الأول - اعاشة السجناء ٤٢٠٠٠ ل.

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند الثاني - ملابس السجناء ٢٠٠٠ ل.

من يقبل هذا الاعتماد يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند الثالث - نقل السجناء ٣٣٠٠

يكفي ٣٠٠٠ من يقبل أن يكون الاعتماد ٣٠٠٠ ل يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند الرابع - لوازم السجون ٥٠٠٠

الرئيس: يكفي ٤٠٠٠

من يقبل هذا البند واعتماده البالغ ٤٠٠٠ ليرة يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

الأستاذ زكور: كم يبلغ إيراد السجون من شغل المسجونين

وزير الداخلية: ٤٠٠ ليرة كل شهر

الفصل الرابع الدرك

البند الأول - قوات الفيلق.

- الرئيس: يوجد عدد غير مستخدم أي أنه يوجد Vacances
- الأستاذ دموس: لا بأس أن تبقى هذه الوظائف شاغرة لأن البلاد أول من اطاع وآخر من عصى.
- الرئيس: سننزل هذا المبلغ وإذا طلبتم زيادة نعطيكم اياها.
- الأستاذ زكور: يوجد دائماً نقص في الانفار يتراوح بين ٣٠ و ٦٠
- وزير الداخلية: في دورة تشرين المدرسية ودورة شباط يوجد النقص دفعة واحدة حال خروج التلامذة من المدرسة.
- الأستاذ زكور: إذا شاء الوزير نطلب أن لا يستخدم الضباط انفاراً من الجندرمة في بيوتهم.
- وزير الداخلية: الضباط له نفر لخدمته ولكن ليس لجلب اللحم والخضار من السوق.
- الرئيس: يوجد توفير ٨,٩٧١ في هذا البند.
- الأستاذ زكور: تعويضات السجنون التي يأخذها الضباط عن مراقبة السجنون غير لازمة على الإطلاق ويجب حذفها لأن الضابط الذي يراقب الجندرمة الموجودين في السجنون من واجبه مراقبتهم فلا أفهم لماذا يعطى هذا التعويض. إني أرى أن تلغى هذه التعويضات لأنها لا تنطبق على العدل فالضابط مضطر بحكم الوظيفة أن يراقب الجندرمة داخل السجن وخارجه خصوصاً والسجن موجود هنا على مقربة من القيادة فللاسيب التي ذكرتها اقترح حذف التعويضات التي تعطى للضباط عن مراقبة السجنون.
- وزير الداخلية: بناء على افادة قيادة الدرك رأت الحكومة أن الخدمة في السجن أشد من الخدمة العادية فأعطت التعويضات للضباط لأن مراقبة السجنون غير داخلية في المهمة التي انتدبت إليها البعثة الافرنسية.
- الأستاذ زكور: البعثة وجدت لتنظيم أفراد الجندرمة حيثما وجدوا فإذا كانت القيادة وافقت على ادخال اختصاصات جديدة على صلاحية الجندرمة ورأت الحكومة أن تدار السجنون من قبل الجندرمة اللبنانية فضباط البعثة عليهم بمراقبة الجندرمة في مراقبة هذه السجنون.
- الأستاذ بشارة الخوري: أظن أن سبب اعطاء التعويضات هو تكليف الضباط بتفقد كل غرفة من غرف السجنون في أوقات فراغه من أعماله العادية.
- الرئيس: التعويضات تبلغ ٢٦٣٤ ليرة ماذا ترى الحكومة أن نعمل بها.
- وزير الداخلية: الرأي للمجلس.

الرئيس: يقترح الاستاذ زكور حذف التعويضات البالغة ٢٦٣٤ ليرة.

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس حذف التعويضات.

فأصبح المبلغ المرصد في الفقرة الأولى ٦٢٣,٤٧٦ بعد كل التنزيلات.

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الفقرة الثانية - القوات الافرنسية ٢٨,٢٦٠

من يقبل هذا المبلغ يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

أصبح مجموع البند الأول ٦٥٠,٦٢٦ ل

من يقبله يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند الثاني - لوازم وثقتات ادارية ٤٠,٩٠٠

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند الثالث - ملابس وأجهزة وأسلحة ٢٢٥٠٠٠ يصبح ٢٠٥٠٠ أي بمعدل ١٥٠٠ لكل واحد.

الامير خالد شهاب: يوجد معامل جوخ وطنية فهل تريدون أن تلبسوا الجندرمة والبوليس من الانسجة الوطنية التي تضاهي الاجنبية جودة.

وزير الداخلية: من غير بد

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٤٥٤٤٣

البند الرابع - شراء الخيول ونفقاتها

الاستاذ زكور: أظن أن الحكومة انقصت من عدد الخيول ٤٢ حصاناً فأصبح العدد اللازم ٤٤٢ حصاناً ويمكن أن يصبح هذا العدد ٣٠٠.

وزير الداخلية: ويمكن أن يصبح لا شيء.

الاستاذ زكور: كانت الحكومة تستعمل الخيل لنقل الجنود والاسراع إلى الجهات وكانت الخيول ضرورية جداً أما اليوم فقد قامت مقامها السيارات في جهات كثيرة.

الرئيس: تريدون أن تبقوا ٣٥٠ حصاناً.

وزير الداخلية: لا تكفي لأن الجندرمة مضطرون للقيام بالدوريات يوماً وللمطاردة الاشقياء في الجرود.

الاستاذ زكور: ٣٠٠ حصان تكفي.

وزير الداخلية: نبعثهم لبيوتهم أفضل.

الرئيس: أظن أن ٤٠٠ حصان تكفي وتحصل النتيجة بهمة الكولونيل بوفان والحقيقة أن مسألة تنزيل عدد الجندرمة مسألة فنية فنحن ننزل المبالغ ولا نتعرض للعدد.

الامير خالد شهاب: قضية الخيالة في الجبل هامة جداً. كل تبليغات العدلية لدى حكام الصلح تحصل بواسطتهم فألفت نظر المجلس إلى أنه لا يمكن الاستغناء عن الخيال في المناطق الجبلية.

الرئيس: يصبح البند هكذا

٤ - شراء الخيول ١٩٥٠

٢ - نفقات الخيول ٣٦٠٠٠

٣ - شراء الأدوية ٥٠٠

المجموع ٣٨,٤٥٠

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٢٥٠٠ البند الخامس - جوائز ومنح

١٣٥٠ يصبح البند الخامس جوائز ومنح

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند السادس - أجهزة الخيل ينزل من ٣٥٠٠ إلى ١٥٠٠ بسبب انزال المبلغ المخصص لشراء الخيول.

من يقبل أن يكون البند السادس ١٥٠٠ ل يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

١٢٠٠ البند السابع - أجهزة الرقاد

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٧٤٨,٧٧٦ فيكون مجموع الفصل الرابع

من يقبل ذلك يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

والآن فرغنا من درس موازنة الجندرمة

الفصل الخامس - الشرطة

البند الأول - موظفو الشرطة

فلتتل لائحة موظفي الشرطة

فتليت اللائحة.

الرئيس: اللائحة مطروحة للتصويت

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٢٣٥١٢١

والآن البند الأول - موظفو الشرطة

الأستاذ دموس: إذا نظرنا إلى موظفي الشرطة بالصورة العمومية نرى زيادة تبلغ ٤٩٣ وقد ورد في اللائحة التي تليت بياناً عن الموظفين بمرتباتهم الحالية فمن أين جاءت هذه الزيادة إلا من التنسيق وقد ضربنا صفحاً عن التنسيق في ميزانية سنة ١٩٣٢ .

وزير الداخلية: التنسيق لم يلحق إلا الموظفين الإداريين .

الأمير خالد شهاب: البوليس في المدن يستخدم لحفظ الامن العام وللمحافظة على السير فارى أن تحمل البلدية نفقات عدد من البوليس .

وزير الداخلية: بلدية بيروت تدفع ٢٠ ألف ليرة من نفقات البوليس . أما في سائر مدن العالم فالأمير معه حق . المدن تقوم بنفقات البوليس ولكنها تأخذ وارداتها . أعطها التمتع والمسقفات وهي تقوم بنفقات البوليس .

الرئيس: بلدية بيروت تأخذ ٢١ من مال المسقفات .

وزير الداخلية: وهي تساعد الحكومة بمستشفى المجانين بنحو ١٧ ألف ليرة كل سنة .

الرئيس: أظن أنني اطلعت في السنة الماضية على ميزانية بلدية باريس وقد بلغت نحواً من ٢٣ مليون ليرة انكليزية صرف منها ٧٠ بالمئة على الاعمال الخيرية وأظن أن معالي الوزير يسمح لنا بمرتبات شرطة السير لنحملها بلدية بيروت .

الأمير خالد شهاب: اتفقت الحكومة مع اللجنة على تنزيل ١٠٠٠ ليرة من هذا البند ولكني ألقت نظر الحكومة إلى وجوب ترقية أنصار البوليس الذين اظهروا دراية وحكمة أثناء المقاطعة .

الرئيس: بناء على البيان الذي جاءت به الحكومة يصبح اعتماد البند الأول ٢٣٦,٧٢٨ ل.ل.س. وفيه زيادة تافهة عما قدر له في الموازنة لا بأس باقرارها .

فمن يقبل البند الأول ٢٣٦,٧٢٨ يرفع يده

- أكثرية - الخ . . .

٢٧٧,٤٩٤ ل .

فيكون مجموع الفصل الخامس

من يقبل هذا المجموع يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس:

قبل المجلس

غداً نبحث في الدوائر الاقتصادية والآن رفعت الجلسة

رئيس مجلس النواب

محمد الجسر

أمين السر

الدكتور يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثامنة عشرة

المنعقدة يوم الجمعة الواقع في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٣١

الساعة الثالثة بعد الظهر.

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة

٢ - الجدول النهائي للدوائر العقارية

٣ - موازنة وزارة المالية من الوجهة العمومية

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الجمعة في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٣١ برئاسة سماحة الشيخ محمد أفندي الجسر وحضور حضرات أصحاب المعالي رئيس الوزراء والوزراء ما عدا وزير الأشغال العامة.

وقد حضر أكثر النواب وتغيب السادة:

اده، البستاني، تابت، يعقوب، قزعون، قدورة، أديب، تلحوق، الفضل، عبد الرزاق، الاسعد، فاخوري، غصن، فرعون، السودا، الخازن.

١ - افتتاح الجلسة وتصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة. ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلا السكرتير الموظف

الرئيس: هل لا أحد أن يقول شيئاً.

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر

٢ - الجدول النهائي للدوائر العقارية

الرئيس: أتلو عليكم الآن الجدول النهائي للدوائر العقارية وهو الذي نعتمده في الموازنة الرئيس - الذين يوافقون على هذا الجدول يرفعون أيديهم

- أكثرية -

الرئيس: قبل الجدول

٣ - موازنة وزارة المالية من الوجهة العمومية.

الرئيس: ننتقل الآن إلى موازنة وزارة المالية والكلام في الهيئة العمومية.

ابراهيم بك حيدر: بالطبع الكلام في وزارة المالية ودوائرها. لي نظرة على وظائف الدوائر وأهميتها لذلك اتخذ لها مثلاً دوائر الاقتصاد وأتكلّم عنها. في الماضي سلكوا على قاعدة الـ Statistiques وهي معلومات عامة ليست دائماً راهنة. منذ سنة اهتموا بهذه الدائرة وزادوا موظفيها ولا أدري هل توسع اختصاصها كما هي الحال في العالم كله أم لا. الدوائر الاقتصادية من وظيفتها درس القضايا كلها وتقديم تقارير عنها إلى الحكومة كل وزارة فيما خصها حتى تستنير بها مثلاً تبحث دوائر الاقتصاد في المسائل الزراعية خذوا مسألة نقل القمح فهي مسألة حيوية. والذي يريد أن ينقل فاكون قمح من راس بعلبك إلى بيروت يجد صعوبة أكثر مما لو أراد نقلها من حلب إلى بيروت. لماذا. لأن هناك يرسلون كميات كبيرة أما راس بعلبك فلا. هذه وأمثالها قضايا ليست كبرى بنظر العالم لكن لها أهميتها وهذا الدور يجب أن تلعبه الدوائر الاقتصادية. عندنا السبيلتو يقدرّون يقولون وضعنا رسماً على كحول الخارج فلم نأخذ نتيجة. يجب أن لا نضع ضريبة كبرى على السكر الذي يأتي من الخارج لأنه ضروري لكن يمكن أن نرفع الضريبة عن فبارك البلاد التي تصنع السبيلتو. مثل هذه القضايا الدوائر الاقتصادية يجب أن تكون مطلقة يدها في حلها وتعطي صلاحية حتى تتمكن من الكلام فيها. عندنا مسألة التعداد وهي مهمة جداً. القطيع من الماعز الذي يعدونه والذي لا يعدونه يرمونه بأوراق مقطوعة من دفاتر وتحسب هذه الأوراق كل واحد برأس معدود خصوصاً اليوم بعد أن صار للموظفين الذين يعدون حصة في الضريبة. الفلاح هو وحده الذي يقاسي كل ذلك. لو كان في دوائر الدولة من يعتني بهذه القضايا لما كنا نجد صعوبة في شيء. يجب أن نجعل في الدوائر الاقتصادية فكرة تقديم تقارير بكل حرية وصراحة. مثلاً الجمارك لا نتكلم عنها لئلا يزعل الافرنج. في الخارج الوزراء والممثلون السياسيون لا يمكنهم أن يذهبوا إلى جمعية الامم قبل أن تكون الدوائر الاقتصادية قد هيأت لهم كل الدروس.

السيد خليل أبو عضل: (رئيس قلم الدوائر الاقتصادية) - حتى اليوم كل المسائل التي عرضت على الدوائر الاقتصادية درستها بكل تدقيق خصوصاً تنشيط الصناعات الوطنية. مسألة الحكول درسناها درساً دقيقاً وكذلك جميع القضايا الداخلة في اختصاصنا. والمفوضية العليا عملت اللازم أيضاً.

الرئيس: ومسألة النقلات التي أشار إليها إبراهيم بك؟

السيد أبو عضل: معلوم أن الخنطة التي تطلع من بلادنا تكفي أربعة أشهر ثم نشترى من الداخلية أو من الخارج بسكة الحديد نعطي أجرة من حلب أو أبعد من حلب أرخص من أجرتها داخل البلاد.

إبراهيم بك حيدر: قال السيد أبو عضل ان المفوضية عملت اللازم فلتعمله أنا أقول ضعوا رسماً على المصنع الذي يعمل السبورتو من السكر واعفوا المصنع الوطني نحن مجبورون أولاً أن نفش عن حالنا تكلمت عن مسألة النقلات. أسعار سكة الحديد معقولة طالما أنها تعمل في مصلحتها حتى تزيد نقلاتها. هل عندنا طريق يربط رأس بعلبك ببلدان؟ كلا مع أن هذا الطريق ضروري للاصطياف والسياحة أنا أطلب أن تهتم الدوائر الاقتصادية بالمسائل الحيوية وتعطي الصلاحيات اللازمة.

الأستاذ طراد: كما قال الزميل أن المصيبة في البلاد هي من حالتها الاقتصادية فالفقر هو المدلة مسألة المصانع الوطنية مهمة جداً. أسأل الحكومة لو عفت من الضرائب المصانع التي تخرج الكحول فما المبلغ الذي تخسره.

الرئيس: المبلغ زهيد لأن الصناعات قليلة عندنا.

الأستاذ طراد: هل ترى الحكومة مانعاً في هذا الاعفاء؟

رئيس الوزارة: هل يمكنني أن أجيبك بدون درس؟

الأستاذ طراد: معلوم ألا تعرفون هذه المسائل متى رأى زارع الكرمة أن البلاد تستهلك كحوله يزرع الكرمة.

رئيس الوزارة: بدها درس.

الأستاذ طراد: سماحة الرئيس قال وهو ليس وزيراً أن المبلغ إذا كانت الوزارة لا تعمل إلا الاعمال اليومية السارية فلا استقلال أدبي أو سياسي إلا بعد الاستقلال المادي.

الاستاذ مشحور: (رئيس دائرة الواردات في وزارة المالية - المفوضية العليا وضعت على السبورتو الاجنبي جمركاً ٣٠٠ بالمئة فانقطع الوارد منه وهنا وجد فبركة في بحدون وواحدة في جل الديب وواحدة بالقرب من بيروت استخرجت السبورتو من السكر فكانت النتيجة أن المحصول زاد عن المقطوعية فحصلت الازمة وهي ليست أزمة السبورتو من الخارج بل زيادة المنتج عن الحاجة.

الأستاذ طراد: أنا لا أسأل عن حالة المعامل بل أتكلم في مسألة عمومية هي سياسة الاقتصاديات وحماية الصناعة الوطنية. الاوفق أن تضع الحكومة ضريبة على المعمل الذي يستخرج السبورتو من السكر وتعفي ذلك الذي يستخرجه من الكرمة.

الامير خالد شهاب: كنا نرى خلال الحرب أبناء البلاد يموتون جوعاً فاعتقدنا أننا سنخرج من الحرب ونحن تلك الهياكل التي تعرف قيمة المال فخرجنا من الحرب فلم نلبث أن عدنا إلى النسيان فنسينا الولايات

وغرنا المال. أتننا السيارات فطرنا بها وأتننا المدنية بكل بهرجتها فلم نلتفت إلى ما حل بنا من قبل وأذكر أنه أحصى الذهب الموجود في البلاد سنة ١٩٢٣ فبلغ ثمانية ملايين ليرة ذهبية ومن سنة سألت فليل لي أنه لا يزيد عن المليونين. إذن فعلينا حق أننا مبذرون وصلنا إلى هذه الحالة فأصبح من الضروري أن نداوي حالتنا. البلاد فيها مفكرون وصناعيون ومواد إنتاج يمكننا لو سرنا متكاتفين من حيث الانتاج أن نهديء الحال. منذ سنين شعرت البلاد أننا في حاجة إلى المصانع. الحرير يأتي من الخارج وجبالنا تنتج فكرنا إفرادياً بهذا الامر فكان الانسان يبيع بيته وينشيء معملاً للحرير ويضع به من الادوات كل مستحدث ويروح ينتج لنا إن لم يكن حريراً أفخر من الحرير الاجنبي فهو مثله. أبناء البلاد عليهم حق والحكومة كذلك. البارحة تذاكرنا في مسألة تشجيع مربى دود القز وقد تقدم رجل من أصحاب الاعمال المهمة إلى الحكومة بعدة طلبات فقررت إعطائه خمسمئة ليرة مساعدة فهل أعطته إياها. لقد أخلفوا الوعد. ثم البارحة قلت أنه يوجد شخص يتعهد للحكومة بتقديم ملبوسات الجندرية والبوليس فقالوا لا يوجد مثل هذا الرجل. ولكن ما قولكم بمعمل السيمنت الوطني وهو يوشك أن يموت. ألا يمكن الحكومة أن تجبر الملتزمين على الشراء منه ووضع ضريبة على السيمنتو الاجنبي هنالك أربعمئة عامل تشتغل في هذا المعمل وصاحبه بذلا حياتهما في سبيله. واجب الحكومة أن تحمي هذه المصانع وكذلك في بقية الامور الاقتصادية. الحكومة يقتدي بها الافراد.

وزير المالية: سندرس ذلك.

الاستاذ ميشال زكور: جميع الذين تكلموا في هذا الموضوع شاطروني ضمن الفكرة التي أبديتها سابقاً والمشروع الذي تقدمت به وهو يقضي بإعفاء المعامل الوطنية التي تستخدم المواد الاولية المنتجة في هذا الوطن لاعفائها من المسققات لمدة. يعني أن الحكومة تساعد بطريقة غير مباشرة وقد رأت الحكومة في جوابها ان لا لزوم لذلك وأن الاعفاء القانوني لثلاث سنوات للبناء الجديد كاف.

وزير المالية: وإعفاء المواد

الاستاذ زكور: هذا من المفوضية. نحن لا نطلب المساعدة من المفوضية بلسان الحكومة. من حكومتنا التي هي عماد الوطن ويجب أن تساعد المعامل الوطنية.

وزير المالية: العفو من الجمارك بشأنها.

الاستاذ زكور: كلا بل هي المفوضية التي تدخلت.

وزير الداخلية: سموا لنا هذه المعامل. كأنكم تتكلمون عن معامل سانت إتيان.

الامير شهاب: أنا سميت ثلاثة معامل.

الاستاذ زكور: لقد حددت صفات المعمل وهي أن يستخدم المعمل المواد الاولية المستخرجة من هذه البلاد. لم تر الحكومة مناسبة لهذه المساعدة لأن هؤلاء الافراد الذين يمكن أن يطلق عليهم اسم جبابرة يعملون أفراداً ما تعمله الشركات الكبرى في الخارج مع مساعدة الحكومات وهم يجتهدون في أن يقوموا بعملهم الكبير والحكومة لا تساعدهم. إنني أصر أن تساعدهم الحكومة إما بحسب المشروع الذي قدمته أو باعفائهم فعلياً من الضرائب أو بغير ذلك من الطرق حتى يتمكنوا من البقاء في ميدان الحياة وإلا قضي عليهم في وقت قريب ولم يقدروا أن يزاحموا الشركات الاجنبية. هذا مشروع حيوي جداً.

وزير الداخلية: هل معامل الدخان داخلية.

الاستاذ زكور: إذا كان هناك معمل من معامل الدخان لا يستعمل في أشغاله إلا ما يستخرج من هذه البلاد وينشط زراعة الدخان فلا مانع على الاطلاق من أن يعفى أيضاً.

وزير المالية: الحكومة أجابت على اقتراح حضرة النائب وهي مصرّة على جوابها.

الاستاذ زكور: قالت الحكومة أنها تعفي البناء الجديد ثلاث سنوات من المسقفات وهذا معفي بلا جملها.

وزير المالية: والآلات والأدوات.

الاستاذ زكور: ليست الحكومة هي التي تعفيها.

وزير المالية: بلى هذا يخرج من مالها.

الاستاذ زكور: إذا كنا لا نستطيع أن نضع ضريبة جمركية على ما يأتي من الخارج ألا يمكن حماية صناعتنا؟

الاستاذ شبل دموس: فتح الزميل ابراهيم بك حيدر باب الحديث عن الدوائر الاقتصادية فيجب الولوج فيه. ان دائرة الاقتصاد تنفق ٣٠١٦٨ ليرة ثلاثة عشر ألف منه على الموظفين والباقي في الاعمال النافعة للبلاد اقتصادياً. ما هي هذه الاعمال؟ قلم الاحصاء يعني أن هذا القلم يحصي على البلاد أعمالها صناعة وتجارة وزراعة وهو عمل خطير جداً إذا كان يعمل في الامور التي عددناها. مثلاً في الزراعة يجب أن يعلم المساحات المزروعة في البلاد وما تنتج من المحصولات ويقابل ذلك احصاء عما تستهلكه البلاد منها ثم إذا زاد المحصول عن المستهلك فكيف نصرفه وإذا لم يزد فكيف نسد عوزنا وعلى هذا الشكل لا يعود ابراهيم بك قادراً على التكلم عن نقلات السكة الحديدية. عندنا قلم احصاء ولكن ما النتيجة منه. لا نتيجة منه لأنه لا يشغل كمل فصلت ولا يستطيع أن يتم عملاً. أريد أن يكون عندنا دائرة اقتصاد بالفعل لا بالقول. عندنا قلم مهاجرة. جميل لأن البلاد تصدر خير ما يمكن أن تنتجه. هي تصدر من دمائها وهذه الدماء حينما تصدر تعمل هي لتحسين ذاتها لأنها منحدره من دماء طالما جابت البلاد وملأت خزائنها بالذهب. لدينا

رقم آخر وهو تشجيع السياحة والاصطياف . ولم ذلك؟ لأنه علق باذهان البلاد قاطبة أن لا مورد رزق لهذا الجبل الجميل إلا عن طريق الاصطياف . لهذا هي حينما ترصد تعتقد أنها تقوم بواجبها . لكن هل في هذه المبالغة يشجع الاصطياف حقيقة . هذه البلاد كانت وما برحت المنتجع الوحيد لطلاب الصحة والراحة . لبنان كان يؤمه الناس لا من التشجيعات بل من مواهب الله خالقه . نأتي لنبحث بالـ ١٥ ألف ليرة كيف تصرف . لا نرى في طريقة صرفها ما يقنع سوى أمر واحد وهو العمل لوجود دائرة اقتصادية لأنه يجب أن نخلق لهذه الدائرة عملاً . هل أم لبنان خلال السنوات الماضية عدد من المصطافين برهن للحكومة أنه زاد بوجود دائرة الاقتصاد من يستطيع أن يقول نعم؟ وإذا قال نسأله البرهان بالأرقام فلا يستطيع أن يأتي بها . نحن نريد دوائر اقتصادية . انها واجبة . نحن في عهد علمي وهذه الدوائر يقوم عملها على الارقام . ثم لدينا «اشتراك في المعارض» شيء عظيم؟ لماذا يشتركون في المعارض؟ ينشئون المعارض لكي تتعرف الامم بعضها على بعض بمنتجاتها ومصنوعاتها . يذهب الواحد إلى باريس ويفكر هل يستطيع أن يأتي بهذا الصنف إلى بلده فينتفع البائع والشاري معاً ونحن نشترك في المعارض لهذه الغاية والذي أريد أن أعلمه هو فيما لو اشتركنا في المعارض أنستطيع أن نبيع الحنطة المستخرجة من راس بعلبك هذه هي المعارض لماذا نشترك في المعارض؟ لنقول لجمعية الامم إننا جمهورية صغيرة لكن عندنا الدوائر التي تملكها الجمهوريات الكبرى عندنا الدوائر الاقتصادية لكن ليس لنا منها سوى الحروف التي تكتب بها الدوائر الاقتصادية . ثم هناك «تشجيع الليمون» طرابلس كانت تستدر ٣٠٠ ألف ليرة ذهبية سنوياً ثمناً للبرتقال وقد عرى هذا الموسم مؤخراً مرض عضال لا أعلم ماذا يسمونه ولكن كل يستطيع أن يرى نتائجه بقعاً سوداء تحتها دودة صغيرة لا ترى إلا بالمجهر . هذه البضائع يضعون في سبيل تصريفها العراقيين بحجة هذا المرض ولا حجة سواها الذي أراه أن هذه الدوائر الاقتصادية لا ترى عناء في سبيل الوصول إلى النتيجة . يتوفر عليها البحث عن الاسواق لأن أوروبا تاكل البرتقال ويترتب عليها قبل ذلك أن يتخلص الليمون من هذه الضربة القتالة . لقد فهمت أن هذا المبلغ هو كغيره سوف لا يأتي بالنتيجة لأن الدوائر الاقتصادية تريد أن تعطيه لمن يصدر الليمون هذا لا يفيد لأن الامم التي تأكل البرتقال تريده نظيفاً ونحن نريد أن نغزو أسواق العالم بأن ننتج ثمرات نظيفاً . يجب أن يكون لدينا دوائر اقتصادية بالفعل . إنني أحب أن تأتي وزارة النافعة يوماً وتقول بناء على طلب الدوائر الاقتصادية أريد قتح طريق توصل محصول بلد ببلد . وهذا لا نراه إلا بعد أجيال .

(نصفيق)

الاستاذ زكور : بحث الزميل في مسألة تنشيط السياحة والاصطياف . ان هذه المسألة حيوية وقد لا يكون موردها من أوليات الموارد لكن مورد جوهري للبنان وأذكر جيداً أن بلاداً كثيرة اعتمدت على موسم

السياحة فتمكنت أن تخفف نوعاً ما من الازمة الاقتصادية. هذا هو المورد الوحيد الذي لا يكلف الحكومة رأس مال سوى ما وهب ابن لبنان من رأس مال. تكلم الزميل عن عدد المصطافين هذه السنة، رغم الازمة كان المصطافون أكثر عدداً من السنة الفائتة فقد كانوا سبعة آلاف وفي العام الفائت لم يتجاوزوا الخمسة آلاف.

الأستاذ دموس: كانوا أكثر قبل الحرب.

الأستاذ زكور: غلطان. قبل الحرب لم يكن هناك دائرة تعتنى بالسياحة والاصطياف ولم يكن يأتي من المصطافين سوى عدد لم يبلغ الالف ثم بعد الانقلاب بدأ التشجيع في القطر المصري فهناك قام لبنانيون أفاضل وجاهدوا في سبيل الاصطياف وأسسوا الشركات وأخذت عنهم الحكومة اللبنانية هذا المبدأ إذا كان هناك بعض هفوات يمكن اصلاحها. هذا الموسم يجب تحسيه ونحن نقدر أن تعتمد في المستقبل على عدد وافر والبرهان الحسي هو تحسين حالة المنازل في الجبل والفنادق وكل هذا سببه تنشيط السياحة والاصطياف. كلما زدنا في التحسين زاد المصطافون عدداً. إذا أخذنا فرنسا مثلاً وهي أكثر البلدان التي يؤمها السياح بأثني عشر ملياً سنوياً وهي غنية قطعت الازمة نراها لم تحتج بفضل موسم السياحة ومع ذلك فالدعاية هناك تأخذ مئات الملايين ولا يمكننا أن ندعي إننا نقدر أن نقوم بهذه المهمة كما تقوم فرنسا. شعرت وأنا في مصر بمبلغ الدعاية وتأثيرها فكلما كثرت زاد الموسم إقبالاً. وأعتقد أن الدوائر الاقتصادية تقوم نوعاً ما بهذه الدعاية. أما التنشيط الصناعي فقد لمست بيدي اثر التشجيع فيه وأنا أعلم أنه بمساعي الدوائر الاقتصادية وضعت المفوضية ضرائب على بعض ما يأتي من الخارج من المواد المستخرجة عندنا أما المعارض فربما كنت أوافق الزميل على ما قاله لولا أنه عارض نفسه بنفسه فقد قال أن أحسن ما نوره هو دماؤنا فلا بأس أن نرسل إلى المعارض أمثال الزميل دموس.

الأستاذ نصار: ان مدير الدوائر الاقتصادية الذي هو خارج لبنان اليوم استدعته لجنة الموازنة وأظهر الامور التي أجراها للدعاية مما يلزم أن نشكره عليه وهذا أجرى بحضور الزميل دموس والامير خالد شهاب وأرانا نموذجاً من كل ما أجراه ليقدمه للمجلس غير أنه مع شكرنا لمدير الدوائر الاقتصادية هذه الدعاية أرى أن موسم الاصطياف لا تكفيه الـ ١٥ ألف ليرة. الموسم يهدد في الخارج بدعاية واسعة لتحويل المصطافين عن لبنان إلى غيره من البلدان وفي الداخل يهدده الالهال وعدم العناية وسببه عدم تقسيم الصلاحيات بين الدوائر التي تعتنى به فهناك دائرة الاقتصاد والصحة والبلديات وهلم جراً وهذا يؤدي إلى التبلبل وأكتفي بأن أذكر سماحة الرئيس بالشكايات المتعددة من وجود البرغش في أماكن الاصطياف فإن دائرة الاقتصاد كانت تقول حين يراجعونها هذا يتعلق بالصحة والصحة تقول هذا ليس من اختصاصي. أشار الزميل الدكتور فياض إلى هذا الامر. ان وجود البعوض هو أكبر خطر على الاصطياف من غيره. ما هي الدسائس المتخذة

لوقاية البلاد من البعوض ومن الأوساخ . وهناك طرق النقل فيجب أن تحدد أسعارها . لا تقولوا لي سنسعى وندرس . مر علي سنتان وأنا أراجع الحكومة وهي تقول سأدرس وأرى .

الرئيس : أمس قال معالي وزير الداخلية قانون الصحة تحت الدرس .

وزير الداخلية والصحة : تشتري الحكومة حالياً كمية كبيرة من المازوت لاتلاف البرغش قبل اتمام المجارير لأن المجرور وحده يزيل البرغش ويجب أن نعمل مجارير لكل قرية وهذا صعب . أما مسألة النقلات فيوجد تعرفه في كل قرية وفي كل سيارة لكن اطمئن بال الزميل فإن أصحاب السيارات ليس فقط لا يستوفون هذه الاسعار بل المراحة جعلتهم يتهاودون كثيراً .

الاستاذ نصار : هل تتعهد الحكومة أن لا تكون البلاد في السنة القادمة كما كانت في السنة الماضية .

الرئيس : ابقها في الحكم تتعهد لك .

ابراهيم بك حيدر : أنا لم أقصد أشخاصاً في كلمتي بل قصدت زيادة الصلاحيات .

الرئيس : كل ما تفضلتم به صحيح لكن هل يمكنكم أن تعطوا الحكومة مئة ألف ليرة . اذن كل هذا الكلام لطيف وجميل .

الدكتور فياض : قدم أحد نواب فرنسا اقتراحاً أن يختصر ساعات الكلام وعدد الخطباء . لذلك لا أطيل الكلام ولا أخذ كبير وقت .

الرئيس : هذا موجود في القانون الداخلي .

الدكتور فياض : مر الزميل دموس باب المهاجرة وقال أن المهاجرين دمنوا في الخارج . فاسأل دائرة الاقتصاد ماذا عملت للمهاجرين وهل هي على اتصال بهم . هل يكاتبونها . والله لولا حب اللبناني للبنان لكان نسينا وحق له أن ينسى لاننا لا نعمل عملاً له . هناك على ضفاف المسيبي والامازون فقراء يعجنون التراب بالعيش فماذا عملت لهم الحكومة وأغنياء يسبحون بالذهب فماذا قالت لهم الحكومة .

وزير الداخلية : ليأتوا أهلاً وسهلاً .

ابراهيم بك حيدر : عندنا مندوب بباريس يعتني بشؤون المهاجرين سياسياً ويخبر كل التفاصيل . إذا أكل المهاجر قرره في المهجر يأكل هنا نصه .

الرئيس : ننتقل إلى الارقام وهذا هو جدول وزارة المالية .

الرئيس : الباب السادس - وزارة المالية .

الفصل الأول - الوزير

٤٢٢٢ ليرة

بند وحيد - تعويض الوزير

هذا القانون . من يقبله يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبل . الفصل الثاني

٩٧٨٨

البند الأول - موظفو الادارة المركزية

الرئيس : بحسب قرار اللجنة يحذف التنسيق يصبح الرقم ٩٤٤٧ ليرة

من يقبله يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبلت

٣١٦٢ ليرة

٢ - مراقبة المصروفات المعقودة ٣٢٤٠ أصبحت

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبلت

١١٤٥٠ ليرة

٣ - دائرة الصريفات ١١٨٣٤ أصبحت

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبلت

١٧٦٣٥ ليرة

٤ - دائرة التحقق ١٨٣١٣ أصبحت

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبلت

١٢٦٠٥ ليرة

٥ - دائرة الخزينة ١٣٠٣١ أصبحت

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

٣٥٣٤ ليرة

٦ - قلم التبغ والتبناك ٣٦٧٢ أصبح

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

٥٤٦٠ ليرة

٨ - دائرة التفتيش ٥٦٤٠ أصبحت

الاستاذ زكور: في الماضي كان يجري التفتيش بصورة دائمة واليوم قل نوعاً ما فلماذا؟

الرئيس: آخر تفتيش جرى سنة ١٩٢٧

الاستاذ زكور: ان هذه الدائرة إذا كانت ضرورية في دوائر الدولة كلها فهي أكثر ضرورة في المالية لأنها الطعم

الشهي الذي يجلب بها النفوس الضعيفة والمال هو الاغراء فوزارة المالية يجب أن تعتني بالتفتيش

أي أن يعود التفتيش كما كان في الماضي ويجب أن يكون في الدائرة مفتشان لا عمل لهما إلا

التفتيش وهو ضمانه كبيرة وسياج. نلح الحاحاً شديداً بوجوب إعادة هذه الدائرة إلى ما كانت

عليه في الماضي وان يظل المفتشون للتفتيش وأن يكون المفتشون مرتبطين بالوزير القائم بالعمل.

الأستاذ دموس: أضرم صوتي إلى صوتك.

الرئيس: من يقبل البند الثامن - ٥٤٦ ليرة يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

١٠٣٨ ليرة

٩ - لجنة التقاعد ١٠٥٦ أصبحت

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

البند الثاني - موظفو المحافظات والاقضية

الرئيس: فضلناها هذه السنة على المحافظات

١ - محافظة بيروت ٢١١٢١ ليرة

٢٢٤٥٦ ليرة

٢ - محافظة جبل لبنان

٢٤٤٢٤ ليرة

٣ - محافظة جبل لبنان

٢١٣٢٢ ليرة

٤ - محافظة لبنان الجنوبي

٥ - محافظة البقاع ١٩٥٦٤ ليرة

صبري بك حمادة: في زيادة وظائف في المحافظات

الرئيس: هنا بعض كتاب زيدت معاشاتهم

وزير المالية: هؤلاء لم يثبتوا ونريد تثبيتهم

الرئيس: قرار التثبيت ينص صريحاً بوجوب تثبيتهم في مدة معينة وقد مضت هذه المدة فلماذا خالفتم القانون.

وزير المالية: نثبتهم بعد نشر الموازنة.

الرئيس: ثم كان المجلس قد أصدر قانوناً للجباة بأن يأخذوا ٢٥ ليرة في الشهر و٢١/٢ في المئة من التحصيلات واليوم تريدون أن تعملوا لهم معاشاً سنوياً هو ٤٢١ ليرة وهذا خلاف قرار المجلس.

وزير المالية: تصديق المجلس للموازنة ليس قانوناً.

الرئيس: كلا يجب أن ينص في قانون الموازنة ان الجباة زيدت معاشاتهم. لا يجوز أن يوضع رقم ويصدق بدون قانون خاص به ويجب حذف هذه الزيادة وإذا كنتم تريدونها تقدموا بمشروع. هل صرف شيء من هذا الاعتماد؟

وزير المالية: كلا. وإذا أردتم نجعل معاش التحصيل دار ٣٠ ليرة شهرياً.

الرئيس: لا يجوز بدون قانون ويجب حذف ١٠٢٦٠ ليرة لاننا لا نستطيع مخالفة قانون أصدرناه نحن. من يقبل الحذف يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل الحذف. يضاف إلى البند ٢ موظفو المحافظات والاقضية فقرتين آخرين:

٦ - بصّاصو التبغ ٣٦٠٠ ليرة

٧ - جوائز للمخبرين ٣٠٠٠ ليرة

١١٥٤٨٧ ليرة

فيصبح مجموع البند ٢ -

من يقبله يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

٥٩٢٠ ليرة

البند ٣ - دائرة المستشار المالي

الاستاذ زكور: اعترضنا على هذا الرقم من حيث المبلغ لا من حيث كفاءة المستشار. اعترضت على بهافة المبلغ
لانه أكبر من راتب الوزير ورئيس الوزارة نفسه.

رئيس الوزارة: أنا قابل

الرئيس: من يقبل الرقم يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

البند ٤ - لوازم ونفقات ادارية

١ - بدلات الايجار ٨٠٠٠ ليرة

الرئيس: من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

١٠٠٠٠ ليرة

٢ - نقل وانتقال ١١٠٠٠ ليرة تصحيح

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٣ - انارة وتدفئة ١٠٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

١٠٠٠ ليرة

٤ - برقيات ومخابرات تليفونية

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٥ - مفروشات ٢٥٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٦ - مطبوعات ولوازم مكتبية ١٢٥٠٠ نزلها إلى ١٠٠٠٠

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٧ - شراء طوابع وبندربول ١٢٥٠٠ ليرة

الاستاذ زكور: كنت أود أن لا أتكلم في هذه الفقرة. كانت المالية في أول عهد البندربول تلزم طبع البندربول بالمناقصة وكانت المطابع في هذا البلد تأتي بأسعار مختلفة والتي ترسو عليها المناقصة تطبع البندربول وكانت المطابع تقوم بالواجب وتنفيذ شروط الحكومة حسب الاتفاقية يعني أن هذه الدراهم كانت تبقى في البلد. وفجأة انتقل طبع البندربول إلى باريس. المبلغ لا يهم باريس ويهمنا نحن ولو كان الطبع هناك جاء أوفى بالحاجة لقلنا حسن فالطبع هناك أحسن ولكن الكثيرين رأوا أن ما طبع هناك عندما يرى الشمس يبوخ والسعر هناك مضاعف عن هنا. هنا هذا المبلغ يفيد عائلات كثيرة تشتغل وليس لوزارة المالية تفضيل لأحد على آخر لأن التلزم بالمناقصة.

وزير المالية: البندربول الذي طبع في بيروت قلّد.

الاستاذ زكور: يمكن أن يقلد الورق المطبوع في الخارج كما يقلد هنا وأنا أعلم جيداً أن أنواع الحبر الموضوع عليه سهل تقليده.

وزير المالية: التجربة أثبتت خلاف ذلك. ولم يقع تقليد.

الاستاذ زكور: لم تكتشفوا التقليد. تأتي بورقة طبعت في باريس وأخرى هنا وأعرضها على الفنيين يقولوا لك أيهما تقلد. أصعب ورق هو البنكنوت وهو يقلد.

وزير المالية: ليس بسهولة.

رئيس الوزارة: الاختبار يدلنا إذا كان يمكننا أن نطبعه هنا أو هناك. جربنا هنا لقينا هنا يقلد نحن ندافع عن مصالح الحكومة.

الاستاذ زكور: ونحن نعرف ما هي مصالح الحكومة. أرايت حضرة الرئيس نوعي البندول وهو يعرف أيهما يقلد.

رئيس الوزارة: نحن يجب أن نبقي أحراراً.

الاستاذ زكور: لكن مع مراعاة صالح الحكومة لفتنا نظر الحكومة إلى هذا الامر.

الاستاذ اسحاق: اطبعوا البندول حيث تريدون ونحن نعطيكم الاعتماد الذي نريد.

الرئيس: من يقبل الفقرة السابعة ١٢٥٠٠ يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٨ - نفقات دعاوي ٥٠٠ ليرة

الرئيس: من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٩ - بدل العلف لملاحظي التبغ والمسكرات ٤١١٨ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

١٠ - نفقات شتى ١٢٠٠ ننزلها إلى ١٠٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

أصبح مجموع البند الرابع ٥٠٦١٨ وقد كان ٥٤٣١٨ ليرة

البند ٥ - عائدات الجباية

١ - عائدات الطوابع وسواها

٤٠٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٤٠٠٠ ليرة

٢ - عائدات كتاب العدل

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٣٥٠٠٠ ليرة

٣ - عائدات الجباية

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

١٠٠٠ ليرة

٤ - عائدات شتى

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٨٣٦٤ ليرة

البند ٦ - تخصيصات للأوقاف

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٥٠٠٠ ليرة

البند ٧ - رديات واستردادات

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٤٠٠٠ ليرة

البند ٨ - اعانات

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٩٠٠٠٠

البند ٩ - شراء الملح ونقله واستلامه

الأستاذ ديموس: وهذه اتفقنا على تنزيلها

الرئيس: نجعلها ٧٥٠٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

١٠٠٠٠ ليرة

البند ١٠ - اصدار الجريدة الرسمية ١٢٥٠٠ نزلها إلى

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

٣٠٠٠٠ ليرة

البند ١١ - نفقات تحقق الضرائب الجديدة

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

٢٤٠٠

البند ١٢ - تعويض مسؤولية الصندوق

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: يجب أن نفتح هنا فقرة جديدة عنوانها اعانة لبورصة بيروت وقد جاءني من الحكومة بطلبها هذا الكتاب.

سماحة رئيس المجلس النيابي الافخم

باشراف معالي رئيس الوزراء الافخم

أتشرف بأن أحيط سماحتكم علماً بأن مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة قبل ظهر ١٩ تشرين الثاني

سنة ١٩٣١ قرار ارساد مبلغ ٢١٠٠ ليرة في مشروع موازنة سنة ١٩٣٢ مساعدة لادارة بورصة بيروت على القيام بنفقاتها.

وترون طيه مشروع اضافة المبلغ المذكور إلى موازنة سنة ١٩٣٢ راجياً التفضل بحالته إلى لجنة الموازنة الموقرة وقد أخذ هذا الاعتماد من أصل الاعتماد المرصد في الباب الحادي عشر «احتياطي لنفقات غير ملحوظة» وقدره ١٩٣٩٠٨ فأصبح ١٩١٨٠٨ ليرة وتفضلوا يا سماحة الرئيس بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣١

وزير المالية

صبحي سليمان حيدر

مشروع اضافة اعتماد ٢١٠٠ ليرة لبنانية

إلى مشروع موازنة سنة ١٩٣٢

الباب السادس - «وزارة المالية»

الفصل الثاني - «الدوائر المالية» اعتمادات سنة ١٩٣١ الاعتمادات المقررة ١٩٣٢ زيادة.

بند ١٣ تخصيصات لبورصة بيروت ٢١٠٠

الرئيس: واللجنة وافقت على هذا الطلب ووضعت هذا التقرير:

حضرة صاحب السماحة رئيس مجلس النواب الافخم

نظرت لجنة الموازنة في مشروع القانون القاضي بتخصيص مبلغ (٢١٠٠) ليرة لبنانية سورية مساعدة لبورصة بيروت عن سنة ١٩٣٢ وبالنظر للضرورة الاقتصادية والتجارية لم تر اللجنة بداً من قبوله فقررت ونرجو من المجلس الكريم موافقتها.

بيروت في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٣١

رئيس لجنة الموازنة

خالد شهاب

٢١٠٠ ليرة

الرئيس: البند ١٣ اعانة لبورصة بيروت

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت. أصبح مجموع الفصل الثاني ٤٢٠٧٤٠ ليرة بعد ان كان ٤٥٣٨٤٨ ليرة

الرئيس: الفصل الثالث - الملحق التجاري في باريس رصيد رواتب الملحق وتعويضاته ٥٥٠٠ ليرة

الاستاذ زكور: لا أعترض على المبلغ بل على الصلاحية الضيقة وانشاء الله عندما تتم المعاهدة توسع صلاحيته.

الأستاذ دموس: أؤيد مهمة المندوب في باريس على أمل أن تنشأ مندوبية أخرى في نيويورك.

الامير خالد شهاب: لو يرسل لنا كل سنة تقريراً نعرف ماذا يعمل.

الرئيس: من يقبل البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

الفصل الرابع - الديون الواجبة الاداء

رصيد - معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة

١ - معاشات التقاعد ٣٣٦٠٠٠ ليرة

٢ - تعويضات الصرف من الخدمة ٢٤٩٩٩ ليرة

الرئيس: أخذت حساباً بالتقاعد فرأيت أن المبلغ بالكاد يكفي

من يقبله يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

الاستاذ نصار: كنت في السنة الماضية سألت رئيس الوزارة سؤالاً ولم يجبني عليه. هناك مأمور بسيط يدعى

وديع فاضل حالته البوستة إلى مجلس التأديب. حكم بتوقيفه عن العمل شهرين وأرسلت

الأوراق لرئيس الوزارة فلم يقبل بالشهرين فاحاله إلى العدلية فبرأته المحاكم طلب اعادته إلى

وظيفته فلم يعيدوه. طلب اعطائه التقاعد أو الصرف من الخدمة فلم يعط. سألنا رئيس الوزارة

فلم يجب.

رئيس الوزارة: اسمه أيه؟ . .

الاستاذ نصار: وديع فاضل

الرئيس: كان المجلس في دورته الماضية قرر لفت نظر الحكومة لمسألة ضبط لبنان القدمات. كانوا ١٦

صاروا ٩.

الامير خالد شهاب: صاروا ٦

الرئيس: المجلس قرر أن تقدم الحكومة مشروعاً خاصاً بهم والوزارة أجابت أنها ستعمل مشروعاً. وهي لم تلتفت لقرار المجلس وقررت اعطاءهم فرق العملة حال كون المجلس قرر أن تقدم الحكومة مشروعاً بهم.

الامير خالد: كما تفضل سماحة الرئيس هؤلاء الضباط عوملوا بموجب قوانين حولت المعاش من أوبر إلى سرري ذهب فطارت معاشاتهم. تحسب هذا مساعدة.

رئيس الوزارة: عفييناهم من المتأخرات عليهم.

الرئيس: لكن المجلس كان قرر عمل مشروع خاص بهم.

وزير الداخلية: على أي أساس نعمل القانون. هل يعطون على نسبة القرش قرش.

الرئيس: كلا. المعاش الذي طلب لهم ٧ ليرات مصرية احسبوا المعاش الاصيل الذي كانوا يأخذونه قبل التحويل المتعدد واعطوهم اياه.

رئيس الوزارة: حولوا معاشهم حسب القوانين

وزير الداخلية: نعطيهم ٣٠ بالمئة من الاصل

الرئيس: أجل.

رئيس الوزارة: وإذا طلب غيرهم

الرئيس: نسميهم اليوم. أما من الانفاق فلم يبقَ إلا واحد.

الفصل الخامس - مدرسة الصنائع والفنون

٢٨٦٠١

البند الأول - موظفو المدرسة ٢٧٠٨٩ أصبحت

الاستاذ نصار: أرجو تصديقها مع شكر مدير المدرسة

الرئيس: من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٣٠٠٠ ليرة

البند ٢ - لوازم ونفقات ادارية

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

البند ٣ - اعاشة المدرسة ١٣٠٠٠ ليرة. في هذا الرقم غلط ويجب أن يصبح ١٥٠٢٥ ليرة
من يقبله يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٨٠٠٠ ليرة

البند ٤ - أدوات العمل

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

١٠٠٠٠ ليرة

البند ٥ - شراء الأدوات والآلات وتجهيزها

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٢٠٠٠ ليرة

البند ٦ - تدريس الصناعات المحلية

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٦٦٦٢٦ ليرة

مجموع الفصل الخامس

ننتقل إلى الدوائر الاقتصادية

الرئيس:

الفصل السابع - الدوائر الاقتصادية

البند ١ - موظفو الدوائر الاقتصادية

١ - المديرية ٦٨٠٤ تصبح ٥٧١٦ بعد تنزيل التنسيق.

من يقبلها يرفع يده

الرئيس:

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٢ - قلم الاحصاء ٣٠٢٩ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٣ - قلم المهاجرة ٧٦٨ تصيح

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

مجموع البند الأول ٩٤٨٩ وقد كان

البند ٢ - لوازم ونفقات ادارية

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

البند ٣ - تشجيع السياحة والاصطياف نزلها من ١٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

البند ٤ - الاشتراك في المعارض ننزلها من ٢٠٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة

من يقبلها بعد التنزيل يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

أصبح مجموع الفصل السابع ٢٣٢٨٩ وكان ٣٠١٦٨ ليرة

موازنة البرق والبريد

الرئيس: ننتقل الآن إلى موازنة البرق والبريد

الرئيس: البند الأول - موظفو المديرية ٣٥٧٨٥ ليرة

هذا الاعتماد كبير قليلاً

مدير البرق والبريد: هذا قليل بالنسبة للاشغال التي نعملها

الرئيس: ابحث في التوفير قليلاً. نحن نوفر في جميع الدوائر و٣٨ موظفاً في الادارة المركزية لا يمكن أن تحتملهم دولة صغيرة بميزانية صغيرة.

الامير خالد شهاب: لو أخذنا دوائر البوستة اليوم وقبل الحرب كان الفرق كبيراً.

الرئيس: باشميديرية بيروت كانت تابعة لها الشام وفلسطين والقدس وبيروت. كانت تدير ست دول من دول اليوم.

مدير البرق والبريد: نعم سيدي. لكن كانت النظارة في استانبول تنظر في مسائل كثيرة.

الرئيس: لكن معكم المفتشية في المفوضية العليا تشتغل معكم.

وزير المالية: إذا أنزلتم المبلغ نضطر لتسريح موظفين.

مدير البرق والبريد: إذا كنتم تريدون تنقيص الموظفين في جميع الدوائر أنزلوا المبلغ.

الرئيس: ادرس مسألة التنسيق في أثناء السنة

البند الأول - يصبح ٣٤٥٦٥ ليرة.

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

البند ٢ - موظفو مصلحة الاستثمار تنزل من ٢٢٣٦٨٠ إلى ٢١٥٧٣٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

صبري بك حمادة: ورد زيادة ثلاثة موزعين ب ١٤٤٤ ليرة وأنا أعلم أين زيدوا وإنني قادر أن أثبت للمجلس أن

وظائفهم خلقت بدون نفع وإذا اضطرتني الوزارة أعطي اسماءهم هم وجدوا في قرى اضطروا بها ونزلوا بين أهلها لأمر سياسي وهم اعداء أهالي القرى .

الرئيس : هل يمكن أن تختصروا منهم

مدير البرق والبريد : عندي خيالة وسعاة . هؤلاء ليسوا ضمن الكادرو .

الرئيس : من أين تعطيتهم معاشات .

مدير البرق والبريد : من النقل والانتقال . والذين يشير إليهم صبري بك كنت طلبت في الموازنة أحداثهم .

الرئيس : هل الثلاثة داخلون فيها .

مدير البرق والبريد : كلا . أطلب من سماحتكم احداث المراكز .

الرئيس : كلا . لا احداث هذه السنة

البند ٤ - أدوات الاستثمار

١ - شراء أدوات بريدية تنزل من ٢٣٠٠ إلى ١٣٠٠ ليرة

٢ - شراء طوابع

الرئيس : هذه لا لزوم لها

مدير البرق والبريد : التي طبعناها لا تكفي

الرئيس : كيف ؟ وقد طبعت على سنتين

مدير البرق والبريد : لكن هناك أقسام لا تكفي

الرئيس : هناك أقسام طبعت منها لأكثر من سنتين والأوراق موجودة .

مدير البرق والبريد : لكن الجديدة كيف نطبعها .

الاستاذ زكور : عندما تحتاجون تأتون إلينا .

الرئيس : كم هي قيمة الطوابع وكم صرفتم وكم هو الباقي .

مدير البرق والبريد : نعطي الحساب لسماحتكم .

الرئيس : نعطيكم لهذه الفقرة ١٠٠٠٠ ليرة فقط .

من يقبل يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس : قبلت

الفقرة ٣ - شراء أدوات تلغرافية ننزلها من ١٢٠٠٠ إلى ٦٠٠٠

مدير البرق والبريد: لم يدرسوا في اللجنة هذه المسائل

الامير خالد شهاب: قدامي قطع الحساب. هو حجة قاطعة في سنة ١٩٣٠ بقي عندكم ٥٤ ألف ليرة.

وزير الداخلية: الحق على الحكومة التي تبقي ليرة في الصندوق

الرئيس: الفقرة ٣ - شراء أدوات تلغرافية ٦٠٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٤ - شراء وصيانة الاسلاك والآلات تنزل من ٣٥٠٠ إلى ٣٠٠٠

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٥ - اصلاح الاسلاك تنزل من ٣٥٠٠ إلى ١٥٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

أصبح مجموع البند الرابع ٢١٨٠٠ وقد كان ٣٥٣٠٠ ليرة

البند ٥ - ملابس الموزعين والحجاب ٢٣٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

البند ٦ - نقل البريد

صبري بك حمادة: اعتقدت أن الثلاثة موزعين الذين تكلمت عنهم والذين هم في قرى عدوين لها داخلين في

البند الذي صدق والآن أطلب من حضرة المدير أن يقول هل سيعزل الثلاثة موزعين أم لا.

الرئيس: مسألة الشخصيات لا يمكن أن أسمح بها في المجلس أنت لا تريد المركز. هذه مسألة وحدها. تقدر أن تحذف من الميزانية ثلاثة مراكز ولكن لا يمكن أن تقول أعزل فلاناً أو فلاناً فهذا راجع به الوزير.

وزير المالية: ما عندنا علم بشيء مما يقول النائب.

ابراهيم بك حيدر: البحث قسمان. إما أن يكون هناك وظائف أحدثت وهي غير لازمة أو أن يكون الاشخاص المعينون لها غير لائقين.

الرئيس: الاشخاص ممنوع الكلام عنهم هنا.

ابراهيم بك حيدر: أريد أن أعرف هل عند وزير الداخلية شكاوي على بعض القائمقامين أو لا؟ وزير الداخلية: أنا أحتج على هذا الكلام. ان وزارة الداخلية تعمل واجبها فإذا كان ساءك شيء جاوبني به.

ابراهيم بك حيدر: ما بدها حق. أجبني في أو ما في؟

الرئيس: مسألة الشخصيات قلت لصبري بك ما في كلام فيها.

وزير المالية: ليس هناك من وظائف محدثة فكيف ننزل الرقم الذي يطلبه النائب.

الرئيس: نحن وضعنا التخصيصات وأنتم أحدثوا الوظائف حيث تشاؤون. نحن لا نبحث إلا بالرقم. قال ميشال بك نحاس أن هناك خيالة ومشاة لا يستخدمون بصورة دائمة.

مدير البرق والبريد: قلت ليس ضمن الكادرو

الرئيس: في المراكز الصيفية إلا تقدر أن تستخدموا من هذه المادة.

مدير البرق والبريد: لها مادة أخرى.

الرئيس: أين؟

نقرأ الفقرات

١ - الخيالة والمشاة وشعب البريد ١٢٤٨٠ تصبح

١١٧٠٠ ليرة.

من يتقبلها يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت

١٥١٦٨

٢ - نقل البريد بالالتزام

الرئيس: لماذا هذا المبلغ؟

مدير البرق والبريد: كل سنة يصير الالتزام بالمناقصات وتصرف هذه القيمة.

الرئيس: ننزلها إلى ١٥٠٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع يده
أكثرية

الرئيس: قبلت

١٢٠٠ ليرة

٣ - نقل فضلات البريد -

الرئيس: ما هي هذه؟

مدير البرق والبريد: عندما تأتي البوستة لا يستطيع الموزع حملها يأخذ معه حمالاً.

الرئيس: من يقبلها يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت

١٠٠٠ ليرة

٤ - نقل البريد بطريق البحر

من يقبلها يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت

٣٠٠ ليرة

٥ - الموزعون المشاة الموقعون

من يقبلها يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت

الياس بك اسكاف: أطلب تأجيل التصديق على باقي الموازنة حتى تحل مسألة الثلاثة موزعين.

وزير المالية: وأنا أصور على تصديقها.

صبري بك حمادة: نطلب التأجيل لأن هناك تبايناً بين عدد المأمورين هذه السنة والسنة الماضية وحذفنا الزيادات

فلنحذف هذه الزيادة.

(وهنا انسحب صبري بك حمادة والياس بك اسكاف وروكز بك أبو ناضر فتعطل النصاب ورفع الرئيس

الجلسة)

رئيس مجلس النواب

أمين السر

كاتب المحضر

محمد الجسر

الدكتور يونس

خليل تقي الدين

الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة يوم الاثنين الواقع في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٣١

الساعة الثالثة بعد الظهر.

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة

٢ - أجوبة الحكومة على أسئلة النواب

(أ) على سؤال الاستاذ اسحاق في شأن تعجيل نفقات الشهود ودعاوى الإفلاس .

(ب) في شأن شمول العفو مخالفات التبغ .

(ج) على سؤال يوسف بك الزين المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣١ .

٣ - العودة إلى التناقش في موازنة البرق والبريد .

٤ - التناقش في ميزانية وزارة العدلية .

٥ - التناقش في الباب التاسع (نفقات سرية) .

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة عشرة من العقد العادي الثاني سنة ١٩٣١ يوم الاثنين في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٣١ الساعة الثالثة بعد الظهر برئاسة سماحة الاستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر .

في مقعد الحكومة - أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة وزير العدلية والزراعة والاستاذ موسى بك نمور وزير الداخلية والصحة والاستاذ صبحي بك حيدر وزير المالية وحسين بك الاحدب وزير الاشغال العامة والاستاذ جبران بك تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة .

النواب الحاضرون :

الاستاذ السيد أحمد الحسيني ، الاستاذ أنيس الخوري ، ابراهيم بك حيدر ، الياس بك سكاف ، الاستاذ بشارة الخوري ، الاستاذ بترو طراد ، جورج بك تابت ، الاستاذ جبرائيل نصار ، حبيب باشا السعد ، الدكتور حليم قدورة ، حسين بك قرعون ، رشيد بك جنبلاط ، الدكتور سليم تلحوق ، الاستاذ سامي كنعان ، الاستاذ شبل دموس ، صبري بك حمادة ، عبد الله بك بيهم ، الاستاذ عبد الله اسحاق ، عبد الله بك نوفل ، علي نصرت بك

الاسعد، عبود بك عبد الرزاق، فضل بك الفضل، محمد بك الفاخوري، الدكتور مسعود يونس، الاستاذ ميشال زكور، الامير مجيد ارسلان، نقولا بك غصن، نجيب بك عسيران، يوسف بك الزين، الاستاذ يوسف السودا. الغائبون:

الاستاذ اميل اده، اسكندر بك البستاني، جورج بك يعقوب، الامير خالد شهاب، الاستاذ روكس أبو ناضر، رشاد بك أديب، قبلان بك فرنجية، الدكتور نقولا فياض، الاستاذ هنري فرعون، الشيخ يوسف الخازن، الشيخ يوسف اسطفان.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة فليتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل لأحد اعتراض على ما جاء في المحضر.

الرئيس: المحضر صدق.

الرئيس: نبحت الآن في وزارة العدلية.

٢ - العودة إلى التناقش في موازنة البرق والبريد

وزير المالية: يوجد بند أجل النظر فيه البارحة وهو البند السادس من ميزانية البرق والبريد.

الرئيس: لقد جاءنا تفصيل هذا البند جواباً على استيضاح حضرة الزميل صبري بك حمادة وهو التالي:

تفصيل الفقرة الأولى من البند السادس - نقل البريد

وزير المالية: هذا الجدول يتضمن التعيينات التي أشار إليها حضرة النائب في جلسة سابقة وقد وقعت منذ أربعة أشهر ضمن نطاق الميزانية.

صبري بك حمادة: زملائي الكرام

كلكم تعلمون بأن هذا البند أجلنا التصديق عليه في الجلسة الماضية كي تأتينا وزارة المالية باسماء الخيالة والمشاة من الموزعين والآن وقد لبت الوزارة الطلب بغير الذي كنت أقصده كنت أريد بأنها تقول قد تمكنت من حذف كذا وظائف من الذين لا لزوم لهم وما أكثرهم في دوائر البرق والبريد ولكنها عينت وعينت وعلى حساب موازنة عام ١٩٣٢ من مدة ثلاثة أشهر فقط عينت ثلاث موزعين وقد أحدثت وظائفهم في قضائي بعلبك والهرمل وهذه الوظائف في قرى زراعية

لا لزوم لها وبأجور باهظة لا يأخذها موزع لا من الخيالة ولا من المشاة في الجمهورية اللبنانية أجرها خمسون ليرة سورية شهرياً لكل فرد. وهؤلاء الافراد لهم ميزة عن سواهم وميزتهم أنهم لا يعملون شيئاً (اللهم إلا ما عينوا لاجله) لأن هذه القرى لا يأتيها رسائل ولا ترسل منها. لا أبنائها في أميركا ولا منها مهاجرين ولا قرى تجارية ولا معدة للاصطياف كقرى جبل لبنان وسواه بل هي قرى زراعية محضاً لا تحتاج لبوسطة ولا لتلغراف وان قلت أنا ذلك يعلم معالي وزير المالية أكثر من كل فرد بهذا المجلس انني أمثل هذه القرى تمثيلاً حقيقياً وهم المركز الأول في قرى: مقنة شعث، نوحا، ربحا، والمركز الثاني في قرى: بریتال، حرتعلا، الخضبر، النبي شيت، حام معربون، والمركز الثالث في قرية القاع الجديدة، وقد أثبتوا ثقتهم بي عندما الغت قائمتين انتخابيتين للادارة مؤخراً فانهم جميعهم كانوا بجانبني ليس الآن.

ان الاسباب التي ذكرتها أيها السادة خلقت هذه الوظائف لاشخاص مأجورين أجرهم الخمسين ليرة سورية شهرياً الذي بينتها السياسة التي لمحت إليها في الجلسة العابرة أوجدت أشخاص في وظائف يأنف الضمير من وجودهم بها. كيف ومنهم الأول مأمور مقنة والقرى المجاورة لها: محكوم بعدة أحكام وما أدراك ما هي الاحكام تزوير وقد نفذت به سنة ١٩٢٥ وتهريب ولم تزل في محكمة بيروت غير منفذة لانها لم تثبت الامر أي من مدة ستة أشهر قبل تعيينه بثلاثة شهور فقط. وأظن بسبب تعيينه في تلك القرية الآمنة وقعت مجزرة بشرية كان ضحيتها ثمانية عشر جريحاً فقط وهذا بطلها أيها السادة.

والمأمور الثاني وأنا أعلم الناس به هو أول من أضرم النيران في سراي بعلبك وإذا من قاتل لا فانا أجيبه بلا فانا بنفسني الذي ذهب ورائه للجروود وقد أقنعتني على التسليم مع أقاربه، وأما الثالث: فهو لقرى رأس بعلبك عين وسنه نحو الخمسين عاماً وهذا مخالف لقانون توظيف الموزعين حيث نص: يلزم أن يكون سنه فوق العشرين وما دون الثلاثين والقصد من ذلك السن هو الذي يكون به الانسان ممثلاً قوةً ونشاطاً حتى يقدر على العمل بمهنة شاقة صعبة ولكن الوزير عينه مع علمه بأنه مريض ومرضه عضال من عشر سنين وهو منخفض الظهر يكاد لا يستطيع حراكاً زد على ذلك ما يهديه للاهالي من صحة ونشاط.

هذه الاسباب كلها حملتني على طلب حذف هذه الوظائف المستجدة وأهمها عدم اللزوم راجياً من المجلس الكريم أن يقر طلبي على الحذف خصوصاً وقد تمثينا على هذا المبدأ من أول الموازنة وبذلك يوفر على تلك المزارع مشقات كثيرة أنا أعلمها وعن الخزانة مبلغاً من المال يصرف بغير مصلحة المجموع بل لمصلحة أفراد يزرعون بذور الانشقاق بين أناس يرغبون عيشة هادئة صالحة:

الياس بك سكاف: هذه وظائف أحدثت من شهرين في محلات لا لزوم لها فأطلب من المجلس حذف هذا الاعتماد.

ابراهيم بك حيدر: من الخطاب الذي فاه به حضرة النائب صبري بك حمادة يتبين أنه تطرق إلى موضوع سياسي وحزازات شخصية. قال ان أكثرية سكان هذه المنطقة انتخبوه والحقيقة أن زبوناتهم سقطوا وتعينوا تعيين. المسألة في قضاء بعلبك: أولاً رأس بعلبك مركز بوسطة ومحكمة فيها موزع منذ ثلاث سنوات كتب المدير بحقه تقرير قامه وحط واحد مطرحه أما بقية القرى فمنها شمسطار وعدد أهاليها ٢,٠٠٠ ويوجد بينها وبين عين الجوزة دائرة لا تقل عن سبعين أو ثمانين كيلو متر ولم يكن لهذه المنطقة كلها إلا مأموران يقومان بالوظيفة فشكا الاهلون عدم مقدرة هذين المأمورين على القيام وحدهما بتوزيع البريد وايصاله في مواعيده على مبدأ سير المدينة في أوروبا وأميركا والبلدان المتمدنة، فمثل قرى مجدلون وطليا وايعات وجوارها كل هذه المنطقة البالغة ٢٥ ألف نسمة لا يكفيها موزعان ففي بيروت لأجل توزيع شوية جرائد حاطين ٣٠٠٠ ليرة في الميزانية أجرة عتالة. والمحلات التي فيها سكان أقل من قرى بعلبك يعتنون بها أكثر مما تعتني الحكومة حالياً ببعلبك فإذا وُجد في هذه المنطقة شخص لا يعجب زيدا من الناس كان ذلك معناه أنه لا حاجة لهذا الشخص. لقد كان الاخرى بحضرة النائب أن يقول يعجبني هذا الشخص بدلاً من أن يحرم منطقة بأمرها وأبيها من المنفعة. ولا أفهم كيف يتأثر نفوذ شخص من مجرد تعيين موزع بوسطة. أنا أقول أنه من الحرام أن نمنع عن الناس حق الحياة...

الاستاذ اسحاق: لقد جاء في بيان صبري بك حمادة نقاط لا يجوز أن لا تستوضح الحكومة عنها فإذا كانت حقيقة وجبت الملامة على الحكومة من أجلها. قال ان الحكومة عينت شخصاً محكوماً عليه عدة أحكام جزائية وقال أنها عينت شخصاً تجاوز السن القانوني.

وزير المالية: هودي مش مقيد.

الاستاذ اسحاق: وان يكن يجب أن نعلم ما إذا كان الشخص الذي عين تجاوز الخمسين سنة وهل أحدثت هذه الوظائف مجدداً؟ فهل يمكن أن تعطينا جواباً واضحاً على هذه النقط الثلاث:

أولاً - هل عينت شخصاً صدرت عليه عدة أحكام جزائية.

ثانياً - هل عينت شخصاً تجاوز سن الخمسين.

ثالثاً - هل أحدثت هذه الوظائف منذ شهرين فقط.

وزير المالية: مسألة المحكومية تثبت عكسها أوراق السجل العدلي أما مسألة السن فالحكومة غير مقيدة بالسن في ما يختص بموزعي البوسطة.

مدير البرق والبريد: عندما نعين الخيالة والمشاة من موزعي البريد لا ننظر للسن بل نأخذ ورقة سجل عدلي وشهادة صحية.

وزير المالية: وهؤلاء المأمورون عينوا منذ أربعة أشهر.

صبري بك حمادة: كنت أود أن أجاب حضرة الزميل ابراهيم بك حيدر على الكلام الذي فاه به الآن ولكن خشية أن يتسع الموضوع أؤجل ذلك إلى أن أحكيه بيني وبينه أما الشيء الوحيد الذي أردت أن أتكلم به فهو أن أستوضح من الوزير ما استوضحه زميلي الاستاذ اسحاق فقد قلت في خطابي ان الوزارة عينت شخصاً محكوماً بخمس دعاوي تزوير.

وزير المالية: لماذا لم يراجع حضرة النائب وزارة المالية بالامر.

صبري بك حمادة: نفس الشخص الذي عين سبب مجزرة وقع فيها ١٨ جريح.

ابراهيم بك حيدر: على من صدر الحكم.

صبري بك حمادة: أما القول بأن هذه المراكز موجودة قديماً فهو غير الواقع.

ابراهيم بك حيدر: تبع راس بعلبك معينه من ٣ سنين وتبع طليا قديمة.

صبري بك حمادة: ابراهيم بك يحكي غير الواقع.

مدير البرق والبريد: قسمنا بعلبك لاربعة مناطق قريب الخمسين قرية كانت توزع فيها المكاتب من دون خيال كان يوجد أربعة مراكز وبعدهم أربعة.

صبري بك حمادة: عميخلطوا بالمجلس قالوا ان خمسين قرية ليس لها خيال بشرفي وبالنسانية طول السنة ما بيوزعوا مكتوب قال مدير الوسطة ان هذه المراكز معينة من قديم.

مدير البرق والبريد: اثنين مستجدين من آب.

صبري بك حمادة: عينوا مصطفى جمال الدين وهو محكوم خمسة أحكام تزوير ومحكوم دعوى تهريب وعينوا الذي حرق أوراق الطابو في الثورة.

ابراهيم بك حيدر: قال عميخلطوا بالمجلس يجب أن يضل ضمن الادب.

صبري بك حمادة: أنت تطاولت.

ابراهيم بك حيدر: اثنين ما يقومو بخمسين قرية والذوات عندهم عقل. هذه وظائف موجودة في الكادرو. يقول أنه يجب من الاهالي مضابط خليه يجب.

صبري بك حمادة: إذا كانوا لازمين للمنطقة ضروري يجدوا قطاعين طريق؟

الرئيس: أثناء درس الموازنة لا يحكى إلا بالرقم أما عندما تعين الوزارة أحداً خلافاً للقانون فعند ذلك يكون عملها موضوع ثقة أو عدم ثقة.

وزير المالية: في ميزانية سنة ١٩٣١ معينين هؤلاء الاشخاص ولم نصف شيئاً في ميزانية سنة ١٩٣٢ .

السيد أحمد الحسيني: القضية شقان الأول يتعلق في ما إذا كان الاعتماد أدرج في ميزانية سنة ١٩٣١ أو إنه زيد عليها وقد فهمنا أنه كان موجوداً سنة ١٩٣١ بقي علينا أمر يتعلق بحسن الادارة المتأقي عن اختيار الاشخاص البعدين عن الاحزاب فنطلب من حضرة وزير المالية أن يتحرى عن هذه المسألة وإذا ثبت لديه أنه يوجد أشخاص حزبيين فليقصهم عن الخدمة مهما كان أمرهم .

الرئيس: هل الحكومة مستعدة لاجراء هذا التحقيق .

وزير المالية: هاي هاي تماماً . . .

الياس بك سكاف: من ثلاث سنوات لم يكن هؤلاء معينين قال مدير البوسطة يجوز أن يعين ابن محسين ونحن نقول أنه لم يعين واحد فوق الثلاثين .

مدير البرق والبريد: خيال مأمور شعبة حائز على الصفات القانونية يعين فوق الثلاثين .

الرئيس: يظهر أنهم أقوى على ظهر الفرس (ضحك) .

صبري بك حمادة: مش مسألة ثلاث موزعين مسألة فساد . . .

وزير المالية: هذا مش داخل بالبند . . .

الرئيس: يريد أن يقول فساد معاملة بالموازنة (ضحك شديد) .

يوسف بك الزين: أطلب قفل المناقشة وطرح الاعتماد على المجلس .

صبري بك حمادة: أقترح حذف ١٨٠٠ ليرة المخصصة لهؤلاء الثلاثة .

الرئيس: اقترح السيد أحمد أن يعمل تحقيق في هذه القضية فإذا لم ترضى بالتحقيق عند ذلك أقترح حذف الالف وثمانمائة ليرة .

السيد أحمد الحسيني: إذا كانت الاعتمادات أرصدت في الموازنة السابقة فأطلب بقاءها هذه السنة أيضاً وإذا كانت زيدت فأطلب حذفها .

الرئيس: يوجد زيادة ٧٨١ ليرة .

الامير خالد شهاب: لو أنزلنا ٧٨١ ليرة من الست فقرات هل يتحتم أخذها من الفقرة الأولى .

الرئيس: ولو حذفنا ١٨٠٠ ليرة هل يمكن حذف الشخص .

صبري بك حمادة: نطلب حذف الوظائف المستجدة .

مدير البرق والبريد: الزيادة على هذا البند البالغة ٧٨١ ليرة متأتية من وضع نقل البوسطة بين زغرتا وطرابلس وحدث الجبة بالالتزام .

صبري بك حمادة: أصر على حذف ١٨٠٠ ليرة من الفقرة الأولى.

الرئيس: قد لفتنا نظر الحكومة إلى وجوب التحقيق والالتيان بجوابها إلى هذا المجلس.

وزير المالية: إذا شاء حضرة النائب فليسلأنا خطياً لنجواب.

الرئيس: تنزل الزيادة وقدرها ٧٨١ فيصبح مجموع البند السادس ٦٠٢٠٠ ليرة لبنانية سورية.

من يقبل ذلك يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: أصبحت الفقرة الأولى ١١٧٠٠ والفقرة الثانية ١٥٠٠٠ وال فقرات التالية باقية على حالها.

من يقبل ذلك يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس.

البند السابع - منح للتخصص الفني ١٠١٤

أصوات - نقترح حذفها.

الرئيس: من يقبل حذف هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٤ - للتناقص في ميزانية وزارة العدلية.

والآن نشرع في البحث بموازنة وزارة العدلية

فليتل تقرير لجنة الموازنة عليها

فتلا السكرتير الموطف التقرير الآتي:

تقرير لجنة الموازنة على موازنة وزارة العدلية

دققت لجنة الموازنة في موازنة وزارة العدلية لسنة ١٩٣٢ فتيين لها بعد التمهيد أن تحذف من الفصل الثاني البند الأول مبلغ ٢٥٧ ليرة لبنانية وهي الزيادة المطلوبة لموازنة هذه السنة. ومبلغ سبعين ليرة من البند الثالث (لوازم ونفقات ادارية) وقد حذفت من الفصل الثالث البند الأول مبلغ ١٢٤٥ ليرة وهي الزيادة المطلوبة لتنسيق الموظفين وكذلك قد حذفت من البند الثاني من الفصل المذكور مبلغ ١٢٨٦ ليرة لبنانية ومثله مبلغ ١٧٤٧ ليرة لبنانية من البند الثالث. وقد حذفت أيضاً مبلغ ١٥٠٠ ليرة لبنانية من البند الرابع (لوازم ونفقات ادارية) ومبلغ ألف ليرة من البند الثامن من الفصل المذكور فيكون مجموع ما أنزل من موازنة العدلية مبلغ ٦٨٤٩ ليرة لبنانية. وقد دققت اللجنة في الزيادة المذكورة في البند الثاني من الفصل الثاني وقدرها ١٢٦٠ ليرة لبنانية المطلوبة لقلم القضايا.

وبعد الاستيضاح من وزير العدلية عن سبب هذه الزيادة فقد رأت الموافقة عليها بعد أن أوضح معالي الوزير بأن هذه الزيادة ستعطى لمحامي الحكومة على الشكل الآتي فينال أحدهما ٨٠٠ ليرة والآخر ٤٦٠ ليرة. ولذلك قررت اللجنة تصديقها على الوجه المبين آنفاً. وان اللجنة لكي يكون مجلسكم الموقر على بينة من سير المحاكم وعدد الدعاوي التي نظرت بها كل محكمة من تاريخ التشكيل الاخير الصادر في ٣ شباط سنة ١٩٣٠ فقد طلبت من الحكومة بياناً مفصلاً عن ذلك فأرسلته وهو مربوط بهذا التقرير ومع بيان الرسوم المستوفاة على ما هو مبين بالجدول لغاية ٣١ تشرين الأول سنة ١٩٣٠ ما عدا رسوم دوائر الاجراء.

ومن هذا الجدول يظهر أن الاعتمادات المقدرة في باب الواردات في الرسوم القضائية هي أقل بكثير مما قدرته الحكومة بل ان الواردات بالعكس زادت أضعافاً عما قدر لها. وقد استرعي نظر اللجنة كيفية استيفاء الرسوم في المحاكم الصلحية وعلى أية صورة تستوفي. لأن اللجنة لا ترى مسوغاً لاستيفاء رسوم غير محددة بقانون ولان قانون حكام الصلح النافذ والمعمول به من هذه الجهة لم يطرأ عليه تعديل.

وقد تركت لمجلسكم الموقر البحث في هذا الموضوع واقاراره بالصورة التي يراها.

بناء عليه

فاللجنة توجو من مجلسكم الكريم تصديق موازنة العدلية بالصورة التي وردت مع اعتبار ما قررت وجوب حذفه.

مقرر موازنة العدلية

جبرائيل نصار

الاستاذ نصار: ان لجنة الموازنة لدى درسها موازنة العدلية رأت أن تستوضح الحكومة عن عدد الدعاوي التي فصلت فيها المحاكم من تشكيل شباط سنة ١٩٣٠ إلى الآن وقد شكل على الحكومة فهم السؤال فأرسلت جدولاً لم يلم بكل السؤال من جهة عدد الدعاوي متى وردت على المحاكم بل يحتوي على عدد الدعاوي التي فصلت في المحاكم وقد رأينا في هذا الجدول أن أربع محاكم فصلت كل منها في ألف إلى ألفي دعوى في مدة عشرين شهراً وثلاث عشرة محكمة كان عدد الدعاوي المفصلة في كل منها من ألفين إلى ثلاثة آلاف دعوى وثلاث محاكم من ٦ - ١٠ آلاف دعوى وقد أردت من طلب هذا البيان أن أرمي إلى مسألة عامة يتوقف عليها سير العدالة في الجمهورية اللبنانية. لقد جاء ان العدل أساس الملك والشعب في مجموعه وأفراده له علاقة وثيقة بالمحاكم فلاجل اقامة العدل بين الرعية افترض الشارع أن يتوفر في القاضي نزاهة الخلق ونزاهة اليد ونزاهة العلم فلكي يؤمن الشرط الأول أوجب علماء الاشتراع أن يكون على القضاة اشراف عالٍ يتحرى عن أعمالهم بالدقة والضبط سموه التفتيش ان القاضي إنسان يخطيء ويصيب فهو غير معصوم البتة عن الخطأ. هذا نقوله عن القاضي النزاهة الكامل فماذا نقول والعياذ بالله عن القاضي الذي تميل نفسه مع الهوى في طرق الغواية. من أجل ذلك كان الاشراف بواسطة التفتيش أمراً جوهرياً حيويّاً للأمم ولم نر في كل بلاد العالم قضاءً خارجاً عن سلطة التفتيش ما خلا قضاءنا الذي جاء التشريع الاخير فالقوى التفتيش العملي عليه وناطه بوزارة العدلية التي هي المرجع الأول للقضاة والتفتيش ولكنها لا تستطيع اجراء التفتيش عملياً كما يفعل المفتشون المعينون لهذا الغرض. فالطريقة التي ابتدعها التشريع الاخير هي غير الطريقة التي أرادها المشترعون من التفتيش لأن القاضي الذي ترسله وزارة العدلية اليوم للتفتيش يكون غداً تحت التفتيش فهذه الطريقة لا يحصل منها النتيجة المرجوة بسبب مجاملة القضاة بعضهم مع البعض الآخر خصوصاً إذا علمنا أن التفتيش لا يقصد به أن يتدب قاضٍ ليثبت من صحة القيود أو الارقام بل ليدرس حالات القاضي شخصياً وعموماً وإننا نحمد الله على أمرٍ وضع حداً لما كان يشكو منه القضاة فالمعاشات أصبحت وافية بعد الزيادات الاخيرة فالقاضي الذي تكفل له أسباب المعيشة ويؤمن على مركزه من جهة وعلى نفقات عائلته وتقاعده يصون نفسه عن الهوى والمظان وإذا ترك الانسان دون رقابة تعذر عليه أن يصون نفسه عنهما فالقاضي الذي لا ينزه نفسه عن الظن لا يبقى لاحكامه حرمة فلاجل هذه الاسباب وجب أن يكون على القاضي تفتيش ورقابة شديداً عندما راجعت الجدول المرسل إلى اللجنة من قبل وزارة العدلية رأيت أن المحاكم فصلت بأكثر من عشرين ألف دعوى فهل يجوز أن يكون القضاء الذي يفصل بعشرين ألف دعوى تتعلق بملايين الليرات وملايين الكرامات دون تفتيش فأرى أن تعاد دائرة التفتيش وأن يوضع للتفتيش نظام حازم وافٍ منزّه عن كل غرض وهوى.

الرئيس:

لقد ألغي التفتيش بموجب مرسوم اشتراعي فإذا كنتم ترون أن يعاد فقولوا ذلك باقتراح قانون يصدقه المجلس وعند ذلك تصبح الحكومة مضطرة على تنفيذه وإذا شتمتم أن تظهروا رغبتكم باعادة التفتيش تضطر الحكومة إلى تقديم مشروع بهذا الشأن تحقيقاً لرغبة المجلس .

الاستاذ نصار:

هذا صحيح . وهناك الاشراف الثاني الذي يضمن نزاهة العلم لأن الانسان مهما علا ومهما سما قدره فهو يخطيء ويصيب ونحن في عصر كثر فيه الاجتهاد والتوسع بتفسير القوانين والبعده عن الشرائع التي ترمسنا بها زمناً طويلاً فأصبح كل قاضٍ يجتهد برأيه نابذاً كل رأي لا يوافقه فلم يعد ثمة من تمحيص للقضاء والعلم إذا كان القاضي يتوسع في علمه اجتهاداً فيسقط ما يريد ويقيم ما يريد فمهما جعلنا من القيود لصحة الاحكام وموافقتها للعلم والعدل فإنما نجتهد عبثاً إذا لم يكن عندنا تفتيش قضائي . لأجل هذه الاسباب دعاني الواجب في الدورة الماضية أن أضع اقتراحاً باعادة محكمة التمييز وقد أقره المجلس بالاجماع .

إنني لا أتكلم إلا لكي تسمع الحكومة وتنقل كلامي إلى حيث تريد إننا لا نريد تحميل الموازنة هذا المصروف الضئيل لغرض خاص ولا بقصد الطعن في رأي أظهره سوانا ولا فرق عندنا أن تدعى هذه المحكمة محكمة تمييز أو يكون لها اسم آخر . لديكم خمس محاكم بدائية أصدرت أحكاماً مبرمة بـ ١٧٨٣٥ دعوى فهل حقيقة يمكن الانسان أن يسلم أن خمس محاكم تصدر نحواً من ثمانية عشر ألف دعوى مبرمة وأن تكون كل هذه الاحكام سالمة من الخطأ ومنطبقة على العلم وموافقة روح القانون . لقد تناولت هذه الاحكام ثمانية عشر ألف شخصاً وإذا عملنا بقواعد الاحصاء رأينا ان كل شخص يتبعه أربعة أشخاص أو خمسة أو أكثر فتكون النتيجة ان هذه الاحكام تناولت مئة ألف شخص بصورة نهائية مبرمة غير قابلة التمييز فهل يوجد من يسلم بهذا الامر بحجة اننا الغينا محكمة التمييز منذ برهة قصيرة ولا يجوز الرجوع إليها حالاً . لماذا لا يجوز الرجوع إليها؟ نعم يجب أن تعاد هذه الهيئة العليا لاقامة العدل كما يجب أن يقام ولعدم الفوضى في الاجتهادات ولكي يطمئن المحكوم عليه بدايةً واستئنافاً أن هنالك محكمة عليا تنظر في دعواه إذا كان مخفياً بها .

لدينا برهان مادي حسي عندما كنا نفكر بالغاء محكمة التمييز اقتداءً بالمصريين كان هؤلاء يفكرون في كيفية انشائها وقد انشاؤها فعلاً وذلك لتمحيص الدعاوي تمحيصاً وقتياً وارشاد المحاكم إلى الاجتهاد الصوابي . والآن أريد أن أعلم ماذا كانت نتيجة قرار المجلس في شأن اعادة هذه المحكمة وهل أعد مشروع باعادتها أم لا .

رئيس الوزارة: الحكومة قامت بواجبها وأرسلت تطلب رأي المفوضية العليا في هذا الشأن وفقاً لصك الانتداب .

- الرئيس: بمقتضى صك الانتداب يجب أن يتم التنظيم القضائي بالاتفاق مع الدول المنتدبة.
- الاستاذ نصار: من أجل ذلك أتيت بهذه البراهين وقدمت هذه الارقام لكي تبليغها الحكومة وتقدمها إلى حيث يجب.
- رئيس الوزارة: البراهين التي جاء بها الاستاذ هي التي استندنا عليها بالمفاوضة.
- الاستاذ نصار: وقد لفت نظر اللجنة قضية الرسوم التي تتقاضاها المحاكم الصلحية لأن كل محكمة تتقاضى الرسم الذي تريده فبعض المحاكم تتمشى بتعرفاتها على قانون المحاكم البدائية وبعضها على قانون حكام الصلح. ان المرسوم الاشتراعي الذي وسع صلاحية حكام الصلح لم يتعرض لتعريفه الرسوم ولم يجز لحكام الصلح أن يأخذوا تعرفات المحاكم البدائية ولم يزل قانون حكام الصلح بما يختص بالتعرفات نافذاً على جميع حكام الصلح فيكون تقاضي المحاكم الصلحية رسوم المحاكم البدائية غير مستند إلى قانون وقد حصل شكاوي عديدة . . .
- مدير العدلية: شكلنا لجنة لدرس الرسوم.
- الاستاذ نصار: ولكن اليوم تستوفى المحاكم الصلحية رسوماً غير قانونية فلا يجوز أن تبقى الحالة مستمرة إلى أن تنتهي اللجنة من عملها فأطلب من الحكومة أن تصدر أمراً إلى حكام الصلح لكي لا يستوفوا رسوماً غير محددة بقانون.
- الرئيس: حكام الصلح كل منهم عنده قانون يختلف عن الآخر فالأولى أن يعمل قانون عام لتوحيد الرسوم وعندما نسلّمه للقضاة يعملون بموجبه.
- مدير العدلية: هل يمكن أن يكون القاضي قاضياً ومأموراً مالياً.
- الرئيس: دعوا القضاة في مراكزهم فلا تدخلوهم في السراي هنا لأنهم حين يستندون على السياسة يفسدوا.
- الاستاذ نصار: كنت طرحت مؤالاً عن القانون المتعلق بدوائر الاجراء . . . بمجرد صدور حكم مالي ووجود الاعلام بيد دوائر الاجراء تباشر بعد الاخطار إلى تقرير حبس المديون بناء على شهادة تقول أنه قادر على الدفع وتضايق المحكوم عليه بدين. ان قانون الاجراء يوجب حبس المديون إذا لم يكن لديه أموال ظاهرة وإذا ثبت كونه مقتدراً على الدفع أما إذا وُجد لديه أموال ظاهرة فلا يجوز حبسه ولا أعلم من أين أخذت دوائر الاجراء الحق بحبس المديون إلى أن يثبت وجود أموال ظاهرة لديه لأن القانون لم يوجب على المديون أن يأتي ويبين موجوداته. ثم إذا شهد أي كان لدى المحكمة على اقتدار المديون تقرر حبسه وتأخذ مسألة قرار الحبس استثنافاً وتميزاً ولكن دوائر الاجراء توقفه بهذه الغضون ثلاثة شهور فلا أعتقد أن المجلس يوافق على هذا التدبير الاداري الذي يتناول الناس في حرياتهم.

ثم وجدنا أن المحاكم البدائية نظرت منها محكمتان بألف إلى ألفي دعوى بالصفة الاستثنائية ومحكمتان من الفين إلى ثلاثة آلاف دعوى فضلاً عن الدعاوي البدائية وكان في مقدمة المحاكم من جهة زيادة عدد الدعاوي محاكم طرابلس وزحلة وبعبداء وقد بلغت الدعاوي التي فصلت في محكمة بعبداء ٣٨٤٧ دعوى مما يوجب شكرها على هذا الجهد الكبير وقد لاحظت اللجنة أن حاكم صلح بعبداء فصل في أكثر من ٧٠٠٠ دعوى ولم يزل لديه عدد وافر من الدعاوي التي لم يتمكن من الفصل بها. أما منطقة هذا الحاكم فهي الساحل برمته والتمن الأعلى فنرى مما تقدم أن هذه المنطقة القضائية تعد ٦٠ ألف نسمة والدليل على وفرة الدعاوي في هذه المنطقة أن التعديل اليومي لورودها على حاكمية الصلح بلغ ٤٥ دعوى فترون مما ذكرت أن الحاجة ماسة إلى إيجاد محكمة صلحية في التمن الأعلى لاقتسام هذه الاعمال العديدة والخطيرة معاً. وقد بلغني أن حضرة السيد أحمد الحسيني قد وضع مشروعاً لإنشاء محكمة صلحية في حمنا لا تكلف أكثر من ١٦٠٠ ليرة سورية وعندما استقال من الوزارة الغي هذا الاعتماد وإن ألفت نظر المجلس إلى أن محكمة صلح واحدة لكل هذه المنطقة لا يمكن أن تقوم بالاعمال المطلوبة منها أي النظر في عشرة أو اثني عشر ألف دعوى بقطع النظر عن أنه لا يمكننا أن نحرم هذه المنطقة الشاسعة المتشعبة الاطراف من محكمة صلحية بينما نرى أنه يوجد في بعض المناطق محاكم لم تنظر في أكثر من ألف دعوى فأرجو أن يقر المجلس هذه الرغبة التي يعود الفضل الأول فيها إلى السيد أحمد الحسيني وزير العدلية السابق وان يقرر إنشاء محكمة صلح في التمن الأعلى.

هذه هي الملاحظات التي خطرت للجنة لدى بحثها في موازنة وزارة العدلية عرضتها على المجلس مختصرة.

مدير العدلية: بما يختص بالتفتيش المرسوم الاشتراعي لم يبلغ التفتيش وإنما وكل أمره إلى وزارة العدلية فهي التي ترسل مفتشين إلى المحاكم البدائية والصلحية أما المحاكم الاستثنائية فإنها خاضعة للتفتيش ولكن التفتيش عليها لا يكون إلزامياً على وزارة العدلية كل سنة يعني الوزارة غير مجبرة أن تجري عليها التفتيش السنوي.

الرئيس: هل المحاكم الاستثنائية مستثناة من الشكوى على الحكام.

الاستاذ اسحاق: هل هذا فقط هو الامر الفطيع في المرسوم الاشتراعي.

الرئيس: هل ترى الحكومة مانعاً من اعادة التفتيش.

مدير العدلية: يعمل بذلك اقتراح ويبلغ الحكومة لتدرسه.

الاستاذ أنيس الخوري: من نيسان الماضي طلبنا اعادة التفتيش باقتراح خطي.

مدير العدلية: نحن نجد أن طريقة التفتيش الحالية تأتي بالفائدة وإذا كان المجلس يرى عكس ذلك فنحن ندرس أي اقتراح يقدم ونجيب عليه.

- الرئيس: ومسألة الشكوى من الحكام.
- مدير العدلية: نعم سننظر في هذا الامر وندرسه.
- الاستاذ نصار: وانشاء محكمة في المتن الاعلى.
- مدير العدلية: سندرس امكان احداث محكمة صلحية في المتن الاعلى لانها تكلف أكثر من خمسة آلاف ليرة سنوياً.
- الرئيس: حاكم صلح بمئة وخمس وأربعين ليرة شهرياً أي ١٧٥٠ ليرة وكاتبان بـ ٩٦٠ ومباشران . . .
- الاستاذ نصار: يكفي معاون حاكم صلح بـ ١٢٠.
- الرئيس: واجار المحكمة.
- مدير العدلية: مش كثير ٣٠٠٠ ليرة عالمتن (ضحك).
- رئيس الوزارة: طيب! امهلنا ندرس . . .
- الرئيس: أرى أن المجلس راغب في اعادة هذه المحكمة.
- رئيس الوزارة: إذا ظهر المجلس رغبته باعادتها ندرس الامر.
- مدير العدلية: أما بخصوص المعاملات الاجرائية فإن المادة ١٣١ من قانون الاجراء تقضي باخطار المديون فإذا حضر لغرض الدفع اقساطاً قبل بها مأمور الاجراء إذا رضي الدائن أما إذا قدم المديون أموالاً ظاهرة فإنه يعفى من الحبس.
- الاستاذ سامي كنعان: اثني على الاقتراح القائل باعادة التفتيش لأنه ضروري جداً في هذه الايام التي صدرت فيها بعض أحكام اثار ضجة شديدة على الحكام في البلاد وكنت أود أن يكون كلامي في العدلية ثناءً محضاً لاني كنت من رجالها لأن في التفتيش ضماناً للقاضي النزيه وتأديباً للقاضي المعوج ودليلاً عليه وقد خول المرسوم الاشتراعي وزارة العدلية حق التفتيش وقالت أنها أرسلت هذه السنة من مفتش المحاكم فاسأل الحكومة هل التقارير التي قدمت اليها صار العمل بموجبها أم بقيت حبراً على ورق وهل من معاملة بنيت على تقرير المفتش. إني أعلم كثرة أعمال وزارة العدلية ولكنني على يقين من أن أهم أعمالها هو النظر في تقارير المفتشين.
- مدير العدلية: في السنة الماضية أحيل بعض الكتاب وحكام الصلح إلى مجالس التأديب بناء على تقارير المفتشين ويوجد تقارير أخرى لا تستوجب إلا التنبيه أو اللوم.
- الاستاذ سامي كنعان: في تقارير من المفتش المنتدب بخصوص احالة بعض أناس إلى المجلس التأديبي.
- مدير العدلية: مش مجبرين أن نحيلهم بمجرد تقرير المفتش.

الاستاذ كنعان: ولكن تقرير المفتش يجب اعارته ما يستحقه من الاهتمام.

الاستاذ زكور: التفتيش تكلم عنه الزملاء طويلاً وعندما أجاب حضرة مدير العدلية لم أقتنع بجوابه لأن التفتيش بطريقة الانتداب يعلمه كل القضاة لدى صدور الامر به والتفتيش إذا أعلن قبل اجرائه تفوت الغاية منه لأن التفتيش يجب أن يحصل دون سابق علم من القاضي وكما قال الاستاذ نصار أن القاضي الذي يفتش زميله ويعلم أنه عرضة للتفتيش بدوره يكون أكثر هواده من المفتش الحقيقي وذلك لكي يكون مفتشه لطيفاً معه.

ثم أعود إلى محكمة المتن الاعلى فهذه المحكمة ضرورية جداً ولا يمكن الحكومة أن تقول أنها لا تتمكن من اعادتها بسبب الازمة الحاضرة لأنني أذكر أن المسيو بوانكاره لما قال بانفاص المحاكم اجابته جريدة الطان أنه يجب أن تكون العدالة تحت متناول جميع الناس كالحبز والكهرباء وقد عرفنا أنه بعد مرور سنتين من الغاء ٣٨٠ محكمة في فرنسا أعيدت جميعها لعدم امكان الناس من الاستغناء عنها.

وإني أنتقل الآن إلى بحث اداري أكثر منه قضائي. كل من يزور قصر العدلية في بيروت ودور العدلية في الملحقات. يرى أن مكاتب القضاة مفروشة فرشاً حقيراً لا يليق بمكانتهم. نعم قد نجد لبعض الرؤساء في بيروت مكاتب فخمة الرياش ولكن الباقين يجلسون إلى مقاعد قديمة وطاولات حقيرة من أجل ذلك أطلب من الحكومة أن تعتني بما يتوفر لديها من المال باصلاح هذا الخلل في بيروت والملحقات ولا بأس أن تجعل ذلك ثلاث دفعات متوالية فتهتم كل سنة بفتة من هذه المكاتب وبعد ثلاث سنوات يتم الاصلاح.

الرئيس: يعني أن لا تؤثر قاضياً على قاضٍ بالفرش.

الامير مجيد ارسلان: إذا قررت الحكومة ٣٠٠٠ ليرة لمحكمة المتن الاعلى عادت إليها هذه النفقات من جهة الرسوم.

مدير العدلية: ولكن هذه الرسوم تستوفي الآن في بعدا.

الرئيس: يقصد حضرة الامير أن صاحب الدعوى عندما تكون محكمة قريبة منه تسهل عليه اقامة الدعوى فتزيد الدعاوي وتزداد الرسوم.

الأستاذ ديموس: كنت بدي أحكي بمسألة تعرفه الرسوم في المحاكم الصلحية فأثنى الزملاء قبلي على ذكرها ولكن لي ملاحظة على دعاوي الاحوال الشخصية بذلك تأخذ حكم بليرتين تدفع عشر ليرات عندما تنتقل صلاحية محكمة إلى محكمة أخرى يجب أن تنتقل مع تعرفه رسومها الاصلية أي أن المحاكم التي تنظر في دعاوى الاحوال الشخصية يجب أن تتقاضى الرسوم المخصصة لهذه الدعاوى في المحاكم الروحية التي كانت تنظر فيها قبلاً.

الاستاذ زكور: أصدرت المفوضية العليا قراراً بعدم دفع الرسوم عند فك الرهن وقد علمت أن الدوائر العقارية تتقاضى رسوماً.

مدير الدوائر العقارية: القرار الذي أشار إليه حضرة النائب يتعلق بالاراضي التي مسحت والدوائر العقارية لا تتناول عنها الرسوم عند فك الرهن أما الاراضي التي لم تمسح فلم تزل خاضعة للرسوم القديمة.

السيد أحمد الحسيني: عندما تريد الحكومة أن تعمل برغبة المجلس وتدفع المشاريع الهامة المفيدة فأما أن تقول أن رجال الانتداب لا يوافقون على المشروع وأما أن تقول تحت الدرس.

قالت الحكومة أنها نزلت عند رغبة المجلس باعادة محكمة التمييز فلماذا حذفت الاعتماد الذي كان أرصد في مشروع الموازنة بعد قرار المجلس وقالت أن هذا الامر طرح على موافقة المندوب السامي بموجب المادة السادسة من صك الانتداب. أنا لا أتعرض إلى قضية حلول المحاكم الاجنبية محل الامتيازات القديمة فمن حق الانتداب أن يقيم محاكم اجنبية حفظاً لحقوق الاجانب بدل امتيازاتهم الاولى ولكننا نحن نقصد إرجاع محكمة تمييز وطنية وأما أجل الانتداب عن القول أنه لا يرضى باعادتها لأن الانتداب لم يبلغ حق تمييز دعاوى العلويين في محاكمنا ولم يبلغ التمييز في سورية والموصل واسكندرونه ودير الزور الذين يميزون دعاويهم في سورية. إن الحكومة تستتر بالانتداب وأنا لا أرضى هذه النسبة إلى الانتداب فأطلب من الحكومة أن تلاحق رغبتها إذا كانت حقيقة قدمت المشروع إلى دار الانتداب.

رئيس الوزارة: قلت وأكرر القول أننا قدمنا المشروع إلى المندوب السامي والشك في كلامي لا أقبله على الاطلاق قال السيد أحمد أننا حذفنا المبلغ فمن أي موازنة حذفناه ثم قلنا إذا تقرر إعادة محكمة التمييز فاننا نطلب لها اعتماداً إضافياً.

السيد أحمد الحسيني: أظن أن حضرة رئيس الوزارة يتجاهل أنه ألغي المبلغ الذي أرصد لمحكمة التمييز.

رئيس الوزارة: أين؟ أين؟

السيد الحسيني: مدير العدلية يعلم ذلك.

رئيس الوزارة: اتفقنا أننا سنتقدم بمشروع طلب اعتماد إضافي.

الرئيس: وجود الاعتماد غير كاف لإعادة المحكمة.

السيد الحسيني: لو كانت الحكومة ترغب في إعادة المحكمة كانت ألحقت رغبتها بتقديم مشروع الاعتماد.

الرئيس: كان فخامة المفوض السامي غائباً.

السيد الحسيني: أقرر اقتراحي أن يؤكد طلب الحكومة أو يكرر عند الحاجة.

الرئيس: هل توافقون على ذلك.

أصوات - نعم نعم .

الرئيس : من يقبل ذلك يرفع يده .
(أكثرية)

الأستاذ دموس : مش بالاجماع أنا خالفت .

الرئيس : قبل المجلس بالاكثرية .

والآن نبحت في البنود .

الباب الرابع - وزارة العدلية والزراعة .

الفصل الاول - الوزير .

٤٢٢١ البند الوحيد - تعويض الوزير

من يقبل ذلك يرفع يده .

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس .

الفصل الثاني - إدارة العدلية المركزية .

١٠٧٩٠ البند الاول - موظفو الادارة المركزية

مدير العدلية : يوجد زيادة موظف الحق مؤقتاً في إحدى المصالح في المفوضية العليا .

الرئيس : اطلبوا له اعتماداً إضافياً والآن المبلغ ١٠٠٦١ ل

من يقبله يرفع يده .

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس .

٣٧٤٠

البند الثاني - قلم القضايا

من يقبل ذلك يرفع يده .

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس .

٢٥٠٠

البند الثالث - لوازم ونفقات إدارية

من يقبل ذلك يرفع يده .

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس أي إسقاط ٧٠ ليرة من نفقات شتى وهذا بيان موظفي الادارة العدلية المركزية وقلم القضايا .

الفصل الثالث .

البند الاول - موظفو محكمة الاستئناف والتميز .

الاستاذ زكور : تعويض شخصي للرئيس الاول ما هذا التعويض .

رئيس الوزارة : له عشر سنوات يتقاضاه .

الرئيس : هذا التعويض صدر به قرار من المجلس يوم كان مجلساً تمثلياً .

ويكون مجموع الاعتماد النهائي ١٤٠,٦٨٥ ليرة

من يقبل ذلك يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس : قبل المجلس

والآن من يقبل اللائحة المربوطة بهذا الاعتماد يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس : قبل المجلس

البند الثاني - موظفو المحاكم البدائية .

مدير العدلية : تبين من التفتيش الذي أجراه المفتش المتدب أن دائرة الاجراء في طرابلس محتاجة إلى كاتب ولهذا تقترح الحكومة اضافة كاتب على عدد الكتبة المخصصين براتب ٤٥٥ ليرة ليكون كاتباً في دائرة اجراء طرابلس .

الرئيس : هل توافق الحكومة على ذلك .

وزير المالية : نعم توافق

الرئيس : تتلى لائحة موظفي المحاكم البدائية مع اعتبار الزيادة التي طلبتها الحكومة الآن والمختصة باضافة كاتب لدائرة اجراء طرابلس يكون مرتبه ٤٥٥ ليرة .

فتليت اللائحة

الرئيس: من يقبل هذه اللائحة والاعتماد البالغ ١٥٦,٨٧٦ ليرة مع اعتبار الاضافة التي طلبتها الحكومة يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

١١,٠٠٠ ليرة

البند الرابع - لوازم ونفقات ادارية

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٨٦,٠٠٠ ليرة

البند الخامس - نفقات سفر القضاة الافرنسيين

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٥٠٠ ليرة

البند السادس - اعانة لمكتب الحقوق الافرنسي

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٥,٠٠٠ ليرة

البند السابع - نفقات الشهود

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

١١,٠٠٠

البند الثامن - نفقات قضائية

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

١,١٠٠ ليرة

البند التاسع - نفقات سكن القضاة الافرنسيين

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٤٤٧٠ ليرة

البند العاشر - تعويضات اللجنة الاستشارية للاشتراع

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

وهذا بيان موظفي المحاكم الدينية والافتاء:

الفصل الرابع - المحاكم الدينية

٥١,٠٣٠

البند الأول - موظفو المحاكم الدينية

يوسف بك الزين: ألفت نظر الحكومة إلى أنه يوجد قضاة يتناولون أقل من رواتب الكتاب.

الرئيس: في سنة ١٩٢٨ تعهدت الحكومة بعمل تنسيق للقضاة الشرعيين وسيعملونه...

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

١,٢٥٠

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

الفصل الخامس - الافتاء

١٧,٤٠٢

البند الأول - موظفو الافتاء

علي نصرت بك الاسعد: هل يوجد كادرو للقضاة الشرعيين وما هو هذا الفرق الظاهر بين رواتب قضاة المحاكم

السنية والجعفرية.

مدير العدلية: ان تقرير معاشاتهم يعمل بموجب كادرو نفكر بوضعه والفرق الحاصل بين معاشات القضاة السنين والجعفرين ناتج عن أن القضاة السنين كانوا جزءاً من محكمة التمييز العامة وبقوا يتقاضون معاشاً عالياً بعد انفصالهم عنها كحق مكتسب لهم ولكن عندما يعين غيرهم يعينون برواتب أعضاء المحكمة الجعفرية.

يوسف بك الزين: على هالصورة ما منقبلها أبداً.

الرئيس: من يقبل اعتماد البند الأول يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية

الرئيس: من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

السيد أحمد الحسيني: كانت الحكومة قدمت مشروعاً بالغاء مركزي الافتاء الشيعي في بعلبك والهرمل والاستعاضة عنهما بمركزي قضاء روجي فهل اعترفت بضرورة انشاء مركزي القضاء وهل ستشفي هذين المركزين.

رئيس الوزارة: الحكومة استعادت المشروع لاعادة النظر في هذين الامرين.

الاستاذ زكور: مش قليل صرت يا باشا (ضحك).

رئيس الوزارة: تعلمت منك! (ضحك).

الرئيس: أصبح مجموع الفصل الخامس ١٧٥٥٢.

من يقبل ذلك يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

٥ - المناقش في الباب التاسع (نفقات سرية).

من يقبل هذا البيان يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

والآن بقي علينا الباب التاسع من موازنة النفقات وهو المختص بالنفقات السرية.

٥,٠٠٠

بند وحيد - نفقات سرية

من يقبل هذا البند يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس

الباب الحادي عشر - احتياطي لنفقات غير ملحوظة.

الرئيس: الاحتياطي يجب تأجيله إلى ما بعد درس موازنة الواردات.

ورفعت الجلسة

رئيس مجلس النواب

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

الجلسة العشرون

المنعقدة يوم الثلاثاء الواقع في ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣١

الساعة الثالثة بعد الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - تنزيل سبعة آلاف من تلزيم الاعاشة.

٣ - موازنة الواردات.

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣٢ برئاسة سماحة الشيخ محمد أفندي الجسر وحضور حضرات المعالي رئيس الوزارة والوزراء إلا معالي وزير الاشغال العامة.

وقد حضرت أكثرية النواب وتغيب السادة - اده، طراد، تابت، بيهم، فرعون، الاسعد، الخازن، البستاني، جنبلاط، السودا، أبو ناضر، فرنجية، غصن، أسطفان، أديب.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة. ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلاه السكرتير الموظف.

الرئيس: هل لأحد اعتراض على المحضر؟ (سكوت) صدق المحضر.

٢ - تنزيل سبعة آلاف ليرة من تلزيم الاعاشة.

الرئيس: حينما نظر المجلس في موازنة وزارة الداخلية لفت نظر معالي وزير الداخلية إلى رقم اعاشة السجون ورغب أن تهتم الوزارة بتنزيل رقم تلزيمها. وقد أنجز معالي الوزير وعده وتم الالتزام فنقص مبلغ مما كان مقدراً له لذلك يمكننا تخفيض شيء من المبلغ وهو أربعون ألف ليرة.

وزير الداخلية: المبلغ مقيد ٤٢ ألف ليرة وفي هذه السنة حتى آخر تشرين المبلغ استغرق بكامله وطلبنا زيادة عليه

اعتماداً بثمانية آلاف ليرة والسبب أنه في السنة الماضية كان تقدم طلب بتنقيص ١٠ آلاف ليرة من الالتزام ولم يتم إلا بضمان عمومي ولم نحصل على التخفيض لذلك طلبنا اعتماداً بثمانية آلاف ليرة زيادة عن الـ ٤٢ ألف ليرة أي أن الرقم كان في السنة الحالية خمسين ألف ليرة وحيث أن الالتزام تم بمبلغ ٢٧ ألف ليرة فيكون الفرق الحاصل ١٥ ألف ليرة يخرج منها ثمانية آلاف ويبقى سبعة آلاف وهو الذي يمكننا أن نخفضه.

الرئيس:

طيب يصبح الرقم هكذا - الباب الخامس - الفصل الثالث - البند الأول - اعاشة السجناء ٣٥.٠٠٠ ليرة.

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

٣ - موازنة الواردات

الرئيس:

ننتقل الآن إلى موازنة الواردات والكلام لالياس بك اسكاف.

الياس بك اسكاف: سماحة الرئيس

لقد بحث بعض الزملاء مطولاً بخصوص كبار الممولين والذمم الباقية على النواب وغيرهم من الاغنياء من أجل ذلك أتيت ببيان هذا مبيناً أسباب تراكم هذه الذمم عند كبار الممولين وسبب تمكن الصغار منهم من تسديد بعض ما عليهم فأقول.

ان الحالة الزراعية بصورة عامة كانت تعيسة في السنوات الاخيرة والمداخيل لا تفي بمصاريف الارض أما الملاكون الكبار في منطقة البقاع لا يزيد عددهم على العشرة وهم معروفين مني ومن الجميع وأنا واقف على مقدار ايرادهم السنوي والمصاريف التي يتكبدونها في سبيل الزراعة وتحسين نتائج الارض.

قد حجزت الحكومة جميع واردات أحدهم وباعتها بالمزاد العلني فبلغت قيمتها نحو الفين وتسعمائة ليرة سورية والقيمة المترتبة عليه من اعشار وويركو تبلغ خمسة آلاف ليرة وكسور فضلاً عن المصاريف وقد باع قسماً كبيراً من أملاكه لتسديد ديونه والضرائب المتعددة المترتبة عليه وإذا بقيت الحالة على ما هي فيلتزم أن يبيع جميع أملاكه لأن وارداته لا تفي بالمصاريف والضرائب.

ومن جهة أخرى يوجد عائلة غنية من كبار الملاكين قدمت للبنك التونسي الجزائري طلباً برهن جميع أملاكها لتسديد ديونهم والضرائب المطلوبة منهم ويوجد ملاكون كبار من سوريا يبلغ ثمن

أرضهم عشرين ألف ليرة عثمانية لزمه من مدة شهرين بمبلغ مائتين وخمسين ليرة ويترتب عليها ثمنائة ليرة سورية اعشار وويركو فيبقى لهم خمسة وخمسون ليرة عثمانية تقريباً من هذه الايرادات. ويوجد عائلة أخرى من سوريا باعت قسماً من أملاكها وقسم الآخر مرهون لقاء دفع المصاريف والرسوم وملاك ثالث أيضاً من سوريا طلب ثلاثة آلاف ليرة عثمانية من أشخاص حضروا مؤخراً من أميركا برهن وان يسلمهم واردات أملاكه لقاء الفائدة فلم يفلح بالرغم من كون أراضيها يبلغ ثمنها لا أقل من خمسة عشر ألف ليرة ذهبية عثمانية.

ويوجد ملاك كبير من بيروت لزم قريته بمبلغ مائتان وستين ليرة عثمانية ومن مدة اسبوع أجريت المحاسبة بمعرفتي فبلغت الاعشار وويركو مائة وسبعون ليرة عثمانية وثلاثون ليرة مصاريف فيكون الباقي له ستين ليرة عثمانية من ثمن هذه الارض التي يبلغ ثمنها ثلاثة عشر ألف ليرة عثمانية.

يوجد جفتلك اخر ثمنه سبعون ألف ليرة عثمانية كان التزامه مع المحصنات ألف وخمسمائة ليرة منها المراعي والاحراش والاراضي الموجودة ضمن حدود لبنان تعطي واردات أكثر من نصف القيمة فيبقى النصف الآخر لاصحاب الملك عدا عن المصاريف الباهظة التي تلحقهم وهي تزيد على قيمة الواردات وعليها اعشار وويركو ثلاثة آلاف وخمسمائة ليرة سورية فوارداتها جميعها لا تفي الضرائب ونصف المصاريف التي تنفق على سبيل زراعتها وكذلك يوجد قرية أخرى وقع خلاف بين أصحابها بسبب قلة وارداتها وجرت القسمة بينهم وقس على ذلك أشخاص عديدين لا أحب أن أبين حالتهم وهم اسوء من حالة الذين ذكرتهم فاضرب صفحاً عنهم.

فيتضح مما تقدم للحكومة ولهذا المجلس أن هؤلاء الاشخاص لو كانوا في حالة من اليسر يستطيعون معها تأدية ما عليهم لفصلوا دون أن يراجعهم أحد أو يجبرهم على ذلك.

وأما صغار الملاكين فإنني أفصل حالتهم كما هي أن القيمة المطلوبة من كل فرد منهم لا تتجاوز الخمسين ليرة سورية رغماً عن أنهم يفلحوا أرضهم بأيديهم ولا عليهم مصاريف. ألم تعلم الحكومة بأن القسم الاكبر من هؤلاء اضطر لبيع بقرته وغنمته التي هي قوت عياله وقسماً كبيراً باع من أراضيها ليسدد الضريبة.

فعلى الحكومة أن تسأل الجباة كم من الحلى التي بيعت من صدور النساء وأذنيها لتسديد هذه القيمة وبالكاد ان الحاصلات جميعها لا تفي بالمصاريف الزراعية خلا الاموال المترتبة عليهم والكبار والصغار متساويين بالضيق والظنك.

ان اعشار البقاع عندما كانت الحكومة تلزمها كانت ترتفع ارتفاعاً فاحشاً بسبب المخاضات والحزبية وقد زادت بدلاتها مبلغاً عظيماً وصار أساس التريع على هذه البدلات وكانت الاسعار

قبلاً ثلاثة أضعاف عن حالة اليوم فنزول الاسعار وغلاء اليد العاملة أثرت تأثيراً عظيماً على الزراع ورغماً عن مراجعة الاهالي للحكومة لاجراء الكشف على القرى المغدورة فكان الباب مسدوداً والجواب أن المفوضية العليا لم ترض في التنزيل حال كون حكومة سوريا بعد تنزيل القسم الاكبر من الاعشار قد راجع قسماً من الاهالي المغدورين وطلبوا اجراء الكشف فعينت الحكومة لجاناً من قبلها وأنزلت لهم أربعين وخمسين وخمسة وسبعين والمفوضية العليا لم تعترض عليهم وإنما في لبنان يحبون التسبيح باسم المفوضية وفي جبل الدروز والعلويون نزلت الاعشار ولم تعترض المفوضية بذلك فإذا كانت المفوضية مانعت بتنزيل الاعشار فكان على الحكومة اقتناعها لانها الصلة بين الحكومة المتدبة وبين الاهالي.

الحكومات المجاورة قد نظرت إلى حالة الزراع إلا عندنا ولا يوجد في حكومات العالم ضرائب أكثر من الواردات التمتع يدفع على الصافي من الايجار بالمائة ثمانية ونخصم بالمائة ثلاثين للذي يدفع في المدة المعينة وان جميع أصحاب الاراضي عموماً من كبار وصغار يودون أن يدفعوا بالمائة خمسة وثلاثين من صافي وارداتهم وبعد أن أنزلت الحكومة من اعشار الحرير بالمائة ستين لم يزل الاهالي يدفعون أكثر من القيمة المترتبة عليهم فهذه بخصوص الاعشار والويركو.

قد راجعنا الحكومة مرات عديدة بخصوص تنزيل ثمن شهادات القيد ورسوم الانتقال ووعدت في ذلك ولم يتم لحد الآن ليتمكن الفلاح المسكن من اتمام معاملاته وكما أفدت سابقاً أن اللجان التي أجرت المساحة الأولى قد تود أن تبين لرؤسائها عن العجلة في الاشغال فقيدت الاراضي باسم الوريث الأول وكانت ضريبة قاضية على الاهالي وحدث أمام المعاملتين في قرية كفرزيد وعند ذهاب أصحابها لاتمام معاملة البيع فامرأة باعت حصتها بأربعة عشر ليرة عثمانية فبلغ ثمن شهادات القيد ورسوم الانتقال تسعة عشر ليرة عثمانية فصارت بدل ما انها باعت أرضها لكي تفك عسرهما كانت النتيجة بالعكس. والثانية التزمت أن تترك ولم تتم معاملتها وكل القرى على هذه الصورة ويوجد أيضاً القيود القديمة التي لم تزل مقيمة من تاريخ ابتداء القيود الرسمية ولم يزل مقيم المال على أشخاص لا علاقة لهم بالملك مثلاً كان الخواجات بسترس يملكون بأراضي الحواش قسماً كبيراً وبيعت ولم يبقى لهم ملك فيها على الاطلاق ولم تزل مقيمة في دفاتر الحكومة على اسمهم والمال يتوزع بنسبة القيود ويزيد على الاهالي رسومات الويركو ويوجد أسماء كثيرة على هذه الحالة فشخص يطلب منه ثلاثة يطلبون منه عشرين وشخص يطلب منه عشرين يطلب منه ثلاثة وقس على ذلك مسائل عديدة.

فألقت نظر المجلس والحكومة أولاً إلى تخفيض ضريبة الاعشار وتنزيل ثمن شهادات القيد ورسوم الانتقال وتصحيح القيود في المالية وبيان المال على كل شخص مالك حقيقي رحمة بالفلاح المسكين إذ لم يبقى شخص إلا ورهن أملاكه وأراضيه في البنك التونسي الجزائري

والشركة الجزائرية وهذه الرهونات لا حياً بتوفير الفائدة بمساعدة من الحكومة لأن المالك الصغير بالنظر للمصاريف تكون الفائدة أكثر من خمسة عشر عليه يمكن إذا بقي الحال على ما هو عليه فالأراضي جميعها أو القسم الأكبر منها يصبح للمصارف. ان البعض يتوهمون بأنه يوجد زمة كبيرة على بعض النواب وأنا أحدهم فإن القيمة المطلوبة مني لغاية هذا التاريخ تبلغ نحو ثمانية آلاف ليرة سورية وما هي باقية في ذمتي إلا ويطلب لي لقاءها من الحكومة وتأخير المحاسبة عنها كان ناتجاً عن تأخير المعاملات في المالية لينما اتخذ قرار في مجلس الوزراء بخصوصها. وهي من فروق البنزين وثمان كركون مجدل عنجر وما يطلب لي زمة من محافظة زحلة مئة آلاف وخمسمائة ليرة وما ورد عليها سهواً بالقيود وهي على ورثة فرحان بك بو علوان وورثة عثمان العبوي وخلافهم ألف وستمئة فصارت القيمة المطلوبة مني توازي القيمة المطلوبة للحكومة وكل هذه القيمة جاريت معاملاتها بين الأيدي وعند نهايتها يتبين بأن ذمتي بريئة ولو قدر وكان متبقياً علي شيئاً فالذي يدفع ستة آلاف ليرة سنوياً اعشار وويركز لا يعد متأخر عن الدفع أو طامعاً بأموال الخزينة وبهكذا ظروف معظم الصيارف الكبرى والتجار يلتزمون لتأجيل ديونهم من وقت لآخر لتمضية هذه الايام الصعبة.

أحببت أن أقول كلمتي هذه جلاء للحقيقة من جهة وخدمة وطنية محض من جهة أخرى علماً مني أن حالة الفلاح والملاك أصبحت لا تطاق ولا يمكن إذا بقيت الازمة مستحكمة كما هي الآن أن يتمكن من الاستنتاج من الارض بما يوازي نصف الضريبة والمصاريف فيضطر مكرها لبيع أملاكه بنصف ثمنها أو لتركها بلثرة تستوفيها الحكومة قسماً بعد قسم تسديداً لاعشار عن غير حاصلات.

(تصفيق)

فضل بك الفضل: ان ما ذكره الزميل في خطابه عين الواقع وكما في البقاع كذلك في الجنوب. أنا أقول اما أن لهذا الفارس أن يترجل وأعني بالفارس ضريبة الاعشار هي عبء ثقل على عاتق الفلاح هي كانت سبباً للمشاحنات والبغضاء في القرى فأطلب تخفيضها.

سامي بك كنعان: لا يمكن لحكومة أن تعيش إلا إذا فرضت ضرائب إنما الشكوى من كيفية جباية الضرائب. ان الجباية كناية عن خراب بيوت الفلاح ينزل الجابي عند الفلاح فيستهلك عليه وعلى بيته. ضريبة الاعشار وضعت منذ القديم ولم تبق إلا في لبنان وهذا عار علينا في القرن العشرين أن نبقي عليها واکراماً للزملاء أطلب إلى الحكومة أن تنزل الضريبة.

ابراهيم بك حيدر: خوفاً من أن تجيب الحكومة إنما تنزل الضريبة عندما تنتهي أعمال المسح أقول أن في بعض البلدان التي ليس فيها مسح العملية ذاتها موجودة، عملية الزرع خاسرة وزد عليها الويركو. إنما

أقول خففوا الضريبة ضمن نطاق الاعشار ذاتاً في قانون الاعشار اعفاء إذا حصلت آفة سماوية وأحوالنا اليوم هي : force majeure

الرئيس :

لا شك أن الحكومة والدولة المرشدة لا غرض لهما من وضع الضرائب الا اجراء التوازن في مالية الدولة وحين نظر مجلسكم في الميزانية في قسم المصروفات وحقق فيه ما حقق من التوفير فعل ذلك مع علمه وبأن يمكنه تخفيض بعض الضرائب وهذا لا تعارض به الحكومة ولا المفوضية العليا التي أتت للارشاد وتوفير الراحة لاهالي البلاد. وأرجو من حضرات الزملاء أن لا يظنوا أن الحكومة والمفوضية تريد أن ابقاء الضريبة تعتناً فحين النظر في هذه الضريبة نخفضها بقدر المستطاع والحكومة تنزل عند ارادة المجلس والامة.

الأمير خالد شهاب: ان كلمة سماحة الرئيس الاخيرة هي القول الفصل في مسألة الاعشار لكن لما كنت قد فكرت بالقاء كلمة في موضوعها فإني رجوت الرئاسة بالقائها.

الفلاح يجمع النقيضين في طبيعته فهو جبار قاسٍ يحمل ما تنوء به الجبال وهو ضعيف خانع يستسلم للقضاء ويرضخ للقوة بحكم طبيعته. وهذا التناقض أخرى بسامعي أن يسألني سببه لأن القوة والجبروت لا يجتمعان مع الضعف واللين. الفلاح يملك غرفة أو غرفتين فهذه الغرفة اجازت الحكومة لنفسها على ما نرى في معاملات المسقفات أن تضع عليها ضريبة فيدفع المسكين ضريبة عن السقف ثم لنفرض أن المسكين يملك قطعة أرض هي دهم أو دهمان يدفع عنها ضريبة ويركو وفي لبنان القديم ضريبة أرزاق. يملك هذا الفقير جملاً فتستوفي الحكومة عنه ليرة سورية تعداد الجمل. يملك بهيماً ليحمل عليه هذه الحاجات تقول الحكومة ادفع ضريبة، له عنزة يقيت بها عياله يقولون له ادفع. له بقرة حلوب أو ثور يقولون له ادفع كيفما حول نظره لا يرى إلا ضرائب الحكومة. هو جبار يتحمل هذه الضرائب وهو قوي لأنه استطاع أن لا يموت وهو ضعيف عندما يأتيه الجابي ويبيع له جميع مقتنياته. سبق لي أن حملت على ضريبة العشر واستمرت سنين أحمل عليها واستمددت أقوالي من أقوال السيد المسيح وأذكر أن الزميل الشيخ يوسف اسر إلى كلمة خازنية قائلاً مالك أصبحت تتمثل بقول المسيح حتى جعلتني أشك بمذهبك والآن أتكلم وأشك بمشروعية بقاء الضريبة من الوجهة القانونية وان كان هذا لا يجوز مع وجود السادة المخامين في المجلس.

ان السيد المسيح كان ينكر على العشارين عملهم ويدعوهم بالفريسيين ويمنع عنهم دخول ملكوت السماوات.

الرئيس : ما كانوا يشتغلون بموجب قانون

الامير خالد شهاب: كان العرب الامويون يدعون غيرهم (الموالي والعلوج) وكان عمالهم يقولون للناس ان

دياركم بستان لنا ما شئنا أخذنا وما شئنا تركنا (وإنما أنتم خزان لنا ان كثر علينا كثرنا عليكم وان خفف عنا خففنا عنكم بهذه العقيدة ابتزوا أموال الناس بحق وبغير حق وقد كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج لما كثرت لديه الشكاوي لا تكن على درهمك المأخوذ احرص منك على درهمك المتروك وابق للناس لحوماً يعقدون بها شحوماً).

وأجل ما نظمته العرب في عهد أبو يوسف يعقوب الانصاري وهو الضريبة على دخل العامل فقد حسبوا ما يكسب العامل سنته ثم طرحوا من ذلك نفقته في طعامه وادامه وكسوته وطرحوا أيام الاعياد كلها وأخذوا فريضة عما بقي وهي قاعدة تقي الارض ومن عليها من العوز والبلشفيه.

في عهد عمر جمع المسلمين وقرروا وضع الخراج على الاراضي التي يفتحونها وولى على الخراج عثمان بن حنيف وهو أول من جبي الخراج وفي أيامه وفي عهده وضعت القاعدة الشرعية بحرفها أي دار من دور الاعاجم ظهر عليها الامام وتركها في أيدي أهلها فهي أرض خراج وان قسمها بين الذين غنموها فهي أرض عشر وكل أرض صالح الامام أهلها عليها فهي أرض خراج وضرب على الارض الخراجية مقطوعاً يستأدها من أصحابها وجعل العشر في الاراضي العشرية على ما يسقى من ماء المطر وقد رفعه أي العشر عن المسلمين في البلاد التي اقطعهم اياها وقال ليس على المسلمين عشر وخاطبهم بقوله يا معاشر العرب احمدوا الله الذي وضع عنكم العشور.

الامير خالد شهاب: وهنا تورية أريد أن لا تحمل إلا على محمل التورية وذلك ان سكان الولاية أكثرهم مسلمون فهل يا ترى بقاء العشر فيها جواب على تلك القاعدة أم لا؟

الاستاذ نصار: طرابلس أملاكها صرفة ونصف أملاك صيدا كذلك.

الامير خالد شهاب: هذه القضية قضية الفلاح أخذ من أرقام الحكومة دليلاً ساطعاً على وجوب الاهتمام بها. إننا نرى من سنتين ان الويركو والاعشار لم يمكن تحصيل النصف في احدهما وأكثر من النصف في الاخرى بالوقت الذي نرى فيه ان التحصيل في القرى أسهل منه في المدن. وإذا عرفنا ان القوة هناك تفعل فعلها أصبح عندنا قناعة ان هذه الضريبة لم يمكن أن تأتي بأكثر ما أتت وان الموضوعه عليه عاجز حقيقة عن وضعها. في موازنة سنة ١٩٣٠ ضريبة الاملاك غير المبنية قدرت بـ ٣٤٥ ألف ليرة حصل منها ٢٢٥ ألف ليرة وفي سنة ١٩٣١ قدرت بـ ٣٤٥ ألف ليرة فجاءت بتسعة أشهر بمئة وأربعة آلاف بنقص مئتي ألف ليرة. اذن هنا قضية ملموسة باليد وهي بعجز هذا المكلف عن الدفع وضريبة العشر كذلك قدرت سنة ١٩٣٠ بـ ٢٥٠ ألف ليرة جبي منها ١٥١ ألف ليرة وفي سنة ١٩٣١ قدرت بمئتين وخمسين ألفاً فجبي منها فقط ستة وتسعون ألفاً. هاتان الضريبتان من أشد الضرائب نزولاً في الموازنة مما يدل ولا شك على أن هذا النوع من الضرائب غير متلائم مع الحالة لأن الركن الحكومي هو الفلاح.

جورج أفندي يعقوب: كانت الحكومة وعدت في الدورة الماضية بتقديم مشروع باعادة النظر باستبدال الاعشار بالضريبة العقارية فما منعها؟

وزير المالية: ان شاء الله في آذار نقدم مشروعاً.

الرئيس: بتوحيد الضرائب؟

وزير المالية: نعم.

يوسف بك الزين: بحث الزملاء بالاعشار وقد سهي عن بالهم مسألة الطابو ورسوم التسجيل فهذه يتظلم منها الفلاح والملاك فرجو وضع حد لها إذ لا يجوز أن يكون هناك اخوان في بيت واحد وواحد يكون ابن الست والآخر ابن الجارية. نحن التحقنا بجبل لبنان فنطلب معاملتنا كابناء جبل لبنان لا أحسن. إذا اشترى رجل في جبل لبنان بعشرة آلاف ليرة يدفع ليرة واحدة ونحن على الالف ندفع ٣٣ على الاملاك الاميرية و١٥ على المملوكة هذا الفرق على الاقل أزيلوه عنا. اما أن تظل الاراضي اميرية فهذا نريد أن نخلص منه. الاراضي اما للناس أو للحكومة. واحدة من اثنين لتضع الحكومة يدها عليها أو لتملكها لاصحابها حتى نعرف لمن هي.

وزير المالية: في الجلسات الماضية قدمنا مشروعاً واسترجعناه حتى نقدم مشروعاً شاملاً.

الرئيس: الضرائب جميعها غير مرتبة. اما أن يمكنكم في دورة واحدة أن تنزلوها كلها فهذا غير ممكن. عندكم الاعشار والاعنام والتسجيل الخ هذه كلها بدها تعديل. الآن تقدر ان تختاروا ضريبتين تنزلونهما.

يوسف بك الزين: نحن فقط نذكر الحكومة بوعودها.

الرئيس: مسألة رسوم التسجيل يلزمها درس.

يوسف بك الزين: نحمل سنة بزيادة.

عبود بك عبد الرزاق: تنزيل رسوم الفراغ ليس صعباً والحكومة تربح منه. القانون العثماني فرض بالالف خمسين على الاراضي المبنية وثلاثين على الاراضي الزراعية الحكومة أنزلت رسوم الاراضي المبنية بالالف ١٥ وتركت الاراضي الزراعية. اليوم لو أنزلت الحكومة بالالف عشرة لزادت الواردات لأن الاهالي اليوم يخفون كل شيء. أما مسألة الاعشار فقد أمر الوزير بتوحيدها ونحن نخاف أن يكون التوحيد كالتصنيف باللاذقية.

وزير المالية: القانون يأتي لعندكم.

عبود بك عبد الرزاق: الغوا الاعشار.

الرئيس: كيف؟ وماذا نضع بدلاً منها؟

عبود بك عبد الرزاق: ضعوا ضريبة على الحبوب الخارجة من لبنان.

الرئيس: هل تخرج الجمهورية اللبنانية حبوباً؟ ننتقل الآن إلى أرقام موازنة الواردات.

الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

١ - ضريبة الاملاك المبنية ٤٤٠,٠٠٠.

الامير خالد شهاب: هذه الضريبة وضعنا لها قانوناً جديداً ولفتنا نظر الحكومة إلى كيفية تطبيق هذه المعاملات. هناك شكايات وتذمر من كيفية اجراء التخمين. هناك أشخاص اعفاهم القانون يقيدون مكلفين. هذه النقطة يمكن تلافيها حتى لا يكلف أبناء البلاد ان يعترضوا. أرجو من الوزارة أن تنتبه لهذه المسألة جيداً فلماذا كلفت اللجان أن تقيد البيوت المعفية.

وزير المالية: شو الضرر؟

الامير خالد شهاب: لجان التخمين تستوفي من خزانتك على البيوت التي تدفع ضريبة وعلى التي لا تدفع واللجنة يهملها أن تقيد أكثر عدد ممكن من المنازل تكلف الخزنة زيادة والمكلف يعترض.

يوسف بك الزين: المسألة يحصل منها سوء تفاهم من عدم تنفيذ القانون. اللجان تقيد البيتين وهما عبارة عن غرفتين غرفة لنوم الفلاح وأهله وغرفة للبقر والتبن والقانون اعفى كل هذا. الوزير يقول اعترضوا الاعتراض يكلف الفلاح مشقة ومالاً.

الرئيس: ترك الامر للجان يسبب سوء استعمال ليس في الناس عصمة واعطاء الحق للجنة بالعفو يسبب الرشوة وتكون الحكومة قد سهلت مجال افساد الاخلاق وهذا لا يجوز. اذن طريق الاعتراض أوفق.

الاستاذ مشحور: (رئيس دائرة الواردات في وزارة المالية) - ان الذي تفضل به يوسف بك الزين في محله. بيوت الفلاحين يجب أن تعفى وهي معفاة. هنالك سوء تفاهم. ارسلنا بطلب اللجان وأعطيناها تعليمات شفهية ثم عملنا لهم تعميماً أما مسألة قيد جميع البيوت سواء المعفاة أو غير المعفاة فهو يقوم مقام ويركو لاننا نأخذ أساساً لاستيفاء رسوم التسجيل قيودات دفاتر الويركو بناء على احصاء سنة ١٩٢٢. اليوم العقارات المشيدة نأخذ عنها ٢١/٢ بالمئة ويركو لكن عندما تباع لا نأخذ أساساً قيمتها الحالية بل الويركو. وربما أن يكون هناك فرقاً بين البيوت المحصاة سنة ١٩٢٢ والبيوت اليوم. أشرنا للجان أن تثبت في التذاكر جميع البيوت على أن يشار إلى البيوت المعفاة عندما تخمن اللجان بيوت الفلاحين تفرز محل البقر لا تخمنه اما محل السكن والاهراء فتخمنه اللجان أرسلنا مفتشين ليراقبوا الاعمال فوردنا برقيات من البترون بالشكر.

يوسف بك الزين: يقيد ضريبة على المزارع.

الرئيس: لكن لا تستوفي ويكتب عليه معفى.

الاستاذ مشحور: لا يستوفي أبداً عن الفلاح ابداً ضريبة أملاك مبنية.

الرئيس: افهموا المفتشين.

الاستاذ مشحور: اللجنة ستضع جداول بالتذاكر التي ترسلها لاصحاب الاملاك وتضع كلمة معفى في حقل مخصوص.

يوسف بك الزين: وهل يعطى الاهالي مذكرات غير الحاضرة.

الاستاذ مشحور: طبعي.

الاستاذ زكور: لي سؤال. إذا كان عند الفلاح غرفتان واحدة لسكنه وواحدة لمواشيه هل تعفى غرفة أم غرفتان.

وزير المالية: الاثنتان.

الاستاذ زكور: وإذا كان عنده عشر غرف.

وزير المالية: تعفى

الاستاذ زكور: عندما ترسل للفلاح التذكرة وليس عليها كلمة معفاة تعتبرون الفلاح معفى بدون أن يعترض؟

الاستاذ مشحور: يجب أن يعترض

الاستاذ زكور: الفلاح ليس مشترعاً يجب على الحكومة أن تسهل مهمة الفلاحين فلا يضيعوا وقتهم في المجيء إلى دور الحكومة يجب أن تتفق مع الحكومة على تسهيل مهمة الفلاح وتفهمه الامور. في بلدة واحدة قدم كثير من الاهلين أوراقهم لي فكيف ببقية البلدان.

الاستاذ مشحور: هذا قديم.

الاستاذ زكور: وللقانون القديم أعفى الفلاحين أيضاً ومع ذلك فهنا أوراق أرسلت إلى الفلاحين. كل ما نطلبه من الحكومة أن تتلافى هذه الامور بارسال مفتشين وتعيين لجنة تدقيق لهذه المعاملات يجب على الحكومة أن لا تضطر الفلاح إلى الشكوى.

وزير المالية: هذا غير ممكن بلغناهم وأعطينا التعليمات ويجب أن يعترضوا.

الاستاذ زكور: وإذا تبلغوا ورقة بيضاء هل يلزمهم الاعتراض؟

وزير المالية: نعم.

الاستاذ زكور: هذا غريب. الوزارة تقول إذا لم يكن على الأوراق البيضاء كلمة اعفاء يجب على الفلاح ان يعترض والقانون يقول ان بيوت الفلاحين معفاة يعني سواء أرسلت إليهم ورقة وعليها كلمة معفاة أو ليس عليها هذه الكلمة عندما يرسل مأمور الحكومة ورقة يقول فيها «غرف للمواشي

والمزارع» ولا يضع عليها كلمة «معفاة» يكون هو يتحدى القانون فكيف تريدون من الفلاح أن يعترض. أما أن يكون المأمور غير فاهم للقانون وهذا لا يجوز أو أن يكون مكلفاً باحصاء جميع البيوت هذه قضية ملموسة. هل على هؤلاء الناس أن يعترضوا؟

وزير المالية: كلا.

الاستاذ زكور: تحيرنا والله. هذه الأوراق البيضاء التي ترسل إلى الفلاحين تعفيهم أولاً بدون أن يكون يحملها كلمة «معفاة».

وزير المالية: إذا كان عليها كلمة مزارعين وفلاحين تعفى.

السيد أحمد الحسيني: في القانون مادة تخول الحكومة أن تستوفي الضريبة معجلاً ولو كان هنالك اعتراض وبالطبع عند وضع هذا القانون قصد المشتري أن يسهل على الحكومة استيفاء الضريبة دون أن يمكن المعارض أن يتقدم بالاعتراض ولو لم يكن معهم حق حصل كيف على المكلفين. ان الحكومة تؤجل استيفاء الضريبة بعد أن يكون مضى أربع سنين على موعد جبايتها في السنة الخامسة تأتي وتحصل دفعة واحدة. هذا لا يجوز. ويجب أن تعدله الحكومة. وتعفي المعارضين من الطوابع.

الاستاذ اسحاق: القضية التي تكلم فيها الزميل الاستاذ زكور نجد لها حلاً في القانون نفسه إذ أن بيوت الفلاحين معفاة حتماً ولا تقيد إلا على سبيل البيان فقط.

يوسف بك الزين: القيمة التأجيرية وحدها موضوعة على البيان.

وزير المالية: نعم. وهي على سبيل البيان.

الدكتور تلحوق: صاحب الملك الموجود في المزرعة معفى أو لا.

وزير المالية: إذا كان غير مزارع غير معفى.

الرئيس: منعت المناقشة في القانون صرح انه غير معفى. الآن نرى في ضريبة الاملاك المبنية وقد قدرتها الحكومة بـ ٤٤٠٠٠٠٠ ليرة.

الامير خالد شهاب: هذه الضريبة يمكن زيادتها ٢٥ ألف ليرة لاننا نرى في قطع الحساب أنها تؤدي أكثر من هذا المبلغ.

رئيس الوزارة: أخذنا متوسط السنين السابقة الخمس وهو ٣٩١ ألف ليرة وزدنا عليها ينتج عن القانون الجديد.

الامير خالد شهاب: ضريبة المسقفات هي من الضرائب المتصاعدة فمنذ خمس سنوات فقط ابتدأ البيان والاعفاء انتهى في سنة ١٩٢٩ وأصبحنا اليوم نتناول على البنائات الجديدة ضرائب. لا يجوز أن نأخذ قياساً سنة ٢٧ إلى سنة ٣١ ونستطيع وضع ٢٥ ألف ليرة زيادة بكل سهولة.

رئيس الوزارة: في سنة ٢٩ لم تزد.

الامير خالد شهاب: البناء كثر جداً وستتناوله الضريبة من اليوم فصاعداً.

رئيس الوزارة: إنما الاجارات نزلت.

الأستاذ دموس: برهنا في التقرير الذي قدمناه عن ترقى هذه الضريبة لأن في بيروت ٢٥ ألف سكن أصبحت خاضعة لهذه الضريبة وهذا سيزيد عن الـ ١٥٠ ألف ليرة وتمسك الحكومة في تقديرها في غير محله. لأجل ذلك اللجنة رأت أن تقدر الضريبة بـ ٤٩٠ ألفاً.

الرئيس: هذا كثير قليلاً.

رئيس الوزارة: نحن مقيدون بالنظام المالي. أخذنا متوسط خمس سنوات وزدنا عليه ٥٠ ألف ليرة.

الرئيس: حسب القانون المالي كان لازم تضعوا ٤٠٥ آلاف ففي وضعكم ٤٥٠ ألف خالفتم القانون المالي.

رئيس الوزارة: نظراً لحوادث جديدة.

الرئيس: لذلك يمكن زيادتها قليلاً. نجعلها ٤٥٠ ألف ليرة.

من يقبلها هكذا يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

البند ٢ - ضريبة الاملاك غير المبينة ٢٥٥٠٠٠ ليرة

الياس بك اسكاف: كان المجلس انقص بالمئة ١٢ من ضميات الحرب فضاع الحساب.

الرئيس: عندما يوحدون الضريبتين تظهر النتيجة.

من يقبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت

٣ - ضريبة التمتع ٣٠٠٠٠٠ ليرة.

الرئيس: أظن سهي عن بال الحكومة أن المجلس اتفق مع الحكومة على الغاء ضريبة الموظفين ولكن هؤلاء

سيدفعون شيئاً بدلاً منها وهو سيعرض عليكم في فقرة من قانون التمتع تختص بالمأمورين. إنما

الحكومة سهي عنها ضريبة السيارات وهي تدخل نحو خمسة وثلاثين ألف ليرة.

وزير المالية: هي داخلة.

الرئيس: كلا. في قطع الحساب ضريبة سير العجلات الثقيلة وضعتوها صفرأ في حين كان يجب وضعها ٣٠ ألف ليرة وهذا سهو.

الاستاذ اسحاق: خطأ مطبعي.

رئيس الوزارة: يعني الزيادة كام؟

الرئيس: ٣٠ ألف ليرة.

الاستاذ مشحور: هذه السنة جعلناها ٢٣ ألف ليرة.

الرئيس: طيب نزيد ٢٥ ألف ليرة.

الاستاذ مشحور: كثير.

الرئيس: طيب نزيدها ٢٠ ألف ليرة.

من يقبلها هكذا يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت. الاغنام نؤجلها إلى غد.

٥ - ضريبة الطرق ١١٠٠٠٠ ليرة

من قبلها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت. الاغشار نؤجلها إلى غد.

٧ - الرسوم المقطوعة على المناجم ١٠٠٠ ليرة.

الأستاذ نصار: نريد أن نعرف ما هي هذه الرسوم.

عبود بك عبد الرزاق: بلاها.

الاستاذ زكور: نطلب حذفها.

الاستاذ نصار: أظن يوجد من قبل المالية سوء استعمال وكذلك من الملتزمين. المالية لم تصدر التعليمات على ماذا

توضع هذه الرسوم هي وضعت على مناجم الحمر أما الملتزمون فيأخذونها على كل بيت يستعمل

مواد من البلاد.

وزير المالية: ليعترضوا.

الاستاذ نصار: إذا كانت الحكومة تفهم أن لها الحق باصدار تعليمات أو قرارات وزارية تفسر بها القوانين فهذا

لا نقرها عليه . الحكومة تخطيء إذ تعتقد أن هذا الرسوم يستوفى على هذا الشكل الذي يفهم أن المناجم هي المناجم المثمرة لاقطاع الحجارة . الملتزم أعتقد أن كل رجل يقطع حجراً يؤخذ منه رسم المقاطع وإذا كانت الحكومة في شك مما أقول فلتستوضح المحاكم الصلحية فلديها دعاوي ومنازعات كثيرة أما قول الحكومة فليعترضوا فهذا معناها أنها تلقي للناس شبكة حتى يقعوا في المنازعات . كل من يبنى بيتاً يكرهه الملتزم على دفع رسوم وإذا أردتم أسماء القرى فهي بحمدون وصوفر وبعيدا وغيرها . اقترح الغاء هذا الرسم .

الرئيس : أظن أن الحكومة لم تقم إلا ببعض ما عليها يوجد قانون للمقالع وقرار من المفوض السامي . الرسم يجب أن يظل لكن يجب اعطاء الأوامر بتحسين تحصيله . لا يمكن حذف الرقم إلا بالغاء القانون .

الاستاذ زكور : إذا حذف الاعتماد طار القانون .

الرئيس : كلا . لا يطير إلا الاعتماد .

الاستاذ زكور : وإذا الغى المجلس الرقم .

الرئيس : يظل القانون والحكومة تستوفي الرسم ولا تقيده في الموازنة .

الاستاذ نصار : غاية البحث هناك قانون موجود لا نطلب الغاءه لكن نطلب حسن تنفيذه . ماذا تفهمون بالمقلع . تعريف المقلع هو الذي يستثمر منه حجارة للحجارة .

الاستاذ اسحاق : إنني لا أتعرض إلى الايراد من حيث هو . أما القول ان للمجلس بأن يتقيد بقانون موجود فهو . . .

الرئيس : لم أقل ذلك . قلت أن الحكومة تتقيد بالقانون .

الاستاذ اسحاق : للمجلس الحق الكامل بحذف الاعتماد ويكون حذف القانون حكماً .

الرئيس : الغاء القانون يلزمه قانون وإذا حذفت الرقم يجب أن تنص في قانون الموازنة على أن القانون القديم قد ألغي .

الاستاذ اسحاق : صحيح . أنا أقول في حالة الاعتماد نضع مادة في قانون الموازنة .

الرئيس : اتفقنا .

السيد أحمد الحسيني : لا أرى حذف القانون . الاعتماد يجب أن يصدق هناك مناجم غير المقالع وهذه الالف ليرة تأتي من المناجم لا من المقالع .

الامير خالد شهاب : يتراءى لي من تفاهة المبلغ أن هذا الاعتماد يستوفى من معمل الحمر في حاصبيا . ملتزم المعمل

أجرى حساباً ووضع عليه رسماً مقطوعاً بهذه القيمة. ثم لفظة منجم لا تفيد المقلع.

الرئيس: هل رسوم المقالع ملزمة؟

وزير المالية: كلا.

الاستاذ نصار: بلى، ملزمة وأقول لك من هو ملتزمها.

الرئيس: ايراد المقالع داخل في «شتى».

الاستاذ زكور: أصحاب المقالع فقراء ولتنشيط البناء يجب حذف هذا الاعتماد.

الدكتور تلحوق: كانت الحكومة تطالب بمتأخرات لها في ذمة ملتزم معدن الحمّر في حاصبيا وهو عمل مناوره وطالب بتعويض على أنه في الحرب خسر بعض المال.

وزير المالية: الحكومة لم تزل تطالبه.

الاستاذ اسحاق: وهو يطالبها.

الرئيس: من يقبل الرقم ألف ليرة يرفع يده

- أكثرية وخالف زكور -

الباب الثاني - الضرائب والايادات غير المباشرة.

٨ - رسم البنزين - ٢٢٠٠٠٠٠ ليرة.

الرئيس: كم هو ايراد سنة ١٩٣٠ من هذا الرسم.

رئيس الوزارة: ٢٣٨ ألف ليرة. أخذنا متوسطها مع السنين التي قبلها فبلغ المعدل ٢٠٩ آلاف.

الرئيس: يعني سنة ١٩٣٠ طلع كم ٣٢٨ ألف ليرة؟

رئيس الوزارة: نعم.

الرئيس: وحتى تشرين من هذه السنة.

رئيس الوزارة: لا أدري.

الرئيس: أنا أدري. وضعتم للسنة المقبلة ٢٢٠٠٠٠٠ ليرة وحتى تشرين من هذه السنة صرتم قابضين ٣٠٨ آلاف ليرة.

رئيس الوزارة: المتوسط هو ٢٦٠ ألفاً.

الرئيس: لا متوسط هناك هذا متوسط سنة وتسعة أشهر ويجب أن تأخذوا المعدل الصحيح وهو ٣٦١ ألف

ليرة فكم تستطيعون أن تزيدوا على هذا الرقم؟

رئيس الوزارة: المعدل الحقيقي يمكننا من زيادة ٤٠ ألف ليرة. والسيارات نقصت جداً والمزاومة كبيرة.
الرئيس: آخر احصاء في الجمرک دلنا على أن المقطوعية ٨٩٧ ألف تنكة بنزين لنا من رسمها في المئة ٥٥ ونستطيع أن نضع هذا الرسم للسنة القادمة ٢٩٠ ألفاً.

الامير خالد شهاب: هذه الضريبة من الضرائب المتحولة Indirect يؤخذ معدلها سنة فسنة.
رئيس الوزارة: مع مراعاة الظروف.

الامير خالد شهاب: نأخذ قطع حساب سنة ١٩٣٠ أو سنة ١٩٣١ فسنة ١٩٣٠ قدرت بمئة وتسعين ألفاً فاعطت ثلاثمئة وتسعة آلاف وسنة ١٩٣١ أعطت في تسعة أشهر ٢٩٤ ألف ليرة فإذا أهملنا الثلاثة أشهر الباقية أي الربع أمكننا أن نقدرها للسنة القادمة بـ ٣٠٠ ألف ليرة.

الاستاذ اسحاق: اقترح أن تكون ٢٧٥ ألفاً.

رئيس الوزارة: خيلنا بالوسعة.

الامير خالد شهاب: اقترح ٣٠٠ ألف ليرة.

وزير المالية: لتكن ٢٦٥ ألفاً.

الرئيس: كلا. نضعها ٢٨٥ ألفاً. من يقبلها يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبلت

٩ - الرسوم القضائية - ١٠٥٠٠٠ ليرة

الرئيس: ما هو معدلها.

وزير المالية: ١٠٥ آلاف على خمس سنوات و ١٠٩ آلاف على ثلاث سنوات.

الامير خالد شهاب: كيف؟ نحن نقرأ في قطع الحساب ٢٥٥ ألفاً.

الاستاذ مشحور: هذا غلط مطبعي.

الاستاذ نصار: في جواب وزارة العدلية على سؤالي ان الرسوم القضائية عندها تسعة أشهر ١٥٣ ألف ليرة.

رئيس الوزارة: هل هذه التصريجات تحمل امضائي أنا؟

الاستاذ نصار: أجل. امضاؤك أنت.

الرئيس: هذا جواب وزارة العدلية على سؤال الاستاذ نصار وعليه امضاء معاليك. يمكن وضع هذه الرسوم ١١٠٠٠٠ من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

١٠ - رسوم كتاب العدل ٦٠٠٠٠ ليرة

من يقبلها يرفع ده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

التسجيل نؤجلها إلى غد

١٢ - رسوم الطوابع - ٢٥٠٠٠٠ ليرة

الامير خالد شهاب: قدرت هذه في سنة ١٩٢٩ بـ ١٤٠ ألفاً فجبوا منها ٣١٦ ألفاً.

الرئيس: الآن على معدل ٢٥٠ ألف ليرة تفرق ثلاثين ألفاً. سنزيدها ٢٧ ألفاً.

محمد بك فاخوري: هذه من التي تزيد كل يوم. ما هو معدلها؟

رئيس الوزارة: ٢٢٦ ألفاً.

الرئيس: أي يزداد ١٠ آلاف ليرة بكل سهولة.

من يقبلها ٢٦٠ ألفاً يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت

١٣ - رسوم المسكرات - ٤٥٠٠٠ ليرة.

الامير خالد شهاب: استيضاح.

الأستاذ دموس: خليفته وترويجه (ضحك).

الامير خالد شهاب: هنالك مصانع لعمل هذا النوع. يوجد في البلاد مصانع يجب على الحكومة أن تشجعها

وترفع عنها الضرائب لو أمكن في القانون الذي تقرررون عمله أن ينظر في هذا الامر فيما يتعلق

بسببوتو الاحراق وضع عليه رسم لا بأس به وهو ٣٠٪ لكن على السببوتو رسوم بلدية فأرجو

الحكومة أن تنظر في الغائها.

رئيس الوزارة: مشروع قانون المسكرات يعرض عليكم قريباً.

الأستاذ نصار: ألقت نظر الحكومة إلى المشاكل التي تقع بين الحكومة وأصحاب المصانع وأرجو أن تحل بصورة

ادارية.

الرئيس: من يقبلها ٤٥ ألف ليرة يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبلت

١٤ - إيرادات الملح ٢٢٠٠٠٠ ليرة

الاستاذ زكور: هذه فرجة. نقصوها ٦٠ ألف ليرة. كل هذه الفصول أخذوا معدلها على السنين الماضية إلا هذه.

رئيس الوزارة: أخذنا متوسطها والاستهلاك عمال يقل.

الرئيس: من يقبلها كما هي يرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبلت. الباقي نراه غداً.
ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس النواب

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

خليل تقي الدين

الجلسة الواحدة والعشرين

المنعقدة يوم الاربعاء الواقع في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣١ الساعة
الثالثة بعد الظهر.

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - التناقش في الاقتراح القانوني القاضي بتخفيض ٣٠ بالمئة من ضريبة العشر:

٣ - تخفيض ضريبة الاغنام واستئناف البحث في موازنة الواردات.

٤ - تصحيح خطأ في بيان وظائف وزارة الصحة.

عقد مجلس النواب جلسته الواحدة والعشرين من العقد العادي الثاني لسنة ١٩٣١ يوم الاربعاء في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣١ الساعة الثالثة بعد الظهر برئاسة سماحة الاستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر.

في مقعد الحكومة: أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة وزير العدلية والزراعة والاستاذ موسى نمور وزير الداخلية والصحة والاستاذ صبحي بك حيدر وزير المالية وحسين بك الاحدب وزير الاشغال العامة والاستاذ جبران بك تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة.

النواب الحاضرون: السيد أحمد الحسيني، الاستاذ أنيس الخوري، ابراهيم بك حيدر، الياس بك سكاف، الاستاذ بشاره الخوري، الاستاذ جبرائيل نصار، حبيب باشا السعد، الدكتور حليم قدورة، حسين بك قزعون، الامير خالد شهاب، رشيد بك جنبلاط، الاستاذ شبل دموس، صبري بك حمادة، الاستاذ عبد الله اسحاق، عبد الله بك نوفل، علي نصرت بك الاسعد، عبود بك عبد الرزاق، فضل بك الفضل، محمد بك الفاخوري، الاستاذ ميشال زكور، الامير مجيد ارسلان، الدكتور نقولا فياض، نقولا بك غصن، نجيب بك عسيران، يوسف بك الزين، الاستاذ يوسف السودا.

النواب الغائبون: الاستاذ اميل اده، اسكندر بك البستاني، الاستاذ بترو طراد، جورج بك يعقوب، الدكتور مسعود يونس، الاستاذ روكس أبو ناضر، رشاد بك أديب، الدكتور سليم تلحوق، سامي بك كنعان، عبد الله بك بيهم، عبد اللطيف بك الاسعد، قبلان بك فرنجية، هنري بك فرعون، الشيخ يوسف الخازن، الشيخ يوسف اسطفان.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة. فليتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلا السكرتير الموظف ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل لاحد اعتراض على ما جاء في المحضر.

الرئيس: المحضر صدق.

٢ - التناقش في الاقتراح القانوني القاضي بتخفيض ٣٠ بالمئة من ضريبة العشر عن سنة ١٩٣١

الرئيس: لدي اقتراح يرمي إلى تخفيض ضريبة العشر العائدة إلى سنة ١٩٣١ ثلاثين بالمئة وقد الح فريق من الزملاء الحاضرين في هذه الجلسة وبعض المتغيين عنها بوجوب هذا التخفيض وأظهروا رغبة البلاد من جهة كون هذه الضريبة في حاجة إلى الاصلاح من أساسها ولما كان قد تقدم للمجلس مشروع يقضي بتوحيد ضريبي الاعشار والويركو وكان المجلس يود أن يدرس طريقة ملائمة لحالة البلاد تؤدي إلى الغاء هذه الضريبة واحلال ضريبة أخرى عادلة ومعقولة محلها لأنه لا يمكن الغاء ضريبة دون الاستعاضة عنها بما يكفل توازن الميزانية ولما كان الوقت الباقي من هذه الدورة لا يتسع لمثل هذا الدرس فقد رأت اللجنة اقرار هذا الاقتراح الذي سأتلوه عليكم:

اقتراح قانون

المادة ١ - يحسم ثلاثون بالمئة من ضريبة الاعشار المتوجبة عام ١٩٣١.

المادة ٢ - ان الذين دفعوا المستحق عليهم من الضريبة المذكورة ولم يستفيدوا من منحة الحسم الوارد في المادة الأولى يحسم لهم ما يستحقونه من اعشار عام ١٩٣٢.

المادة ٣ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والآن القانون معروض للتصويت.

فنودي على الاعضاء بالاسم فوافق عليه المجلس بالاجماع.

الرئيس: قبل بالاجماع أما في ما يختص بتخفيض ضريبة الاعشار عن سنة ١٩٣٢ فهذا يجب على المجلس والحكومة أن يدرساه وإذا لم يتمكنوا من الوصول إلى حل مناسب في خلال السنة ورأى المجلس وجوباً لتخفيض عائدات الاعشار عن سنة ١٩٣٢ فيمكن أن يقرر ذلك على أن يؤخذ مبلغ الانقاص من الاحتياطي. والآن لدي اقتراح آخر صدقته اللجنة يرمي إلى تعديل المادة العاشرة

من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ التي تنص على أن كل مكلف يؤدي الضريبة المفروضة عليه بكاملها في خلال شهرين من تاريخ ايداع جداول التحقق يستفيد من حسم خمسة بالمئة مما يدفعه أما الفقرة الثانية فهي تقول أن كل من لا يدفع الضريبة لغاية ٣١ كانون الأول من السنة العائدة لها يضاف إليها علاوة قدرها ١٠ بالمئة على سبيل المجازاة. أما الاقتراح الذي نحن في صدده فإنه يقضي بحذف هذه الفقرة الأخيرة وهاكم الاقتراح:

بالنظر للازمة المالية المستحكمة في البلاد عامة وبالنظر لعجز المكلفين عن تعجيل تأدية الضرائب بسبب الازمة المذكورة فإن هذا المجلس بناء على الدستور الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ يقرر تعديل المادة العاشرة من المرسوم الاشتراعي عدد ١٤ المؤرخ في ١٧ آذار سنة ١٩٣٠ بحذف الفقرة الثانية منها.

مادة وحيدة - كل مكلف يؤدي الضريبة المفروضة عليه بكاملها في خلال شهرين من تاريخ ايداع جداول التحقق يستفيد من حسم خمسة في المائة على المبلغ المدفوع.

بيروت في ١٠ ك ١٩٣١ سنة

الامضاءات: خالد شهاب

نائب البقاع

شبل دموس

ابراهيم حيدر

سامي كنعان

نائب الجنوب

يوسف الزين

حسين قزوعون

نائب الجنوب

نجيب عسيان

نائب الجنوب

فضل الفضل

علي نصرت الاسعد

وزير المالية: والذين دفعوا الجزاء.

الرئيس: الذي دفع دفع.

يوسف بك الزين: جزاء موضوع بمرسوم اشتراعي نطلب الغاء.

محمد بك الفاخوري: لا يمكن أن يشمل القانون ما قبله.

الاستاذ اسحاق: والذين دفعوا ماذا يصير بهم وأين المساواة في هذا القانون.

الرئيس: في قانون الجزاء عقوبات تنزل بمرتكبي المخالفات المنصوص عليها في ذلك القانون فلو افترضنا

أنه جاء في قانون الجزاء «كل من يسب الدين يقطع رأسه» فلو الغيت هذه المادة فيما بعد هل يمكن أن يعيدوا رأس من قطع رأسه.

الاستاذ السودا: اسأل الحكومة إذا كان بإمكانها أن تفيدنا عما إذا كان هذا الجزاء موضوعاً قبل المرسوم الاشتراعي.

الرئيس: أظن كان يؤخذ بموجب قانون التحصيلات.

الاستاذ السودا: هل بإمكان الحكومة أن تقول لنا إذا كانت حصلت جزاء قبل وضع هذه الفقرة أم لا.

وزير المالية: نعم.

الاستاذ السودا: إذا حصلت الجزاء بلا قانون المكلف يمكن أن يكون تأخر سنة ١٩٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ عن الدفع وفي آخر سنة ١٩٣١ دفع كل هذه العائدات فهل أخذ منه جزاء عن كل هذه السنوات.

وزير المالية: نعم.

الاستاذ السودا: لماذا وهل يشمل القانون ما قبله.

وزير المالية: اعتبرنا الضريبة التي لم تدفع في السنة العائدة إليها متأخرات عائدة إلى السنة التي حصلت فيها واستوفينا عنها الجزاء.

الاستاذ السودا: تحصيل الجراء عن مدة سبقت خلق هذا المرسوم الاشتراعي ظلم للقانون وظلم للناس ولا يمكن لمجلس تشريعي أن يقبل به.

الامير خالد شهاب: هذا المرسوم يتناقض مع القانون الذي وضع رحمة بالمكلف والذي يقضي باعفائه من دفع الضريبة بعد مضي خمس سنوات على استحقاقها من أجل ذلك أرى أن تلغى هذه المادة.

الاستاذ اسحاق: إذا كان الغاء المادة العاشرة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ يفيد الذين دفعوا الجزاء فيجب أن يقرر مبدأ ارجاع الجزاء لمن دفعه.

الاستاذ نصار: نحن أمام نقاط ثلاث: وجوب الجزاء قبل صدور المرسوم الاشتراعي ووجوبه بعد تطبيقه وما

يترتب عمله بهذا الاقتراح فإذا كان الجزء استوفي عن الضرائب المتأخرة قبل صدور المرسوم الاشتراعي أي العائدة إلى ما قبل سنة ١٩٣١ فيكون استيفاءه مخالفاً للقانون وتتوجب اعادته إلى المكلفين أما الجزء المحصل بعد صدور المرسوم الاشتراعي فالأقترح الحالي لا يشمل ولا يمكن أن يعاد أما الاقتراح الذي نحن بصدد الآن فإنه يلغي هذا الجزء من تاريخ تصديقه من قبل المجلس .

السيد أحمد الحسيني: أخالف رأي الاستاذ نصار لأن الاعفاء إذا لم يشمل الذين دفعوا وخضعوا للقانون فيكون بمثابة تشجيع للمماطلين على أمل أن ينالهم الاعفاء فإذا كان لا بد من تصديق هذه الفقرة فيجب أن تشمل كل الذين دفعوا .

الاستاذ بشارة الخوري: لا بأس أن يقال . يوقف العمل بموجب المادة العاشرة من الآن فصاعداً أما الجزاوات السابقة فيمكن اعادة بقانون .

الاستاذ السودا: لهذا الاقتراح تشعبات عديدة ولا يمكن تصديقه ارتجالاً وقد ألغينا فيه حسنات وسيئات أما حسناته فمنها رفع الظلم عمن لم يتمكن من الدفع بسبب ضيق ذات يده ومن سيئاته اعفاء من تأخر عن الدفع من المماطلين وابقاء المجازاة على من دفع . فإذا كان هذا المجلس يفرض ضريبة عادلة متناسبة مع امكان المكلف فلا يجوز له أن يأتي ويقول إني أعفي المماطلين من الجزء ولا يجوز أن ينال من يدفع سلفاً قسطاً من التنزيل ولا يجازى من يماطل سنة وستين وثلاثاً فأرى أن يبقى في يد الحكومة سلاح ذو حدين اعفاء من يبادر إلى الدفع سلفاً من قسم من الضريبة وفرض جزء على من يماطل بالدفع بعد نهاية السنة ولا بأس أن تعطى الحكومة مهلة لدرس هذا الاقتراح وبعد أن تأتينا بجوابها عليه نناقش فيه وإذا وجد المجلس وجوباً لالغاء شيء من الضريبة فليكن ذلك على الطريقة نفسها التي أنزل بها الاعشار .

وزير المالية: الحكومة من رأي الاستاذ وهي تطلب مهلة للدرس .

يوسف بك الزين: المرسوم الاشتراعي وضع سنة ١٩٣٠ وبعد هذه السنة لم يدفع أحد البقايا وذلك لأن الناس في عجز وضيق عظيمين أما قول الاستاذ السودا أن تنزل الضرائب مثلما حصل بالاعشار فلا بأس به ولكن ليس هذا موضوع الاقتراح فالأقترح يقصد منه حذف هذا الجزء .

الاستاذ اسحاق: إذا المقصود الغاء الجزء من الآن فصاعداً فيمكن اقرار الاقتراح دون درس أما إذا كان القصد اعادة الجزاوات المحصلة بموجب قوانين أخرى فلا بد من درسه طويلاً .

ابراهيم حيدر: عندما فكر المشتري بوضع المرسوم الاشتراعي كان في نيته الغاء وظائف التحصيل داريه فاخترع الاعفاء تسهياً على الناس ليدفعوا ما عليهم فلم يبق من منفعة لهذا القانون لأن التحصيل داريين ارجعوا وحصلوا أموالاً عائدة إلى سنوات سبقت المرسوم الاشتراعي ومع ذلك استوفوا عنها

الجزء فيمكن الآن إلغاء مبدأ الجزء والذين دفعوا الجزء لا يعاد إليهم ولكن يحسب لهم عن السنين المقبلة.

محمد بك فاخوري: يقول حضرة الزميل يوسف بك الزين أنه لم يجمع إلا قسم قليل من الجزاءات وأنا على ثقة أن الجزاءات المجموعة مبلغ لا يستهان به لأنني أعرف رجلاً واحداً دفع عن ضريبة الويركو وحدها جزءاً يزيد عن مئتي ليرة سورية على إني لا أتمسك بهذه النقطة فالذي دفع فقد دفع إذا كان تحصيله موافقاً للقانون.

الرئيس: أسأل الحكومة هل الجزء المفروض بموجب المادة العاشرة من المرسوم الاشتراعي استوفي عن المتأخرات العائدة إلى السنوات التي سبقت وضع المرسوم.

وزير المالية: فعلاً هكذا حصل.

الرئيس: على ماذا بنيت هذا التفسير!

مفتش المالية (مشحور): مش متأكدين انه هيك حصل.

مفتش المالية (كمال غانم): نحن نعتبر البقايا التي تدور للسنة المقبلة داخلية في عائدات هذه السنة فالتأخرات التي استوفيت بعد المرسوم الاشتراعي أخذ عنها الجزء.

الرئيس: هذا تفسير مخالف للقانون.

مفتش المالية (غانم): المرسوم الاشتراعي يقول «كل الضرائب التي لم تستوف لغاية السنة الحالية» ونحن نعتبر البقايا المقدرة في الموازنة عائدة إلى السنة المالية التي نحن فيها.

الرئيس: ان ما تذهبون إليه خطأ قانوني بحث إذ ليس لكم الحق بتقاضي الجزء إلا عن الضريبة المتأخرة عن السنة العائدة إليها والواقعة بعد نشر المرسوم الاشتراعي.

رئيس الوزارة: تطلب الحكومة أن نعطي صورة عن الاقتراح لندرسه.

الرئيس: لقد أحيل هذا الاقتراح على الحكومة منذ شهر.

الاستاذ السودا: إلغاء هذا الجزء يعطي الناس حق استرجاع الجزاءات التي دفعوها وهذا لا بد له من نص قانوني.

وزير المالية: جل ما نطلبه أن ندرس هذا الاقتراح.

ابراهيم بك حيدر: يدرس الآن وي طرح للتصويت في هذه الجلسة.

وزير المالية: درس الميزانية مقدم على ما سواها.

يوسف بك الزين: أصر على طرح هذا الاقتراح الآن.

وزير المالية: والحكومة تصر على النظر في الميزانية أولاً وفقاً للدستور.
الرئيس: نعم ان تقديم هذا الاقتراح على الميزانية مخالف للدستور ولا بأس بتأجيله لاننا سنجتمع الاثنين والثلاثاء والاربعاء.
وزير المالية: نحن لا نطلب إلا مهلة لتتقدم بجوابنا.

٣ - تخفيض ضريبة الاغنام واستئناف البحث في موازنة الواردات.

الرئيس: لقد أظهر هذا المجلس رغبته بتخفيض ضريبة الاغنام وأكثر الاهلون الشكوى من هذه الضريبة وكان في مقدمة الذين طالبوا بتخفيضها غبطة البطريك والشيخ الخازن نائب جبل لبنان وقد تناقشت لجنة الموازنة في الطلبات والعرائض المقدمة من الاهلين وبعد موافقة الحكومة والادارة المالية العليا وجدنا من المناسب تنزيل الضريبة على الرأس من ٤٠ إلى ٣٠ فرشاً وسيوضع مادة قانونية في قانون الموازنة بهذا التنزيل فيصبح الاعتماد المقدّر لهذه الضريبة ١٢٠ ألف ليرة.

الاستاذ السودا: في أي شهر من عمر راس المعزى تفرض عليه الضريبة.
ابراهيم بك حيدر: هنا المشكل من يعين العمر.
الاستاذ السودا: يلد الماعز في شباط وآذار فإذا حصلنا الضريبة في حزيران تتناول الرضيع.
وزير المالية: كلا.

الاستاذ السودا: بدنا جواب الحكومة الصريح نريد ان لا يؤخذ عن الرأس الرضيع.
مفتش المالية (مشحور): القانون صريح التزوي يؤخذ عنه ضريبة.
يوسف بك الزين: إذا كانت الحكومة حقيقة تريد اعفاء ابن سنة فيجب أن تجري التعداد في آذار.
الياس بك سكاف: القانون أعفى ابن السنة الماضية لا ابن السنة الحاضرة.

الاستاذ زكور: العدد الأكبر من أصحاب المعزى فقراء فالحكومة إذا كان بيدها قانون فيمكن أن تطبقه بشيء من الرحمة. إننا نطلب لهؤلاء الفقراء رحمة بدلاً من الضغط والحكومة في امكانها مساعدة صاحب المعزى مع بقاء القانون سليماً.

وزير المالية: عندنا قانون نطبقه.
الاستاذ نصار: الخطأ في التطبيق. الماعز تولد بين شباط وآذار والتعداد يجري ابتداءً من شهر نيسان لكي لا يترك ابن السنة دون ضريبة.
الرئيس: هذه قضية تحتاج إلى اقتراح قانون يدرسه المجلس.

ابراهيم بك حيدر: متى يبدأ التعداد عند الحكومة .

وزير المالية: في شباط .

ابراهيم بك حيدر: كم هي مدته .

الأستاذ دموس: شهران .

ابراهيم بك حيدر: تعد المعزى ويترك الفلو وبعدئذ يزعلون من واحد فيعلنون التفتيش في منطقته بعد أن يكون الفلو قد بلغ وعندئذ يقولون أنه هرب .

الرئيس: كل منطقة يخشى فيها التهريب يجري فيها التفتيش .

ابراهيم بك حيدر: ولكن لا تنسوا أن المفتشين لهم حصة بالجزء .

الأستاذ السودا: يجب أن تصرح الحكومة أنها لا تأخذ ضريبة على رأس الماعز قبل أن يبلغ السنة .

وزير المالية: لا نأخذ عنه قبل السنة .

الرئيس: يسجل تصريح الحكومة .

١٢٠,٠٠٠ ل .

والآن البند الرابع ضريبة الاغنام أصبحت

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس .

٢٠٠,٠٠٠ ل .

البند السادس - ضريبة الاعشار

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس .

١٦,٠٠٠

البند الحادي عشر - رسوم التسجيل

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس .

٧٠٠,٠٠٠

البند الخامس عشر - رسوم التبغ والتبناك

الاستاذ زكور: قيل أن هنالك فكرة ترمي إلى زيادة رسوم البندول كما حصل في سوريا فاسأل الحكومة هل ستتقدم إلى المجلس بهذا التعديل أم هناك فقرة في القانون تجيز لها هذه الزيادة.

الرئيس: أرسلت الحكومة إلى المجلس قانوناً بتعديل قانون البندول وهو الآن تحت الطبع وسيطرح للبحث يوم الاثنين الآتي.

الاستاذ زكور: لا أدري إذا كانت الحكومة تقدر أن تزيد رسم البندول دون عرض القضية على المجلس.
الرئيس: لا تقدر.

الاستاذ زكور: هناك معامل كبيرة وصغيرة تدفع الرسم نفسه ومستودعات بحجم هذه السراي وأخرى بقدر الغرفة الواحدة تدفع الرسم ذاته ولي ملاحظات أخرى هامة أقدمها للحكومات عند البحث في قانون البندول.

الاستاذ نصار: تقديرات التبغ والتبناك أراها دون الحقيقة.

رئيس الوزارة: بالعكس يمكن أن لا نحصل أكثر من ٦٠٠ ألف ليرة.

الرئيس: اطرح البند للتصويت.

٧٠٠,٠٠٠ ليرة.

البند ١٥ - رسوم التبغ والتبناك

من يقبل ذلك يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل المجلس.

البند ١٦ - مدفوعات المفوضية العليا للخزينة اللبنانية من أصل إيرادات

٨٠٠,٠٠٠ ليرة.

حساب المصالح المشتركة

حبيب باشا السعد: هذا المبلغ هل يرجع إلينا قيداً أو فعلاً.

الرئيس: هذا عن سنة ١٩٢٢.

حبيب باشا السعد: السنة الماضية وصلنا قسم والسنة سيصل قسم وآخر السنة نعمل الحساب.

الاستاذ زكور: إنني أرسل كلمة شكر للمفوضية العليا لأنها للمرة الأولى طبعت ميزانية الجمارك ولكن هنالك نقصاً في أن تطبع هذه الميزانية ولا نعلم بها ويا حبذا لو أرسلت المفوضية نسخاً عنها إلى الحكومة ليطلع عليها المجلس بدوره ويبيدي ملاحظاته عليها.

بقي أن بلدية بيروت التي لا يصيبها إلا نصف بالمائة تقبض ٢٠٠ ألف ليرة سنوياً والحكومة لا تتجاوز مقبوضاتها ٨٠٠ ألف ليرة فقبل أن تدعي الحكومة العجز يجب أن تحصل هذا المبلغ لأنه متفق عليه.

رئيس الوزارة: المبلغ المتفق عليه ٤٥٠ ألف ليرة.

الاستاذ زكور: لماذا وضعت ٨٠٠ ألف ليرة.

وزير الداخلية: في احدى السنوات السابقة كنا قيدنا ١,٦٠٠,٠٠٠ ليرة فاعطينا المفوضية ١,٧٠٠,٠٠٠ ليرة وهذه السنة تظن المفوضية أنها لا تتمكن من اعطائنا أكثر من ٤٥٠ ألف ليرة ونحن نظن أنه بإمكاننا الحصول على ٨٠٠ ألف ليرة.

الاستاذ زكور: ولماذا تبلغ حصة البلدية ٢٠٠ ألف ليرة.

وزير الداخلية: هذا لا يصح قياساً لأن بلدية بيروت لا تدفع شيئاً من المصارفات.

وزير المالية: الحكومة تعتقد انها تحصل كل المقيد في الميزانية

الامير خالد شهاب: هذه القضية سبق للمجلس ان محصها والمجالس التي سبقته ارسلت وفوداً للمفوضية منهم الاساتذة شيحا ودموس وغيرهما

الرئيس: ومجلس الشيوخ اوفد من يفاوض بالقضية يومئذ

الامير خالد شهاب: وقد رأينا لدى قطع الحسابات ان المبالغ المقدّرة في الموازنة تصل بتمامها للحكومة ففي سنة ٢٩ أخذنا ١,٦٦٧,٩٠٠ وسنة ٣٠ ٨٥٧,٥٠٠ ليرة. ولو أخذنا فضلة ايرادات الموازنة من تقديراتها وما جبي منها لرأينا أن هذه الفضلة تكاد تقاس بأرقام الموازنة وهذه السنة التي تقول فيها الحكومة انها تشك كثيراً بالوصول الى المبلغ المقدّر سيكون الدخل فيها زيادة عما قدر. أما قول معالي الرئيس اننا دوناً أكثر ما يمكن...

رئيس الوزارة: مش أكثر ما يمكن المفوضية قالت أنها سنة ١٩٣٢ مستعدة أن تعطينا ٤٥٠ ألف ليرة فرأينا أن ما يمكن أن تدونه ٨٠٠ ألف ليرة.

الرئيس: تدوينها في الموازنة دلالة على قبولها في المفوضية.

محمد بك الفاخوري: هذه الاموال تعطى لنا بموجب اتفاق أم مجرد عطاء.

الرئيس: هي حق لنا. هذه حصتنا من واردات الجمارك.

محمد بك الفاخوري: والباقي يبقى لنا.

الرئيس: نعم والبرهان عندما نعمل مشروعاً باشغال عامة نافعة يعطوننا علاوة على هذا المبلغ ما يقدر بثلاثمائة أو ٤٠٠ ألف ليرة.

رئيس الوزارة: بكل تأكيد.

الرئيس: البند ١٦ : ٨٠٠ ألف ليرة.

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

٢٠٠٠ ل.

البند ١٧ - مبيع أشياء منقولة

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الباب الثالث - إيرادات أملاك الدولة.

١٢,٠٠٠ ل.

البند ١٨ - مبيع أشياء غير منقولة

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

٢٠,٠٠٠ ل.

البند ١٩ - إيرادات من غير الاحراج

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

٦٠٠٠ ل.

البند ٢٠ - إيرادات الاحراج

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الباب الرابع - إيرادات مصالح الاستثمار.

٢٧٥,٠٠٠ ل.

البند ٢١ - إيرادات البريد

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

- الرئيس: قبل المجلس .
- البند ٢٢ - إيرادات البرق ١٥٥,٠٠٠
- من يقبل هذا البند يرفع يده
- (أكثرية)
- الرئيس: قبل المجلس
- البند ٢٣ - إيرادات الجريدة الرسمية ١٥,٠٠٠
- من يقبل هذا البند يرفع يده
- (أكثرية)
- الرئيس: قبل المجلس .
- الباب الخامس - إيرادات متنوعة
- البند ٢٤ - الاحصاء وتذاكر النفوس وجوازات السفر ١٠,٠٠٠
- من يقبل هذا البند يرفع يده
- (أكثرية)
- الرئيس: قبل المجلس .
- البند ٢٥ - محجوزات التقاعد ١٥٠,٠٠٠ ل.
- من يقبل هذا البند يرفع يده
- (أكثرية)
- الرئيس: قبل المجلس .
- البند ٢٦ - رسوم الاسلحة والاتجار بها وإيرادات احتكار البارود ١٠٠٠ ل.
- من يقبل هذا البند يرفع يده
- (أكثرية)
- الرئيس: قبل المجلس .
- البند ٢٧ - رسوم الملاهي والمراهنات ٦٥,٠٠٠ ل.
- الرئيس: يوجد لدينا قانون للملاهي وأندية المراهنات إذا صدق بقي الرقم وان لم يصدق يخفض .

الامير خالد شهاب: يعطي القانون حق رقابة هذه الأندية للحكومة فهل في كل نادٍ موظف واحد وكم يعطى هذا الموظف .

مفتش المالية (مشحور): ليرة واحدة عن كل جلسة .

الامير خالد شهاب: توزع إيرادات هذه الأندية على البلدية والخزينة وأصحاب النوادي ويعطى منها قسم لبلديات الاصطياف فالأوفى أن يعطى للبلدية التي تجرى فيها .

وزير الداخلية: بلديات الاصطياف تستفيد والبلديات التي يحصل فيها السباق والصيد تستفيد أكثر وكل ذلك مربوط بقانون .

الرئيس: البند ٢٧ - مطروح للتصويت .

من يقبله يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس .

البند ٢٨ - ضريبة على مخصصات موظفي الإدارات العامة على اختلافها ٢٠٠,٠٠٠ ل .

الرئيس: هل الحكومة مستعدة لسحب هذا البند .

وزير المالية ورئيس الوزارة: كما تشاؤون

الرئيس: استجابت الحكومة الطلب وسحبت هذا البند .

من يقبل حذفه يرفع يده

(أجماع)

الرئيس: قبل المجلس .

البند ٢٨ - إيرادات المستشفيات ٨٠٠٠ ل .

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند ٢٩ - إيرادات رئاسة المواني ٣٢,٠٠٠ ل .

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٤٠,٠٠٠ ل.

البند ٣٠ - غرامات وأحكام نقدية

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٥,٠٠٠ ل.

البند ٣١ - فائدة الاموال المحفوظة في المصارف

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

٤٥,٠٠٠ ل.

البند ٣٢ - حصة لبنان من فائدة تغطية أوراق النقد

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

الامير خالد شهاب: في التداول الآن نقد معدني فما هي النقطة العليا لهذا النقد حسب الاتفاقية.

الرئيس: العملة المعدنية لها حساب منفرد وايراداتها داخلية في «ايرادات شتى».

وزير الداخلية: أما الوحدة العليا فهي نصف ليرة.

٢٠,٠٠٠ ل.

البند ٣٣ - ضريبة السمك

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

٧٥,٠٠٠ ل.

البند ٣٤ - ايرادات شتى

الاستاذ زكور: ما هي الايرادات شتى وماذا يبقى لها إذا كانت الحكومة بالتفصيل تضع ١٠٠٠ ليرة ايرادات

معاون.

وزير الداخلية: مصدرها معروف.

الاستاذ زكور: بما أن مصدرها معروف نطلب لائحة عنها.

وزير الداخلية: عن السنة الماضية هذا ممكن أما عن السنة الحالية فلا لأنه ربما خطر على بال حضرتك أن تعطينا ٥٠٠٠ ليرة فنقيدها بايرادات شتى ومع ذلك سنرسل لائحة تقريبية.

الامير خالد شهاب: هذا البند أعطانا في قطع حساب سنة ١٩٢٩ - ٢٤٨ ألف ليرة.

الرئيس: من يقبل البند ٣٤ ايرادات شتى ٧٥,٠٠٠ ل يرفع يده.
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

صبري بك حمادة: يتضح من أرقام الموازنة أن الحكومة كانت مقدرة عن رسوم ورق اللعب ٣٥ ألف ليرة سنة ١٩٣١ وفي هذه السنة حذفت الرقم.

الرئيس: كانت الحكومة وضعت قانوناً وافترضت تصديقه من قبل المجلس وقدرت الاعتماد ولكن القانون لم يحل على المجلس فحذفت الحكومة التقدير.

صبري بك حمادة: في مانع إذا قررناه على أن يأتونا بقانون.

الاستاذ زكور: وإذا صنع ورق في البلاد.

وزير المالية: ليس عليه رسم.

الباب السادس - ايرادات لتسديد نفقات.

الرئيس: البند ٣٥ مدفوعات البلديات ٢٠,٠٠٠

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

البند ٣٦ - ايرادات متنوعة لتسديد نفقات ٢١,٠٠٠ ل.

من يقبل هذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الباب السابع - مأخوذات من مال الاحتياط.

البند ٣٧ - مأخوذات مصرح بها ٦,٠٠٠ ليرة.

الرئيس: هذه زيادة على الموازنة.

من يقبلها يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

ثم يوجد بند ١ في الباب الحادي عشر الفصل الوحيد احتياطي لنفقات غير ملحوظة مختص بترقي الموظفين فأرى أن يوضع بالاحتياطي العام وعند الحاجة إليه يؤخذ بقانون.

من يقبل ذلك يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس

رئيس الوزارة: اذن يزداد المبلغ الاحتياطي.

الرئيس: المجلس سيضع قانوناً للترقي أما هذا المبلغ فيزداد على الاحتياط العام.

٤ - تصحيح خطأ في بيان الوظائف في وزارة الصحة.

وزير الداخلية والصحة: عندنا في وزارة الصحة طبيبان يتقاضى كل منهما ٤٨٠ ليرة ولدى تقديم اللائحة ذكر طبيب واحد سهواً الصواب إنهما اثنان بـ ٩٦ ليرة.

الرئيس: من يقبل هذه الاضافة يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

غداً نضع قانون الميزانية والجلسة تعقد صباحاً.

رئيس مجلس النواب

محمد الجسر

السكرتير المنتخب

(غائبان)

كاتب المحضر

نصري ملاط

الجلسة الثانية والعشرين

المنعقدة يوم الخميس الواقع في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٣١

الساعة العاشرة قبل الظهر

فهرست

- ١ - تأبين غبطة البطريرك الحويك .
- ٢ - تصديق قانون الموازنة مع أبوابها .
- ٣ - توزيع بزر القز مجاناً .
- ٤ - اقتراح قانون البغاء الفقرة الثانية من المادة العاشرة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ الصادر في ١٧ آذار سنة ١٩٣٠ .

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٣١ برئاسة سماحة الشيخ محمد أفندي الجسر وحضور حضرات أصحاب المعالي رئيس الوزارة والوزراء جميعهم ما عدا وزير الاشغال العامة .

الرئيس :

المحضر يتلى في الجلسة المقبلة

١ - تأبين غبطة البطريرك الحويك

الرئيس :

سادتي - فجئت الامة اللبنانية اليوم برجل وليس كالرجال، برجل كان على الجانب الاقوى والاعظم من طهارة القلب وطهارة الوجدان وطهارة اليد، جميع أنواع الطهارة التي يوصف بها الانسان، لا بل كان على الجانب الاعظم من الانسانية المجردة، الانسانية المحضة المجردة عن كل طائفة وعرش إلا وهو البطريرك العظيم الياس الحويك . ان غبطة البطريرك المتوفى والراحل الكريم قبل أن يخلق لبنان كان لعموم الطوائف رئيساً يوم كان لبنان منقسماً إلى طوائف ولما خرج لبنان من الحكم العثماني كان في مقدمة كل وطني طالب باستقلال لبنان استقلالاً تاماً يحفظ كرامته فذهب بذاته إلى البلاد الاوروبية وتحمل مشقات السفر إلى باريس وجاهد جهاد الابطال والشباب في شيخوخته فاستحق شكر لبنان إلى الابد فقد كان البطريرك الراحل الدعامه الوحيدة لاستقلال لبنان مناباً عن كل طائفة وبقي شيخاً جليلاً وقوراً تأوي إليه الانفس وينزل عند ارادته

كل شخص يحب لبنان أو لا يحبه إنه رجل ذكره باقية في نفوس تحفظ ذكرى الطهارة الانسانية والوطنية في سبيل لبنان وأعتقد أن المجلس المحترم يشاركني بأن يجهر ويقرر أن غبطة البطريك الياس الحويك استحق شكر لبنان وسأنوب عنه بواجب التعزية إلى الطائفة المارونية شقيقتنا وصديقتنا ورفيقتنا في الجهاد في سبيل الوطن، أليس كذلك؟ فوافق حضرات النواب على كلام سماحة الرئيس بالاجماع.

الرئيس: والآن أعلن وقف الجلسة حداداً على البطريك الراحل.

اعادة الجلسة

الرئيس: مهما طال أمد الحزن عليه فهو ليس شيئاً. أعيدت الجلسة.

رئيس الوزارة: لا يسع الحكومة وقد حل القضاء بالبطريك الكبير إلا أن نشارك المجلس الموقر بعاطفته نحو الراحل العظيم لا بصفته بطريكاً للطائفة المارونية بل لأنه كان الدعامة القوية لاستقلال لبنان ولأنه كان رئيس الوفد الذي سافر إلى باريس مزوداً بتفويض عام من جميع اللبنانيين على اختلاف مذاهبهم وعاد ناجحاً بمهمته. والحكومة تقديراً للرجل الكبير ستشارك بالحفلة التي تقام لراحة نفسه ونسأل المجلس الكريم أن يوافقها على اعتبار مأتمه مأتماً وطنياً.

الاستاذ بترو طراد: ان جميع الطوائف في لبنان وبالاخص الطائفة الارثوذكسية تشترك في هذا الشعور القلبي. الاستاذ شبيل دموس: ان الاستقلال الذي نتمتع به اليوم إنما نحن مدينون ببعضه وبيعضه الاكبر للشيخ العظيم الراحل فهو الذي حمل نفسه عبئاً كبيراً في السعي وراءه وعظم سعيه في عيوننا. ان الشيخوخة بسنيها الكثيرة كانت تثقل كاهله ومع ذلك فقد قام بعبء الامر قيماً نحن نتمتع بنتيجته السعيدة الآن. لقد كان الراحل الكبير لبنانياً صميماً بكل ذرة من قواه العقلية وبكل ذرة من هيكله البشري. لذلك فإنني ليس بصفتي مسيحياً أو ارثوذكسياً فقط بل بصفة كوني لبنانياً ادعو زملائي الكرام للقيام بكل ما يوحيه عرفان الجميل للشيخ اللبناني الذي عاش للجميع قولاً وفكراً وفعلاً. فضل بك الفضل: باسم الطائفة الشيعية نتقدم بأحر التعازي إلى الطائفة المارونية الكريمة ونحن نشاركها بالمصاب.

الدكتور تلحوق: أظن على كل لبناني أن يشاطر الامة المارونية الكريمة مصابها لأنه ليس مصاب الطائفة المارونية وحدها بل مصاب لبنان بكامله.

محمد بك فاخوري: سماحة الرئيس تكلم باسم المجلس وهو بطبيعة الحال يمثل كل الطوائف في لبنان وعلاوة على ذلك فالطائفة السنية الاسلامية تشترك بالحداد على الفقيد المحترم الذي تعتبره كل الطوائف وإننا بكل تأكيد نحترم كل رئيس ديني على اختلاف المذاهب فاعزي الطائفة المارونية خصوصاً ولبنان عموماً.

الشيخ بشارة الخوري: بعد ما تفضل به سماحة الرئيس وتفضلتم به وان كنا جميعاً نواباً لبنانيين لا يسع الطائفة المارونية التي عزيزتموها بارق العبارات إلا أن تشكر المجلس على عاطفته وتدعو أن نكون كلنا في سبيل الوطن أمة واحدة.

الاستاذ نصار: كما وان الفاجعة فاجعة لبنان ووافق المجلس على تخليد ذكرى الفقيد فإنني اقترح املاً أن يكون المآتم وطنياً وينشر قرار المجلس ويبلغ إلى حيث يجب.

الرئيس: لا شك بأن المجلس المحترم يوافق الحكومة على الاشتراك رسمياً بالمآتم ويفوض إليها أن تقوم بما يجب وما تراه لائقاً بالفقيد الكبير. أليس كذلك.

أصوات - نعم.

٢ - تصديق قانون الموازنة مع أبوابها

الرئيس: انتهينا أمس من تصديق الموازنة والآن أتلو عليكم أبوابها باباً بباباً حتى تصدقوها الرئيس - أصبحت الموازنة والاحتياطي بلغ ٢٩٤٧١١ ليرة وهذا هو القسم العادي أما قسم الموازنة الاستثنائي فهو ٦ آلاف ليرة ايراداً ومصرفاً لمشاريع الري. وهذا هو قانون الموازنة:

قانون

المادة ١ - ان موازنة الجمهورية اللبنانية لسنة ١٩٣٢ المالية التي تبتدىء في أول كانون الثاني سنة ١٩٣٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٣٢ تحددت بالعملة اللبنانية السورية كما يلي:

المادة ٢ - قدرت الواردات العمومية للجمهورية اللبنانية في سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٥١٠٩٠٠٠ ليرة لبنانية سورية وفقاً للجدول (١) والجدول الملحق بهذا القانون.

المادة ٣ - فتحت اعتمادات يبلغ مجموعها ٥١٠٩٠٠٠ ليرة لبنانية سورية للوزراء المكلفين بالتصفية ولوزير المالية الأمر بصرف موازنة الجمهورية اللبنانية عن سنة ١٩٣٢ وفقاً للجدول (ب) والجدول (أ) الملحقين بهذا القانون.

المادة ٤ - تجبى الضرائب والرسوم والموارد المذكورة في الجدول (أ) المربوط بهذا القانون وفقاً للقوانين والانظمة المرعية المنشورة أو التي ستنشأ.

المادة ٥ - جعلت ضريبة الغنم والماعز ثلاثين قرشاً لبنانياً سورياً في السنة.

المادة ٦ - يستوفي عام ١٩٣٢ من الموظفين والمستخدمين ضريبة التمتع وفقاً للقانون الخاص الذي سيصدر فيما بعد.

المادة ٧ - يعمل في أراضي الجمهورية اللبنانية كافة ابتداء من أول كانون الثاني سنة ١٩٣٢ بأحكام المواد ٥ و٧ و٨ و٩ و١٠ من نظام الصيد البري والبحري المؤرخ في ١٨ صفر سنة ١٢٩٩ وكانت قد ألغيت سابقاً.

المادة ٨ - لا يجوز استخدام أحد سواء كان في خدمة دائمة أو مؤقتة بالتوفير الذي يحصل من أبواب الموازنة لسبب من الاسباب ما عدا الذين يستخدمون في أعمال الاشغال العامة.

المادة ٩ - يحفظ للموظفين حقهم من الترقى الذي يستحقونه عام ١٩٣٢ ولا يضاف إلى رواتبهم شيء إلا بعد اصدار قانون خاص بذلك.

المادة ١٠ - ان رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية والزراعة ووزير المالية وبقية الوزراء مكلفون كل فيما يختص به تنفيذ هذا القانون الواجب نشره في الجريدة الرسمية وتدوينه في سجل القوانين.

الامير خالد شهاب: لا مانع من أن يقال جدول (أ) والجداول الملحقة به.

الرئيس: حسن. القانون معروض للتصويت

فنودي على الاعضاء بالاسم فوافقوا على القانون بالاكثرية وامتنع ابراهيم بك حيدر.

الرئيس: قبل قانون الموازنة. ليتل محضر هذه الجلسة

فتلي المحضر

الرئيس: نجتمع نهار الاثنين لتعديل قانون البندول وقانون توزيع بزر القز مجاناً وقانون المراهنات

رئيس مجلس النواب

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

خليل تقي الدين